جـــــامعة د. مـــولاي الطـــاهر ســـعيدة
كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم العلـوم السياسية

دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة * نموذج ماليزيا *

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

اعداد الطالبة الأستاذ المشرف

- قطاف يمينة
- صهران فاطمة

السنة الجامعية: 2018/2017

جـــــامعة د. مـــولاي الطـــاهر ســـعيدة

كليةالحقوق و العلوم السياسية

دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة * نموذج ماليزيا*

قسم العلـوم السياسية

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وتنمية

اعداد الطالبةالأستاذ المشرف

- قطاف يمينة
- صهران فاطمة

	لجنة المناقشة	الصفة
1	الأستاذ:صهران فاطمة.....	مشرفا ومقررا
2	الأستاذ:	رئيسا
3	الأستاذ:	مناقشا

السنة الجامعية:2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

الشكر والعرفان

أشكر الله العلي القدير الذي وفقني في انجاز هذا العمل راجية من الله عز وجل أن يجعله نافعا في الدنيا ويجزيني ثوابه في الآخرة.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان والتقدير الى الأستاذة الفاضلة **صهران فاطمة** التي أشرفت على هذا العمل وكانت لي عونا ومرجعا ولم تبخل عليا بتوجيهاتها القيمة .

كما أتقدم بالشكر الى عمال المكتبة الجامعية

لجامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة .

الى كل أساتذة قسم العلوم السياسية جامعة سعيدة.

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء لجنة المناقشة

الأساتذة المحترمين الذين وقفوا على مناقشة هذا العمل المتواضع

وأوجه الشكر الجزيل إلى كل من ساعدني

من قريب أو بعيد.

ووفق الله الجميع....

الاهداء

إلى أعز ما أنعم به الله علي من نعم بعد نعمة الإيمان إليك أمي الغالية حفظك الله وأطال في عمرك.

إلى من أحمل أسمه بكل افتخار إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق النجاح والدي العزيز رحمه الله

إلى من كان لهم الفضل في مساندتي ودعمي أختي فريدة التي حرمت نفسها لتلبية حاجياتي إلى أخي العزيز

عبد القادر إلى قرة عين العائلة بدرة حفظها الله ورعاها.

إلى أخواتي رفيقات دربي حنان التي لم تبخل علي بالدعم المعنوي وا يمان و غوال بدرة أنار الله دربهما بنجاح.

إلى كل الطاقم التربوي بمدرسة صنور عبيد.

قطاف يمينة...

الفهرس:

الموضوع	الصفحة
➢ بسملة	
➢ شكر وعرفان	
➢ إهداء	
➢ فهرس	
➢ قائمة الجداول	
➢ قائمة الأشكال	
➢ مقدمة	أ
الفصل الأول: الإطار النظري للمفاهيم	
تمهيد	**08**
المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي	**09**
المطلب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي	**09**
المطلب الثاني: مبادئ و أسس الاقتصاد الإسلامي	**27**
المطلب الثالث: الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية في الإسلام	**34**
المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة	**37**
المطلب الأول: مفهوم التنمية المستدامة	**37**
الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة	**38**
الفرع الثاني: السياق التاريخي للتنمية المستدامة	**49**
الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة	**55**
المطلب الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	**59**
المطلب الثالث: أهداف التنمية المستدامة و مؤشراتها	**66**
الخلاصة	**71**

الفصل الثاني: السياسة الاقتصادية وعلاقاتها بموضوع التنمية المستدامة في خبرات وتجارب النظم الإسلامية (ماليزيا نموذجا)	
تمهيد	72
المبحث الأول: الإطار العام لدولة ماليزيا.	73
المطلب الأول: بطاقة فنية عن ماليزيا	73
المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي الماليزي	77
الفرع الأول، نظام الحكم في ماليزيا	77
الفرع الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا	86
الفرع الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا	90
المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الإسلامي بموضوع التنمية المستدامة في ماليزيا	99
المطلب الأول : السياسة الاقتصادية في ماليزيا	99
أولا: السياسات التنموية الماليزية ومراحل تطورها	104
ثانيا: أهم القطاعات التنموية في الاقتصاد الماليزي	116
المطلب الثاني: طبيعة الاستراتيجية الماليزية وتقييم أبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية	142
المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا	177
خلاصة	180
الخاتمة	183
قائمة المصادر والمراجع	185

قائمة الجداول:

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	العدالة في توزيع الدخل	109
02	الفروقات المختلفة للقطاع الزراعي	124
03	مستويات الاكتفاء الذاتي	125
04	الصادرات الغذائية المصنعة 2013	129
05	توضيح الفروقات في المؤشرات المالية	136
06	يوضح كفاءة التحصيل بمؤسسات الزكاة	167

قائمة الأشكال:

الرقم	الموضوع	الصفحة
01	تحقق التنمية المستدامة من خلال تلاقي وجهات نظر الإيكو لوجيين والإقتصاديين	48
02	خريطة ماليزيا	72
03	نسبة قطاع الخدمات في الناتج المحلي	135

مقدمة

مقدمة:

عرفت التنمية تطورا في مصطلحها ومعناها لتصبح تنمية شاملة (مستدامة)،تسعى لتحقيق النمو في كافة المجالات على حد سواء لضمان المعيشة الحسنة للأجيالالحالية والمستقبلية ،وتعتبر هدفا لكلّ الأنظمة الاقتصادية حيث تتجلى ضمنيا هذه المفاهيم في تعاليم ديننا الإسلامي الحنيف الذي كرم الإنسان وجعل كل ما في الأرض مسخرا لخدمته ،فرغم فشل استراتيجيات التنمية الوضعية في إحداث تنمية مستدامة في معظم التجارب الإنمائية في الدول المختلفة، و السبب الجوهري يرجع كما اكتشف المشتغلون بقضايا التنمية إلى غياب شرط نجاح هذه الاستراتيجيات والمتمثل في ضرورة توافر مناخ مناسب للإنسان لكي يقوم بمسؤولية عملية التنمية،وهذا يتطلب ضرورة تطهير الحياة الاقتصادية بقدر الإمكان من كافة أشكال الظلم ،وبدون ذلك ستظل مشكلة التخلف قائمة ،وتزداد حدّة خلال الزمن مهما أتي المجتمع من إمكانيات مادية ومن هنا جاء النظام الاقتصادي الإسلامي ،الذي يعد التوجه الإنمائي سمة أساسية لصيقة بفكره وواقعه،أي كما هو مفهوم وكما طبق فعلا في عهد الرعيل الأول حيث حقق أعلى معدلات الحياة الطيبة بمعايير عصرنا ،ليقدم منهجا للتنمية يعيد الأشياء في المجتمع الإنساني إلى طبيعتها.

و التجربة الماليزية من التجارب التنموية الجديرة بالاهتمام والدراسة لما حققته من إنجازات كبيرة يمكن أن تستفيد منها لدول النامية عامة والدول العربية خاصة كي تنهض بالجمود والتبعية فهي دولة إسلامية لها مقومات كبيرة حققت خلال العقود الأربعة الماضية قفزات هائلة في التنمية البشرية والاقتصادية إذ أصبحت الدولة الصناعية الأولى في العالم الإسلامي فضلا على أنها الأولى في مجال الصادرات والواردات في جنوب شرق أسيا ،وتمكنت من تأسيس بنية تحتية متطورة فضلا عن تنويع مصادر دخلها القومي من الصناعة والزراعة والمعادن والنفط والسياحة وحققت تقدما في ميادين معالجة الفقر والبطالة والفساد وتخفيض نسب المديونية إلى مديات كبيرة ،كما أنها استفادت من الانفتاحالاقتصادي الكبير على الخارج عبر اندماجها في اقتصاديات العولمة مع الحفاظ على ركائز تنمية اقتصادها الوطني ونرى مظاهر التقدم واضحة من خلال تحولها.

1/-الإشكالية :

أ/-الإشكالية الرئيسية:

من خلال ما سبق تتبلور لدينا مشكلة الدراسة والتي تظهر من خلال التساؤل التالي:

- ماهو دور الاقتصاد الإسلامي في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا ؟

ب-التساؤلات الفرعية:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية لابد من طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية ضمن محتويات الدراسة وتتمثل في:

- ما المقصود بالاقتصاد الإسلامي وماهي أهم خصائصه ؟
- ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟

لماذا تعتبر التنمية المستدامة من أهم المجالات التي تسعى دول العالم لتحقيقها ؟

-كيف يؤثر استخداماالاقتصاد الإسلامي في تحقيق تنمية مستدامة في ماليزيا ؟

2/-الفرضيات :

من أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية وبالتالي على الإشكالية الفرعية،قمنا بوضع فرضيات والتي تعتبر كإجابة مبدئية، والتي سوف نعمل على اختبارها من خلال دراستنا والتي تتمثل في الفرضيات التالية:

1 للاقتصاد الإسلامي دور فعال في تحقيق تنمية مستدامة.

2-للإقتصاد الإسلامي دور فعال في تحقيق التنمية المستدامة وهذا ما تجلى بوضوح في دولة ماليزيا من خلال اعتمادها على النموذج الإسلامي (اقتصاد الاسلامي).

/- أسباب اختيار الموضوع:

نظراً للأهمية التي يحظى بها موضوع الإسلامي والتنمية المستدامة في الوقت الحالي جعلت من أسباب اختياره أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

4/- الأسباب الذاتية:

هو معرفة دور الاقتصاد الإسلامي في تكريس تنمية مستدامةحيث هي موضوع حديث له أسسه ومبادئه العلمية حيث استطاعالاقتصاد الاسلامي أن يؤثر في التنمية المستدامة في ماليزيا.

5/- الأسباب الموضوعية:

- تدعيم المكتبة الجامعية ببحوث نظرية تكشف دور الاقتصاد الإسلامي في تكريس تنمية مستدامة
- التعرف على أهم المستجدات التي طرحها هذا الموضوع وكذلك استخداماالاقتصاد الإسلامي كأليه مهمة لتحقيق تنمية مستدامة

▪ 6/- أهداف الدراسة:

نهدف من خلال دراستنا هذه إلى إبراز الدور الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي في المساهمة في تحقيق تنمية مستدامة في ماليزيا من خلال برامج تنموية، ويتجلى ذلك في مجموعة من الأهداف الفرعية والتي تتمثل في:

1. تحديد العلاقة بين الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة .
2. واقع التنمية المستدامة في ماليزيا.
3. أهم السياساتالاقتصادية التي قادت حركة التنمية الماليزية.

7/- أدبيات الدراسة:

أ/- دراسة الأولى:

دراسةفادي أحمد فيصل رمضان بعنوان للبعد السياسي الرشيد في ماليزيا وا إمكانية الاستفادةالفلسطينية، لسنة 2003، بحيث يقدم الباحث في داسته مقومات النظام السياسي الماليزي.

ب/- دراسة الثانية:

دارسة علي أحمد سالوسالاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة لسنة 1998بحيث يقدم الباحث فيها خصائص الاقتصاد الإسلامي.

ج/- دراسة الثالثة:

رسالة ماجستير ل موسى مبارك خالد بعنوان صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية بحيث يقدم الباحث في دراسته تعريف للاقتصاد الإسلامي.

د/- دراسة الرابعة:

دراسة محمد مهاتير بعنوان المعجزة الأسيوية أسطورة أم حقيقة لسنة 1996م ، بحيث يقدم الباحث أهم السياسات الإقتصادية التي قادت حركة التنمية الماليزية.

هـ/- دراسة الخامسة:

رسالة دكتوراه لـ: العايب عبد الرحمن، بعنوان السياسات التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الإقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، وقدمت سنة 2011، وتناولت هذه الدراسة مفهوم التنمية المستدامة والمراحل التاريخية لتطورها وكذلك وأبعادها.

و/- دراسة السادسة:

شملت الملتقيات التي تناولت الإقتصاد الإسلامي منها الملتقى الدولي الموسوم بوظائف الدولة الإقتصادية في ظل الإقتصاد الإسلامي والذي تناول مبادئ الإقتصاد الإسلامي وخصائصه ،وكذلك ملتقى الوطني المعنون ب مفهوم ومنهج الإقتصاد الإسلامي الذي تناول مفهوم الإقتصاد الإسلامي.

8/- منهجية الدراسة:

لقد حاولنا في عملنا هذا أن نقوم بإتباع بعض المناهج والتقيد باستخدام أدوات هذه المناهج لتوصل إلى سفاء البحث لجوانبه المنهجية، وأيضا كطريق نتبعه للوصول إلى ما نبتغيه في هذه الدراسة لهذا قمنا بمحاولة توظيف المناهج التالية:

1- المنهج الوصفي:

قمنا باستخدام هذا المنهجفي الجزء النظري من خلال المراجع والرسائل العلمية والدراسات العربية والأجنبية المتخصصة، التي تناولت الاقتصاد الاسلامي و التنمية المستدامة ، وكذلك المواقع الإلكترونية

والأبحاث والتقارير الدولية للوطنية، والتي تساهم في تشكيل الخلفية العلمية والتي تفيد في إقراء الجوانب المختلفة لموضوع البحث.

2- المنهج التاريخي:

لا يمكن فهم الظاهرة بمعزل عن جذورها التار يخية، والمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها، ولكنه يقدم لظروف والمحيط التي تحكم ميلاد الظواهر واندثارها، و يحاول أن يصل إلى إيجاد القوانين التي تحكمت في ذلك، ويساعد هذا المنهج كذلك في تطور مختلف المفاهيم الواردة في الدراسة.

3- المنهج الإحصائي:

يستخدم في الطرق الرقمية والرياضية في معالجة وتحليل البيانات وا ٍعطاء تفسيرات منطقية، بحيث استخدمنا هذا المنهج من أجل توافقه مع دراستنا خاصة في الجانب التطبيقي.

4- منهج تحليل المضمون:

يستخدم في تحليل البيانات التي تحمل معلومات عن الأوضاع الاقتصادية والسياسية و الاجتماعية واستخدامه في الدراسة لغرض تحليل مضمون تقارير التنمية المستدامة التي يتم البحث في ضوؤها من خلال دور الاقتصاد الاسلامي في تكريس التنمية المستدامة في ماليزيا.

9- صعوبات الدراسة:

لقدو واجهتنا صعوبات ومشاكل عديدة للإعداد هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

1. ندرة المراجع المتخصصة بموضوع الدراسة، الكتب بدرجة أكبر، خاصة التي تناولت موضوع الاقتصاد الاسلامي و التنمية المستدامة.

2. نقص الدراسات التي تناولت موضوع الاقتصاد الاسلامي و التنمية المستدامة في ماليزيا عدم التطابق في القيم ومؤشرات الإحصائيات بينما وجدناه في التقارير العالمية وبينما هو موجود في التقارير الخاصة بدولة ماليزيا.

10.أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في النقا ط التالية :

1.تسليط الضوء على مفهوم الاقتصاد الاسلامي و التنمية المستدامة.

2. تسليط الضوء على الأثار الاقتصادية للتجربة الاقتصادية الماليزية لتحفيز النمو الاقتصادي و زيادة معدلات الانتاج و كبح جماح البطالة و تقليص معدلات الفقر .

3. استفادة المكتبات و الباحثين من هذه الدراسة و امكانية اشتقاق الدروس منها.

11- تقسيم الدراسة:

لإنجاز هذه الدراسة تم تقسيمها إلى فصلين فصل نظري والفصل الآخر تطبيقي وتفصيل ذلك فيما يلي:

الفصل الأول: بعنوان الإطار النظري للاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة، بحيث تضمن أر مبحثين وفي كل مبحث ثلاث مطالب، حيث تطرقنا إلى ماهية كلا المفهومين.

الفصل الثاني:بعنوان السياسة الاقتصادية و علاقتها بموضوع التنمية المستدامة في خيرات و تجارب النظم الاسلامية (ماليزيا نموذجا) حيث تضمن مبحثين فالمبحث الأول تضمن مطلبين أما المبحث الثاني فقد تضمن ثلاث مطالب حيث تطرقنا في المبحث الأول الى الاطار العام لدولة ماليزيا بينما المبحث الثاني علاقة الاقتصاد الاسلامي بموضوع التنمية المستدامة في ماليزيا.

الفصل الأول

الإطار النظري للمفاهيم

- **تمهيد**

- **المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي.**
- **المطلب الأول:** مفهوم الاقتصاد الإسلامي.
- **المطلب الثاني:** أسس ومبادئ الاقتصاد الإسلامي.
- **المطلب الثالث:** الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية في الإسلام.

- **المبحث الثاني: ماهية التنمية المستدامة.**
- **المطلب الأول:** مفهوم التنمية المستدامة.
- الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة.
- الفرع الثاني: السياق التاريخي للتنمية المستدامة.
- الفرع الثالث: مبادئ التنمية المستدامة.
- **المطلب الثاني:** أبعاد التنمية المستدامة.
- **المطلب الثالث:** أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها.

الخلاصة

تمهيد:

للنظام الاقتصادي الإسلامي ذاتيته المميزة والخاصة، والتي تختلف في كثير من الجوانب عن النظم الاقتصادية الوضعية سواء أكانت رأسمالية أو اشتراكية، ولذلك فأنه من أفدح الأخطاء من يظن أن النظام الاقتصادي الإسلامي يأخذ بالمنهج الاشتر اكي أو يأخذ بالمنهج الرأسمالي ، أنه ساء ما يظنون جهلا وتجاهلا، فشتان بين نظام اقتصادي يقوم على أسس مستنبطة من شرعية الله الذي يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير وبين نظم اقتصادية تقوم على أسس من وضع البشر المخلوق الذي لا يعلم ماذا يكسب غدا ولا يعلم بأي أرض يموت.

وهذا بقصد إبراز عظمة النظام الاقتصادي الإسلامي وبيان الفروق بينه ويبين النظم الاقتصادية الوضعية لكي يزداد المسلمون إيمانا مع إيمانهم بأن الإسلام نظام شامل لجميع نواحي الحياة وأن فيه اقتصاد وا ٍدارة وحكم وسياسة، وليس من المنطق أن نقترض من الشرق والغرب وخز ائن المسلمين مليئة بالذخائر العلمية، لذلك رأينا في هذه البحث أن نورد نبذة عن الاقتصادي الإسلامي وعلاقته بالتنمية المستدامة فتبلور مفهوم التنمية المستدامة ليس وليد الصدفة وا ٍنما جاء نتيجة تراكمات معرفية سابقة فبعد سيادة مفهوم النمو الإقتصادي الذي إهتم بالجانب الإقتصادي فقط حيث بعد الحرب العالمية ساد مفهوم التنمية الإقتصادية والذي ربط بين الجانبين الإقتصادي والاجتماعي في اهتمامها إلا إن الانعكاسات السلبية لهذا النموذج التنموي وتزايد الوعي العالمي بخطورة المشاكل البيئية تبلور مفهومها والذي أولى الإهتمام بجميع الجوانب الإجتماعي والاقتصادي والبيئي وهذا ما استعرضناه في هذا الفصل.

المبحث الأول: ماهية الاقتصاد الإسلامي

يعد النظام الاقتصادي الإسلامي نظاما متكاملا فهو منهاج يقوم على أسس ومبادئ أخلاقية ودينية تأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والثقافية وحتى السياسة وذلك من أجل تنظيم جميع الأنشطة التجارية وحتى السياسة كالنوع والشركات والقروض والمعاملات التجارية الأخرى.

المطب الأول: مفهوم الاقتصاد الإسلامي

قبل التطرق إلى تحديد مفهوم الاقتصاد الإسلامي لابد من معرفة مفهوم الاقتصاد بشكل عام.

تعريف الاقتصاد لغة: اصطلاح الاقتصاد أتى من أرسطو وطاليس والذي قصد باستعماله علم قوانين الاقتصاد المنزلي أو قوانين الذمة المالية المنزلية أي العلم الذي ينشغل بالشؤون المالية للمنزل.

ويعرفه ألفريد مارشل: بأنه دراسة للبشرية في شؤون حياتها العادية فهو يفحص ذلك الجزء من النشاط الفر دي والاجتماعي الذي يكرس واستخدام الشروط المادية للرفاهة.

فالاقتصاد هو العلم الذي يدرس السلوك الإنساني كعلاقة بين الأهداف والوسائل النادرة ذات الاستخدامات البديلة.[1]

كما يعرفها عبد الرحمن بن خلدون: بأنها المعاش أو ابتغاء الرزق والسعي إلى تحصيله.

بينما يعرفه عبد الحميد سرحان: إن تلك الكلمة تعني الاعتدال في الصرف والإنفاق وحسن التدابير.

وقد اشتقت هذا المفهوم من الحديث الشريف:""[2]

جاء على لسان العرب:الاقتصاد هو القصد استقامة الطريق والقصد العدل والقصد في الشيء خلاف الإفراط وهو ما بين الإسراف والتقتير والقصد في المعيشة أن لإسراف ولايقتتر.[1]

[1]- د. محمد دوايدر، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي في علم الاجتماع، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، مصر :الإسكندرية، 1993، ص.10.

[2]- زينب صالح الأشوح الاقتصاد الوطني والاقتصاد الإسلامي نظرة تاريخية مقارنة، مصر، القاهرة، ص 295.

كما يمكن أن يرجع لقواميس اللغة العربية الوسيط والمحيط ووجد أن أصل كلمة اقتصاد وهي القصد ويعني عدة معاني حسب موضعها القصد من (الرجال) هو الذي بين الجسيم والنحيل، ومن الطرق المستقيم، ومن (الأمور) الذي لإفراط فيه، ومن (المشى) المستوى الذي لا عوج فيه وفي صيغة أخرى فإن كلمة اقتصد تعنى (في الأمر) عدم التفريط وفي النفقة التوسط بين التقتير والتبذير وبناء عليه فإن كله اقتصاد يمكن أن تعني إجمالا. الوسطية والاعتدالوالاستقامة كما وجد أنها تعني في الكتب العلمية المتخصصة في التراث الإسلامي ابتغاء الرزق والسعي في بحصيله مثلما ذكر عبد الرحمن بن خلدون.

ومن الطريق أن يعرف أن كلمة اقتصاد هي كلمة إغريقية الأصل وكانت تعني "تدبير أمور المنزل" وقد لوحظ أن كلمة اقتصاد لم ترد بذاتها في القرآن الكريم وا ٍنما ذكرت ألفاظ وكلمات أخرى مرتبطة بها مثل قصد كما **قال الله تعالى:"و على الله قصد السبيل" (صدق الله العظيم) سورة النحل 09**وبمعنى الطريق المستقيم ومقتصده ّ **"منهم أمة مقتصدة " المائدة** 66 وهم من أسلم من أهل الكتاب وقاصد**:" وسفرا قاصدا معنى سفرا متوسط بين القريب والبعيد، ومقتصد"** فمنهم مقتصد لقمان"32 أي شاكر لله واقتصدواقتضى في مشيك" لقمان (19) أي توسط أتناء سيرك بين الإسراع و الإبطاء

مفهوم علماء الفقه والشريعة:يرتبط بالمعاملات خاصة تلك المتعلقة بالأموال والسلوكيات المعيشية التكسبية ولو أن تلك الكلمة ما زالت يحتاج إلى الكثير من المجهودات حتى يتم تحديد مفهوم واضح للاقتصاد على أساس شرعي بحيث يمكن استخدامه لتوصيف عدم متكامل مستقل يتبع الدين الإسلامي بذاته، وبذات المسمى المقصود أيضا:" فكما اتضح سابق فإن مفهوم الاقتصاد في الأصول الشرعية ينطوي على معنى سلوكي أخلاقي يقوم على الاستقامةوالاعتدال.[2]

أما في مجال الوضعي: فقد تم ملامح المفهوم بشكل أكثر تحديدا ملائمة لتوصيف علم سمي باسمه، حيث تتمثل كلمة الاقتصاد هنا في كل ما يتعلق بالموارد الطبيعية والمالية ومدى كفايتها للحاجيات السرية، وبدور كعلم بالتالي حول محور أساسي هو كيفية الوصول إلى الوضع التوازي الأمثل الذي يتحقق عنده تخصص أمثل للموارد المباحة النادرة بالنسبة للحاجات البشرية المتعددة وهنا الأمن نقطة الخلاف الجوهرية بين الاقتصاد الوضعي الذي يقوم على اعتبار مشكلة (ندرة الموارد) وضعا قائما وعلى رفض الاقتصاد الإسلامي لوجود تتلك المشكلة بل وعدم جواز إقرار وجودها أصلا، وذلك ما سوف يتضح بمزيد من التفصيل في حينه.

---

[1]- د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، الاقتصاد الإسلامي: أسس وتمبادئ وأهداف، ط1، سعودية، رياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 1430 هـ - 2009، ص.18.

[2]- د.زينب صالح الأشوح، الاقتصاد الوصفي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، مصر: القاهرة، ص 295.

تعريف كلمة إسلامي: أما عن كلمة إسلام فهي بطبيعة الحال يتعلق بمصطلح الاقتصاد الإسلامي فقط وتعتبر الحد الفاصل لتمييزه عن العلم الوضعي الذي يتجاهلها، بل ولا يعترف كثير من مواد فيه بأهمية ربطه بما تعلموه ويعلمونه من مواضيع يتعلق من وجهة نظرتهم بأمور الدنيا البحثة.

وتوضح معاجم اللغة العربية مثل معجم الوسيط أن كلمة إسلام تعني الطاعة والانقياد والتسليم كما أنها يعنى الدخول في الدين الذي بلغه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم إلى الناس هذى ولقد وردت تلك الكلمة في مواضع كثيرة من آيات القرآن الكريم بألفاظ ومشتقات متعددة تدور حول ذلك المعنى، وكذلك فإنها أحيانا ما كانت تسيير في بعض المواضع الأخرى إلى عقيدة التوحيد لله عز وجل والعبودية له وحده سبحانه وتعالى كما جاء في قصة يوسف -عليه السلام- السابقة على ظهور الرسالة المحمدية الشريفة بأزمان طويلة، وكذلك على النحو الذي تم توضيحه سابقا في مقدمة الباب الحالي.

وهنا لابد من وقفة بالغة الأهمية وهي التأكيد على أن الإسلام لا يقتصر فقط على معتنقي الإسلام الذين نزل به محمد صلى الله عليه وسلم ولكنه دين الفطرة الذي اعتنقه كل الأنبياء، كما أنه كرسالة محمدية منزل لكل السرية والجميع سوف يحاسبون على اعتناقهم به من عدمه وعلى درجات أتباعهملما ينطوي عليه من مبادئ خاصة وغن الدعوة إلى الإسلام والتبليغ به يتم حتى بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه عن طريق الدعاة المتخصصين والمنتشرين في أنحاء المعمورة.

وبالاستعانة بآيات القرآن الكريم تتأكد الحقيقة الأولى حول إسلام الأنبياء الذين تواجدوا قبل سيدنا محمد -ص- ومن الأمثلة على ذلك **قوله تعالى:"ما كان إبراهيم يهوديا و لا نصرانيا و لكن كان حنيفا مسلما و ما كان من المشركين" صدق الله العظيم أل عمران (67)** وفي تلك الآية الكريمة نجد كلمة حنيفا تعني مائلا عن الباطل إلى دين الحق، بينما تعني كلمة مسلما "موحداأو مطيعا لله تعالى وطيعا وتتأكد حقيقة إسلامية الدين حتى قبل ظهور الرسالة المحمدية وأنه دين القطرة أيضا من **قوله تعالى:"إن الدين عند الله الإسلام وما اختلف الذين أوتوا الكتاب الا لبعد من بعد ما جائهم العلم بغيا بينهم و من يكفر بآيات الله فان الله سريع الحساب ان حاجوك فقل أسلمت وجهي الله و من اتبعن و قل للذين أوتوا الكتاب و الأميين أأسلمتم فان أسلموا فقد اهتدوا و إن تولوا فإنما عليك البلاغ و الله بصير بالعباد "ال عمران (20-29)** والقرآن الكريم داخر بالأدلة الدامغة على الدقيقة المذكورة وهو متاح لكل من يرغب في الوقوف بنفسه على تلك الأدلة.

والتركيز على كلمة إسلامي فهي تنطوي على صدقة أو توصيف لكلمة الاقتصاد التي تمثل بناء على ذلك جوهر الاهتمام وأساس البحث والدراسة وبناء على ذلك ما تقدم ، يصبح أفضل تفسير لكلمة إسلامي يمكن أن نتلائم مع طبيعة المصطلح الموصوف بما هو المنتمي للدين الإسلامي والقائم على توحيد الله سبحانه

والإدمان له والطاعة لأوامره ولتوجيهاته التي تم توضيحها بدقة وشكل نهائي على يد خاتم الأنبياء والمرسلين محمد صلى الله عليه وسلم وذلك من خلال أصول شرعية ثلاثة نتمثل وفقا الأغلى في درجة الدقة والأهمية وضرورة الإتباع في القرآن الكريم والأحاديث النبوية والأحاديث القدسية.

تعريف الاقتصاد الإسلامي:

عرفه الدكتور حسين شحاتة بأنه "الإطار العام الذي يتضمن مجموعة القواعد الشرعية الكلية التي تحكم المعاملات الاقتصادية لتحقيق إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن بما يحقق الحياة الكريمة الرغدة في الدنيا والفوز برضاء الله في الآخرة.[1]

يعرفه الدكتور محمد بن عبد الله العربي [انه مجموعة الأصول العامة الاقتصادية التي تستخرجها من القرآن والسنة والبناء الاقتصادي الذي تقيمه على أساس تلك الأصول بحسب كل بيئة وكل عصر.[2]

أما محمد شوقي الفتحري بأنه الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام وسياسته الاقتصادية.[3]

يعرفه الدكتور محمد أبو السعود بأنه: "هو ذلك الجزء الذي ينظم المعاملات المادية بين الأفراد في المجتمع الإسلامي فيسلكها في نهج توصل إلى تحقيق رسالة البشر على هذه الأرض وتغنى بها عبادة الله في إطار قوانينه الأزلية.

تعريف الاقتصاد الإسلامي:هو الأحكام والقواعد الشرعية المستنبطة من القرآن الكريم والسنة النبوية التي تنظم كسب المال وا ٍنفاقه وأوجه تنميته" من الملاحظ أن هذا التعريف موجز ولكنه شامل فهو يربط بين الأحكام والقواعد الشرعية المستنبطة من الكتاب والسنة والمال الذي تدور حوله كل النشاطات الاقتصادية والتي لا تخرج عن كونها كسب المال أو حيازته بكل أوجه الكسب أو الحيازة وا ٍنفاق المال في مختلف مجالات الحياة، ثم السبل المتاحة لاستثمار هذا المال وتنميته، كما أن هذا التعريف يشير إلى الأحكام والقواعد الشرعية بغض النظر عن كونها مطبقة أو غير مطبقة.

---

[1]- :زينب صالح الأشوح، نفس المرجع السابق، ص321.

[2]-د. عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، نفس المرجع السابق، ص18.

[3]-موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012، ص111.

ويعرف أيضا "بأنه مجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي نقيمه على أساس تلكالأصول العامة التي نستخرجها من القران والسنة لبناء الاقتصاد الذي يقيمه على أساس تلك الأصول حسب بيئة كل عصر.

ويعرف أيضا "بأنه العلم الذي يبحث في كيفية إدارة واستغلال الموارد الاقتصادية النادرة لإنتاج مايكمن إنتاجه من السلع والخدمات لإشباع الحاجات الإنسانية التي بالوفرة والتنوع في ظل إطار معين من القيم الإسلامية والتقاليد والتطلعات الحضارية للمجتمع.[1]

كما يمكن تعريف الاقتصاد الإسلامي على أنه :مجموعة من الأصول والأحكام والقواعد التي يستخرجها من القران الكريم والسنة النبوية وتنظم سلوك الإنسان المستخلف في الأرض في استخدامه للطبيات من الموارد المتاحة لإشباع حاجاته طبقا لأحكام الشريعة بما يحقق للفرد والجماعة النمو الازدهار وخير الدنيا والآخرة هذا البناء الاقتصاد ي الذي يقوم على هذه الأصول يمكن تطبيقه في كل زمان ومكان.

الاقتصاد الإسلامي :هو العلم الذي يبحث في كيفية استخدام الإنسان ما أستخلف فيه من موارد سد حاجات أفراد المجتمع الإسلامي الدينية والدنيوية طبقا للمنهج الشرعي المحدد.[2]

منشأ الاقتصاد الإسلامي :

1/الإسلام عقيدة وشريعة :جاء الإسلام كرسالة سماوية عالمية خاتمة ،ومن تم فقد تناول حياة البشر كافة في مختلف نواحيها روحية كانت أو مادية فلم يكن الرسول محمد صلى الله عليه وسلم نبيا هاديا يدعو إلى مبادئ وقيم إسلامية فحسب ،ولكنه كان أيضا حاكما منفذا أقام حكومة ودولة إسلامية ،وهذا ما يعبر عنه في الاصطلاح أن الإسلام (عقيدة وشريعة)، أو انه دين ودنيا ومن هنا كان منشأ الاقتصاد الإسلامي.

2/الاقتصاد الإسلامي قديم قدم الإسلامي:ظهر الإسلام مند أربعة عشر قرنا كخاتم الأديان ومن ثم فقد جاء كاملا وللبشر كافة.

[1]-غول فرحات، وظائف الدولة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: الاقصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المنظم من قبل: معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لغرداية، 23-24 فيفري 2011. ص.03.

[2]-سناء رحماني، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، منظم من قبل: جامعة محمد بوضياف، مسيلة، ص04.

فهو لم يأت شأن الديانة اليهودية رسالة خاصة لفئة معينة ولا شان الديانة المسيحية لمجرد الهداية الروحية شعارها (أن أعط ما لقيصر لقيصر ،وما لله لله)وا نما جاء كخاتم الأديان السماوية تنظيما متكاملا لكافة البشر في مختلف نواحي حياتهم العقائدية والأخلاقية والسياسة والاجتماعية والاقتصادية ومن هنا كان الاقتصاد الإسلامي وقديما قدم الإسلام ،وغن كان تدريسه كمادة مستقلة حديثا للغاية

3/حداثة مادة الاقتصاد الإسلامي:على الرغم من ان قدم الاقتصاد الإسلامي هو قدم الإسلام نفسه ،وعلى الرغم مما أجمع عليه العلماء فإن الاقتصاد الإسلامي هو اقتصاد مميز له ذاتيته المستقلة ،وان الأصول والمبادئ التي جاء بها تلبي احتياجات العصر وتكفل سعادة البشر في الدنيا والآخرة بل وعلى الرغم من تحمس المسلمين شعوبا وقادة لأعمال تعاليم الإسلام التي تتضمن مبادئ الاقتصاد الإسلامي فغنه مازالت بحوث الاقتصاد الإسلامي التي تتصف بالصفة العلمية محدودة للغاية ذلك لأن تدريسه كمادة مستقلة هو بدوره حديث للغاية.

إن جامعات العالم الإسلامي تدرس الاقتصادالرأسماليوالاقتصادالاشتراكي ولا تدرس الاقتصاد الإسلامي وأننا في مصر مثلا ننشأ كليات متخصصة للاقتصاد ككلية الاقتصاد والعلوم السياسية .[1]

دون أي ذكر أوا شارة لدراسة الاقتصاد الإسلامي بل تقيم معاهد متخصصة للدراسات العربية الإسلامية كمعهد الدراسات العربية العالي ولا تدرس فيه مادة مستقلة للاقتصاد الإسلامي التي هي أجبرت الدراسات العربية والإسلامية بالاهتمام والرعاية.

لقد كانت جامعة الأزهر بمصر العربية هي الجامعة الرائدة الأولى في تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة ولم يتكرر ذلك إلا حديثا بمقتضى القانون رقم 102 لسنة 1961 في شأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها حيث تقرر التدريس الاقتصاد الإسلامي في كليتين منها كلية التجارة ضمن مواد الدراسة بالفرقة الرابعة للقسم ليسانس وكلية الشريعة ضمن مواد ديبلوم سياسة الشرعية بقسم الدراسات العليا ثم كانت جامعة الملك عبد العزيز بالمملكة العربية السعودية هي الجامعة الرائدة الثانية في التدريس مادة الاقتصاد الإسلامي كمادة علمية مستقلة، وذلك عند تأسيسها في سنة 1384هـ/1964م، وبإحدى كلياتهاوهي كلية الاقتصاد والإدارة بجدة وبمؤتمر علماء المسلمين السابع المنعقد بالقاهرة في سبتمبر 1972 نادت بضرورة تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي بمختلف معاهد وجامعات العالم الإسلامي وصدرت منه توصية بذلك إلا أن هذه التوصية لم تجد سبيلها إلى التنفيذ الحقيقي إلا عقب المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي والذي انعقد في مكة مكرمة في فبر اير 1976م وتكادتكون اليوم مادة الاقتصاد

[1]-محمد شوقي الفنجري ،مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ،مصر :الإسكندرية دار الثقافة، 1982، ص11

الإسلامي من المواد الأساسية في كثير من المعاهد والجامعات المنتشرة في العالم الإسلامي وا ٍن ظمنتها بعض من الكليات بأن أدخلتها ضمن مادة الثقافة الإسلامية حقا قد تعتذر بعض الجامعات والمعاهد الإسلامية المتخصصة عن تدريس الاقتصاد الإسلامي كمادة مستقلة بأنها مادة حديثة لم تتضح معالمها بصورة كافية ومراجعتها المباشرة المحدودة. ولكن أليس ذلك أولى بأن تنشأ بالجامعات الإسلامية والمعاهد العالية كراسي متخصصة لهذه المادة فيقبل عليها طلابها المتخصصون وحينئذ تتعدد أبحاثها وتتسع وتنشط دراساتها بعمق وحينئذ تفرض وجودها على الفكر الإنساني وتلعب دورها الفعال لخدمة الإسلام وتوجيه حياة المسلمين .

كما بادرت جامعة الازهر بالتوسع في تدريس مادة الاقتصاد الإسلامي ،خاصة بعد أن تبرع لها في سنة 1979م-1399هـ رجل الإعمال السعودي الشيخ صالح عبد الله كامل بإنشاء مركز يتبع كلية التجارة بجامعة الازهر ويحمل اسمه وهو مركز صالح عبد الله كامل للأبحاث والدراسات التجارية الإسلامية ويمنح باسم جامعة الأزهر درجات الماجستير والدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي.

كما بادرت جامعة الملك عبد العزيز بجدة ،بناءا على توصية المؤتمر العالمي الاول للاقتصاد الإسلامي الذي أنعقد بمكة المكرمة في فبراير 1976/صفر 1396هـ بإنشاء مركز مستقل ببحث في الاقتصاد الإسلامي ووسائل تطبيقه باسم المركز العالمي للأبحاث الاقتصاد الإسلامي كما سارعت جامعة الإمام محمد بن سعود بالرياض اعتبارا بالنظام العام الدراسي 1399هـ-1400هـ/ 1980م بإنشاء قسم مستقل بالاقتصاد الإسلامي يتبع مؤقتا كلية الشريعة تمهيدا لتحويله إلى كلية قائمة بذاتها للاقتصاد الإسلامي.

كما ان الخطوة الرائدة التي خطاها الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية في سنة 1401/ 1981 بإنشاء المعهد الدولي للبنوك والاقتصاد الإسلامي بدولة قبرص الاتحادية التركية بهدف إعداد حيل المتخصصين الذين يجمعون بين الثقافة الشرعية والخبرة العملية في المجال الاقتصادي إعدادا يمكنهم من النهوض بمسؤوليات التطبيق الصحيح للمنهج الاقتصادي الإسلامي.[1]

الاقتصاد الإسلامي مذهب ونظام :

في مجال الاقتصادي جاء الإسلام مند أربعة عشر قرنا بمبادئ واصول معينة وقد جرى تطبيق هذه المبادئ والاصول الاقتصادية الإسلامية في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم بدقة والتزم بها من بعده الخلفاء

[1]-محمد شوقي الفنجري، نفس المرجع السابق، ص19.

الراشدون كما ارتبط بها حكام وائمة الإسلام على مختلف الازمنة والامكنة ،بدرجات متفاوتة ليس هنا مجال الحكم عليها

فالاقتصاد الإسلامي بعبارة مبسطة هو الذي يوجه النشاط الاقتصادي وينظمه وفقا لأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية فالنشاط الاقتصادي أمر واقع ،ويأتي الخلاف حول كيفية توجيه هذا النشاط وتنظيمه وفقا لأصول ومبادئ معينة حسب مايدين به كل مجتمع ومن هنا كان اختلافالاقتصاد الإسلامي عن الاقتصاد الرأسمالي أو الاقتصادالاشتراكي إذ كل منهم يحرص على توجيه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب أصوله ومبادئه التي تحرص عليها ويستهدف الالتزام بها.

وبتعبير إصطلاحي يمكن القول أن الإقتصاد أن الإقتصاد الإسلامي مذهب ونظام وبعبارة أخرى أن له وجهين

أولها وجه ثابت :يتعلق بالمبادئ والاصول الإقتصادية الإسلامية التي جاء الإسلام مند أربعة عشر قرنا

وثانيها وجه متغير :يتعلق بالتطبيق اي كيفية أعمال الاصول الإقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة

وتوضح ماتقدم فيما يلي :

أولا :الوجه الثابت :وهو خاص بالمبادئ أوالأصولالاقتصادية التي جاء بها الإسلام حسبما وردت بنصوص القران الكريم والسنة وذلك ليلتزم بها المسلمون في كل زمان ومكان ،بغض النظر عن درجة التطور الاقتصادي للمجتمع او أشكال الإنتاج السائدة فيه وهو ماعبرت عنه بإصطلاح المذهب الاقتصادي الإسلامي ومن غير ذلك بقوله تعالى"أرأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتم ولا يحظ على طعام المسكين" وقوله تعالى "في أموالهم حق للمعلوم للسائل والمحرم" وقوله صلى الله عليه وسلم "من ترك كلا فيأتي فأنا مولاه" أي من تركيبية ضعيفة فليأتيني بصفة الدولة فأنا مسئول عنه كفيل به.

2/ أصل تحقيق العدالة الاجتماعية وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع الإسلامي:

بقوله تعالى "كيلا لا يكون دولة بين الأغنياء منكم" يعني أنه لا يجوز أن يكون المال متداولا بين فئة قليلة من أفراد المجتمع أو أن يستأثر بخيرات المجتمع فئة دون أخرى وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم "تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم"

3/ أصل إحترام الملكية الخاصةوذلك بقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن" وقوله تعالى "والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما جزاء بما كسبا نكالا من الله" وقوله صلى الله عليه وسلم "كل مسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه" وقوله صلى الله عليه وسلم "من قتل دون ماله فهو شهيد"

4/ أصل الحرية الاقتصادية المقيدة:وذلك بتحريم أوجه النشاط الاقتصادي التي تتضمن استغلال أوروبا أو احتكار بقوله تعالى "لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل" وقوله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" وقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر حكرة يريد أن يغليبها على المسلمين فهو خاطئ"

5/ أصل التنمية الاقتصادية الشاملة:وذلك بقوله تعالى "هو أنشأكم في الأرض واستعمركم فيها" أي كلفكم بعمارتها وأنه تعالى جعل الإنسان خليفة لله في أرضه بقوله تعالى "إني جاعل في الأرض خليفة" وأنه تعالى سخر له ما في السماوات والأرض ليستغلها وينعم بخيراتها ويسبح بحمده بقوله تعالى "وسخر لكم ما في السماوات وما في الأرض جميعا منه".

6/أصل ترشيد الاستهلاك والإنفاق :وذلك بتحريم التبذير بقوله تعالى "ولا تبذر تبذيرا إن المبذرين كانوا إخوان الشياطين" والحجر على السفهاء الذين يصرفون أموالهم على غير مقتضى العقل بقوله تعالى :"ولا تؤتوا السفهاء أموالكم التي جعل الله لكم قياما وكذا النهي الشديد عن الترف والبذخ واعتباره جريمة في حق المجتمع بقوله تعالى :"واتبع الذين ظلموا ما اترفوا فيه وكانوا مجرمين :"

فالأصول الاقتصادية التي وردت بنصوص القران والسنة هي أصول إلهية من عند الله تعالى :"تنزيل من عزيز حكيم "من تم فإنه لا يجوز الاختلاف فيها او الخروج عنها وإلا كان ذلك الإسلام وحكما بغير ما انزل الله وهي أصول اقتصادية خالدة بخلود القران والسنة بحيث كما سبق أن أشرنا يخضع لها المسلمون في كل عصر بغض عن درجة التطور الاقتصادي وبغض النظر عن أشكال الإنتاج السائدة في المجتمع ويلاحظ على الأصول أو المبادئ الاقتصادية الإسلامية حسبما وردت بنصوص القران والسنة أمران أساسيان:

أولهما:أنها قليلة لا تتجاوز أصابع اليدين عددا

ثانيهما:أنها عامة تتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع ولهذين السببين كانت المبادئ أو الأصول الاقتصادية الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وغير قابلة للتغيير أو التعديل وهي تعتبر سر عظمة الاقتصاد الإسلامي ورسوخه ولقد عبرنا عن هذه المبادئ والأصول او ذلك الوجه الأول الثابت من الاقتصاد الإسلامي ،في الإصلاح الحديث بالمذهبية الإيديولوجية أو المذهب الاقتصادي الإسلامي ومهمة

الباحث في هذا الخصوص هو محاولة الكشف عن هذه الأصول الاقتصادية الإسلامية بلغة عصره ومجتمعه ،أي محاولة عرضه وشرحها وبيانها بالصيغة الملائمة التي بها يعيها الناس ويقدرونها فيزداد بها تمسكا عن وعي وقناعة وليس فحسب لمجرد دائما أصول إلهية او إسلام[1].

ثانيا:الوجه المتغير:

وهو خاص بالتطبيق أي أعمال الأصول والمبادئ الاقتصادية الإسلامية في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة فهي عبارة عن الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية الإسلامية

في مواجهة مشكلات المجتمع المتغيرة فهي عبارة عن الأساليب والخطط العملية والحلول الاقتصادية التي تتبناها السلطة الحاكمة في كل مجتمع إسلامي لإحالة أصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية إلى واقع مادي يعيش المجتمع في إطاره وهو ما عبرت عنه باصطلاح النظام الاقتصادي الإسلامي ومن قبيل ذلك:

1. بيان مقدارحد الكفاية أي مستوى اللائق للمعيشة ،مما يختلف باختلاف الزمان والمكان والذي تلتزم الدولة الإسلامية بتوفيره لكل مواطن فيها متى عجز أن يوفره لنفسه لسبب خارج عن إرادته كمرض أو عجز أو شيخوخة
2. إجراءات تحقيق عدالة التوزيع وحفظ التوازن الاقتصادي بين أفراد المجتمع وتقريب الفوارق بينهم
3. إجراءات تحقيق كفاية الإنتاج ،والتخطيط الاقتصادي ومتابعة تنفيد خطط التنمية الاقتصادية
4. بيان العمليات التي توصف بأنها ربا ،وصور الفائدة المحرمة وتهيئة الوسائل المشروعة للمعاملات المالية بين أفراد المجتمع
5. بيان نطاق الملكية العامة ،ومدى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

وهذه النظريات والتطبيقات هي عمل المجتهدين في الاقتصاد الإسلامي وهو ماقد يختلفون فيه تبعا لتغير ظروف الزمان والمكان بل وفي الزمان والمكان الواحد باختلاف فهمهم للأدلة الشرعية وتعتبر هذه النظريات أو التطبيقات الاقتصادية في الاصطلاح الشرعي كاشفة عن حكم الله ،وذلك حسب ظن المجتهد واعتقاده لا حسب الحقيقة والواقع التي لا يعلمها إلا الله وهي لا تعتبر كذلك أي كاشفة عن حكم الله ولا توصف بأنها إسلامية إلا إذا توافر فيها شرطان أساسيان[2]

أولهما:التزامهما بالأصول الاقتصادية الإسلامية ،أي المذهب الاقتصادي الإسلامي ،حسبما كشفت عنه نصوص القران والسنة ،ومما نحاول معالجته بدراستنا الحالية

ثانيهما :ان يتوصل إليها بالطرق الشرعية المقررة ،ومن قياس واستحسان واستصحاب

1- محمد شوقي الفنجري، مفهوم ومنهج الاقتصاد الاسلامي، مصر: دار الأرقم، 1982، ص 17.

[2] محمد شوقي الفنجري، المرجع السابق، ص 18-19.

أنه بناء على النصوص الإسلامية القليلة التي وردت في المجال الاقتصادي أقام الخلفاء الراشدون البنيان الاقتصادي للدولة الإسلامية

وأدلى الفقهاءالقدامى بحلولهم الاقتصادية العديدة بحسب مشكلات مجتمعاتهم ،وا ن أولي،الأمر وطلاب البحث اليوم مطالبون بمتابعة المسيرة ،مقدرين أن التحدي الحقيقي الذي يواجه كل مجتمع إسلامي هو ربط تعاليم الإسلام بالواقع يعيش فيه وان في إمكان تباين تلك التطبيقات باختلاف ظروف كل مجتمع يكمن سير مرونة الاقتصاد إسلامي وا نه في حدود مبادئه وأصوله الاقتصادية مجال واسع للاجتهاد بترخص فيه المسلمون وفقا لمصالحهم المتغيرة

ثانيا :بين المذهبية والتطبيقات :إن الاقتصاد الإسلامي :"مذهب ونظام :"مذهب من حيث الأصول ونظام من حيث التطبيق وانه كالعملة الواحدة ذات وجهين

أولها وجه ثابت:يتعلق بالأصول او المذهب

ثانيها وجه متغير : يتعلق بالتطبيق أو النظام

وأنه ليس في الإسلام سوى مذهب اقتصادي واحد ،وهو تلك الأصول الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القران والسنة وا نما في الإسلام اجتهادات أو تطبيقات اقتصادية عديدة ،وهي

تلك النظريات الاقتصادية الإسلامية المتغايرة وتلك النظم الاقتصادية الإسلامية المختلفة ،إذ تختلف هذه الاجتهادات والتطبيقات الإسلامية متمثلة على المستوى الفكري في صورة نظرية أو نظرية او نظريات وعلى المستوى العملي في صورة نظام أو نظم وذلك تبعا لاختلاف ظروف كل مجتمع وتبعا لتغير الأزمنة والأمكنة وأنه من الطبيعي أن يكون مثل هذا الخلاف أو ذلك التعدد ،أكثر وأوفر في مجال الاقتصاد الإسلامي إذ الأمر ليس مرده اختلاف ظروف الزمان والمكان فحسب وا نما مرده أيضا اختلاف أئمة الإسلام وأولى الأمر في استخلاص الإحكام الشرعية تبعا لاختلاف مفاهيمهم للأدلة الشرعية ولا توصف هذه الاجتهادات أو التطبيقات الاقتصادية بأنها إسلامية إلا بقدر التزامها لأصول الإسلام الاقتصادية والتزامها بالطرق الشرعية المقررة

فالوجه الأول من الاقتصاد الإسلامي :وهو المذهب أو مجموعة الأصول الاقتصادية الإسلامية المستقاة من صريح نصوص القران ن والسنة هي على نحو ماسبق بيانه إلهية بحثه :"لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد:" ومن تم فإنها :

/1منزهة عن الخطأ،بحيث لا يجوز بأي حال من الأحوال المجادلة فيها أو خلاف حولها

/2وهي ثابتة ، بحيث لا يجوز المساس بها أو تناولها بأي تغيير أو تبديل

/3وهي صالحة لكل زمان ومكان ،بحيث يلتزم بها كل مجتمع أيا كانت درجة تطوره الاقتصادي أشكال الإنتاج السائدة فيه ،يساعد على ذلك أنها جاءت قليلة وعامة تتعلق بالحاجات الأساسية لكل مجتمع.

أما الوجه الثاني :من الاقتصاد الإسلامي :فهو مجموعة التطبيقات الإسلامية سواء كانت في صورة نظام او نظم على المستوى العملي أو في صورة نظرية او نظريات على المستوى الفكري فهذه كلها اجتهادية بحيث لا يجوز الخلاف حولها وتقبل التغيير والتبديل باختلاف الأزمنة والأمكنة، وهي وان كانت من عمل المجتهدين أئمة كانوا أم حكاما ،إلا أنها تنسب إلى الله تعالى وذلك باعتبار التزامهم بنصوص القران والسنة والطرق الشرعية المقررة ،وباعتبار أنهم فيما يكتشفون عن حكم الله تعالى في القضايا والمسائل المطروحة وهذا الخلاف في الاجتهاد والتطبيق ،باختلاف الظروف والتقدير ،هو مما يجوز شرعا بل هو قبيل الرحمة لقوله صلى الله عليه :"اختلاف علماء أمتي ر حمة :"وهو أمر لا يخشى منه ،وذلك لا يتناول سوى التفاصيل والتطبيقات وهو ما عبر عنه الأصليون بقولهم (تغير الأحكام بتغير الأزمنة والأمكنة وقولهم اختلاف زمان ومكان لا حجة ولا برهان وهو ما عبر عنه شيخ الإسلام ابن تيمية أدق تعبير بقوله (انه خلاف تنوع لا خلاف تضاد(

لقد رأينا للصحابة رضي الله عنهم أراء وحلول اقتصادية تخالف اتجاهات الخلفاء الراشدين ،ولم يحسمها سوى الشورى والحوار الإسلامي كما كان للخلفاء الراشدين في ذات المسألة تطبيقات اقتصادية تخالف بعضها بعضا كما أن أئمة الإسلام كابن حزم وابن تيمية والغزالي والرازي المقريزي وابن خلدون والد لجي ،وغيرهم نظريات اقتصادية تختلف بعضها عن بعض الأخر بل لقد كان الإمام الشافعي في مصر مذهب وبعبارة أدق اجتهاد أو تطبيق ،يختلف عما سبق أن أفتى به في العراق ولم يقل أحد عن ذلك الخليفة أو الحاكم أو ذلك الصحابي أو الإمام ،بأنه مبتدع أو خارج عن الإسلام ،ولقد رأينا الإمام ابن حزم يتخذ اتجاها جماعيا بينما ابن خلدون يتخذ اتجاها فرديا ويعادي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أو مباشرتها لبعض أوجه النشاط ا لما كان تؤدي إلى مفاسد في زمنه ،ورغم أن الأول اعتبر بالإصلاح الحديث مفكرا رأسماليا فقد ظل كلاهما مفكرا اقتصاديا إسلاميا طالما الثابت أن كلاهما يتحرك في الإطار الإسلامي ملتزما بأصول الإسلام ومبادئه الاقتصادية والخلاف بينهما هو في الأسلوب أي تطبيق هذه المبادئ بحسب حاجات المجتمع المتغيرة فهو زمان ومكان لا حجة وبرهان

وقوله تعالى "فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون" بل لقد بلغ حرص الإسلام علىالتنمية الاقتصادية وتعمير الدنيا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا قامت الساعة وفي أيديكم فسيلة أي شتلة فاستطاع

أصل ان المال مال الله والبشر مستخلفون فيه :وذلك بقوله تعالى :"وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه "وقوله تعالى واتوهم من مال الله الذي أتاكم ".

2-أصل ضمان حد الكفاية لكل فرد في المجتمع الإسلامي وذلك

أركان الاقتصاد الإسلامي:يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاثة أركان هي :

الركن الأول الملكية المزدوجة:وهي الملكية الخاصة والملكية الأمة والأخذ بهما جميعا يطلق عليه الملكية المزدوجة، والاقتصاد الإسلامي يقوم على تلك الملكيتين في آن واحد كأصل ويبين كاستثناء مؤقت فهو يقر الملكية الفردية ويقر الملكية الجماعية ويجعل لكل منهما المجال الواسع التي تعمل فيه.

فمن خصائص الاقتصاد الإسلامي تحقيق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة ويعترف بها بين المصلحتين طالما لم يكن ثمة تعارض بينهما أو كان التوفيق بينهما ممكن.

أما إذا كان هناك تعارض بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة وتعذر تحقيق التوازن أو التوفيق بينهما فالإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد.

ومن الأدلة على ذلك ما روي عن ابن عباس "أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ولا يبيع حاضر الباد"" فالحاضر سيقدم النصح للبادي وسيبيع له بسعر أعلى مما لو باع البادي نفسه. ثم أن الحاضر سيأخذ الأجرة على المبيع وقد منع من ذلك لأن مصلحة أهل الحضر حيث سيبيع عليهم البادي بسعر أقل مما لو بيع له.

ومن الأدلة أيضا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من الحديث جابر "لا تلقوا الركبان" فالملتقى سيشتري بسعر أقل وسيبيع بربح وهو فرض فمنع من ذلك لكي يستفيد أكبر عدد من الناس من الشراء للركبان أنفسهم ليبيعهم غالبا بسعر أقل.

ولقد أجار بعض الفقهاء إخراج الطعام من يد محتكرة قهرا وبيعه على الناس وهكذا نري الإسلام يقدم مصلحة الجماعة على مصلحة الفرد إذا كانت الملكية ستلحق أو تؤول بضرر على الناس.

2- الركن الثاني: الحرية الاقتصادية المقيدة:تبين حريات الاقتصاد الإسلامي تعني إيجاد ضوابط شرعية في كسب المال وا إنفاقه بخلاف النظام الرأس مالي الذي أطلقها بلا قيود.[1]

أو ضوابط وجعل لدى الفرد الحرية المطلقة في كسب وا إنفاق وبخلاف النظام الاشتراكي الذي صادر تلك الحرية فمنع الناس من تملك الضوابط الشرعية جعل تلك الحرية تستهدف تحقيق أمور ثلاثة:

1-أن يكون النشاط اقتصادي مشروعا ومتفقا مع مبدأ الحلال والحرام والقيم الأخلاقية.

[1]-محمد شوقي الفنجري، نفس المرجع السابق، ص26.

وهذا القيد يربط الاقتصاد الإسلامي بمعنى الطاعة والعبودية لله حتى تكون أفعال الناس وأعمالهم اليومية عبادة الله ودائرة الحلال هي الأوسع والأرحب إذا الأصل في الأمور الإباحة، أما دائرة الحرام فضيقة، وا ٍذا لم ينص الإسلام على أنواع الكسب المشروع إنما نص على المحرم منه، وجاء هذا التحريم دفعا لضرر أو درعا لظلم أو وقيادة من مفسدة، أو حماية من المضرة، فيخطر على كل فرد أن يمارس أي لون من ألوان النشاط لما يتعارض مع أهداف الإسلام ومثله أخلاقية وقيمه الروحية كالربا والاحتكار والغش والغبن وكل عقد فيه ضرر.

1-كفالة حق الدولة في التدخل لحماية المصالح العامة وحراستها بالجد من حريات الأفراد فيما يمارسونه من نشاط اقتصادي لا يتفق مع مثل الإسلام وتعاليمه وللسلطة الإسلامية العليا حق الطاعة في ذلك مادام الأمر في نطاق الشريعة في قوله تعالى "يأيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم" وقاعدة الإسلام وفي هذا قوله صلى الله عليه وسلم "لا ضرر ولا ضرار".

1- تربية المسلم على الإيثار في مصلحة نفسه لمصلحة غيره فيتوقف عن كل تصرف يعود بالنفع الذاتي عليه ويضر بالآخرين إن الإنسان في ظل الحياة الإسلامية الصحيحة ينشأ نشئا آخر يوجه حريته توجيها مهذبا صالحا دون أن يشعر بأنه سلب شيئا منها لأن الإسلام قد احتوى وأصبح لا يشعر بحريته إلا في ظل رسالته.

سبب تقييد الحرية الاقتصادية: يرجع تقييد الحرية الاقتصادية إلى أمور عدة ومنها

1. أن المالك الحقيقي للمال هو الله تعالى وله الحق سبحانه تعالى أن يحدد تصرفات الناس فيه وفق ما يمليه عليهم لعلمه.[1]مما يصلح لحالهم ويصلح لشؤونهم.
2. عدم الإضرار بحقوق الآخرين أو بالمصلحة العامة.
3. حماية مصالح بعض الفئات المحتاجة من منافسة الغير لهم كما الحال في مصارف الزكاة والإلزام على الأقارب، والحمى لصالح الفقراء والمحتاجين.
4. إلزام الجماعة بالقيام بما يجب عليهم من واجبات عامة كإنشاء دور العلم والمستشفيات والطرق والخدمات العامة.

الركن الثالث: التكافل الاجتماعي: من الحقائق الثابتة أن أفراد النوع البشري يتفاوتون من الصفات الجسدية والنفسية والفكرية، فهم يختلفون في قوة الجسم وصلابة العود ويختلفون في قوة العزيمة، والقدرة

[1]-محمد شوقي الفنجري، نفس المرجع ، ص27-28.

على الصبر والشجاعة ويختلفون في حدة الذكاء، وسرعة البديهة إلى غير ذلك من مقومات الشخصية الإنسانية، ومادام هذا التفاوت قائما في المواهب والإمكانات والخصائص الجسدية، والروحية، فإن حصول الناس على العمل الذي هو أساس الملكية لن يكون واحدا وبالتالي لابد من تفاوت الناس في الحصول على المال، ولحماية من لا يتمكن من الحصول على المال تشرع التكافل الاجتماعي والتوازن بين أفراد الأمة، منعا للتناقضات الصارخة في مستوى المعيشة فشرع الإرث تفتيتا للثروة، وشرعت الزكاة وأوجب على ولي الأمر أن يسعى لسد حاجة المعوزين وأن يفرض لهم من بيت المال ما يمونهم، ونهى عن الإسراف والبذخ، والترف كي يتقارب مستوى المعيشة بين أفراد الأمة ويتحقق التوازن الاجتماعي، وشرع على القريب أن ينفق على قريبه المحتاج ممن تلزمه وشرعت الكفارات والصدقات والقروض، وحق الضيافة وشرعت الأضحية ولعقيقة والولائم المختلفة، لتحمل المسلم على الجواد بماله ليكفكف عبرات المنكوبين ويواسي جراح البائسين، فيصل الغني الفقير وتمتد يده إليه في إيخاء ومحبة تستل بواعث الحقد الطبقي.[1]

أحكام الاقتصاد الإسلامي: وهي نوعين:

أولا: الأحكام الثابتة:وهو ما كانت أحكامه من أدلة قطعية أو راجعة إلى أصل قطعي مما ورد في القرآن الكريم، أو السنة الصحيحة كحرمة الربا وجل البيع كما قال الله تعالى "وأحل الله البيع وحرم الربا" وكون للرجل مثل حظ الأنثيين في الميراث، وكحرمة دم المسلم في قوله صلى الله عليه وسلم، "إن الله قد حرم دماءكم وأموالكم" ويمتاز هذا النوع من الأحكام بالمميزات التالية:

أ- **العموم والمرونة:**فأحاكمها نافذة على جميع الناس دون استثناء مما رفع معه الحرج، وحقق العدالة، بينهم كما أنها تتناول جميع مستجدات الحياة لما في أحكامها من العموم والمرونة .

ب-عدم التغيير والتبديل:حيث لا تقبل مهما مرت الأعوام وطالت الأزمان فما كان حلالا فهو حلال أبدا وما كان حراما فهو حرام أبدا، وما كان واجبا فهو واجب أبدا وما كان مندوبا فهو مندوب أبدا، وهكذا وعدم التغيير والتبديل لا يعني توقف وتجميد النصوص والأحكام مع مستجدات الحياة إنما هذا الثبات لحماية أحكام الاقتصاد الإسلامي وقواعده من شر الفساد ومن التأثير الوضعي على الأحكام الشرعية وفق ما تمليه الأهواء، والشهوات.

ت-كون العلم حاكما لا محكوما: وهذه الميزة جعلت هذا النوع من الحكم واجب الإتباع، يخضع له الناس ويتبعونه وا ٍلا انقلبت إلى كونها محكومة تتبع رغبات الناس وشهواتهم .

[1]-محمد شوقي الفنجري، نفس المرجع السابق، ص29-30.

ثانيا: الأحكام المتغيرة:وهو ما لم تكن أدلته قطعية ولا راجعة إلى أأصل قطعي بل إلى ظني سواء في سندها أو في دلالتها وهذا النوع لا يعد العمل به ملزما على وجه الدوام، والاستمرار فيجوز لولي الأمر المجتهد، أو أهل الحل والعقد من العلماء المجتهدين أن يختار من الأحكام ما يراه مناسبا في ضوء مستجدات الحياة، كما أن له الرجوع عنه إذ رأى المصلحة في غيره. ويجب على الناس العمل بها لكونها استنبطت من اجتهاد علمي صحيح في ضوء الأسس الفقهية المتبعة والمستمدة علومها في الجملة من الكتاب والسنة أو إجماع علماء المسلمين ومن أمثلة ذلك "إيقاف عمر بن الخطاب رضي الله عنه صرف سهم المؤلفة قلوبهم من الزكاة، وتفرضه الخراج على الأرض المغمومة.[1]

وما عدا ذلك مما لم يرجع إلى أصل قطعي أو ظني فهو باطل، إذ أنه لا يعد من الشرع سواء استحسنه الناس أم لم يستحسنوه، ومن أمثلة هذا النوع استثمار الأموال فيما حرم الله "كالربا أو ا لغش أو التدليس أو الرشوة أو التأمين المحرم وما تشابه ذلك.[2]

أبعاد الاقتصاد الإسلامي:

للمنظومة الاقتصادية الإسلامية عدة أبعاد تحدد نطاق وموضوع علم الاقتصاد الإسلامي، فهناك بعد إنمائي تعبدي وبعد تعاملي علائقي وأخلاقي وبعد بيئي.

فإذا كان البعد الإنمائي التعبدي يعطي للنشاط الاقتصادي عمقا وأرضية بعيدة المدى يتجسد في السليم المطلق والانقياد التام للإدارة الربانية لله سبحانه وتعالى فإن البعد التعاملي العلائقي والأخلاقي يحدد بالأساس طبيعة العلاقة بين الأشخاص وبين الأفراد وجماعة المجتمع، في حين أن البعد البيئي يؤسس العلاقة بين الإنسان والبيئة في كليتها وطبعا كل هذه الأبعاد تبنى على عقيدة التوحيد، ومن المعلوم أن الإسلام دين شامل كامل متكامل لا يقبل التجزئة أو الانقسام، وبذلك تكون مشيئة الله على الدوام حاضرة في الاعتبار، ما دامت الأسباب كلها من الله والنتائج كلها إلى الله. وهذا ما أكده ابن تيمية في كتاب "مجموع الفتاوى" عندما تطرق لإشكالية تقلب أسعار الله وانخفاضها حيث قال الغلاء بارتفاع الأسعار والرخص بانخفاضها هما من جملة الحوادث التي لا خالق لها إلا الله، ولا يكون شيء منها إلا بمشيئة الله وقدرته، ولكن هو سبحانه جعل ارتفاع الأسعار قد يكون بسبب ظلم العباد وانخفاضها إحسان بعض الناس.

وا ٍضافة للأسباب والنتائج هناك إشكالية الابتلاء والفتنة وهما دقيقتان من حقائق الحياة، وبالتالي يشكلان جانبا هاما من جوانب "البعد الإيماني التعبدي". إن المعاملات الاقتصادية في الإسلام تقوم على أساس

[1]-محمد شوقي الفنجري، المرجع السابق، ص19-20.

[2]-عبد الله بن عبد المحسن الطريقي، المرجع السابق، ص20.

العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تأثيرية متبادلة، فالفرد لا ينفصل عن الجماعة ولا تقوم الجماعة إلا بالأفراد المكونين لها، وبهذا المنظور لا تكون الجماعة في الحل المجرد، كما تصنفها النظريات الوضعية الشخصية المعنوية[1] وا ٍنما هي الكل في نظر الإسلام هم أفراد بذواتهم لهم وجودهم الحقيقي الفعلي، لذلك اهتم الإسلام بصلة الأرحام ورعاية الجار واليتيم والمسكين وابن السبيل وجعل الفقير حقا معلوما في الملل وهو الزكاة التي فريضة تعبدية، كما ضمن الطابع الأخلاقي للاقتصاد، حيث جعله يقوم على العدل والرحمة والتراحم والمروءة والإحسان بعد نهيه عن الغش والاحتكار والجشع والتدليس وتطفيف الميزان والربا وكل أموال الناس بالباطل.[2]

المطلب الثاني: مبادئ و أسس الاقتصاد الإسلامي

اولا: مبادئ الاقتصاد الإسلامي:

1-الملكية المزدوجة ، الخاصة والعامة الملكية لله عز وجل وملكية البشر إستخلافية الأصل في الملكية التامة إنها لله عز وجل فهو سبحانه وتعالى الخالق ، لا شريك له وملكه الرزاق الواهب المانع ، مالك الملك والملكوت كما قال الله تعالى "ولقد مكناكم في الأر ض وجعلنا لكم فيها معايش" الأعراف 10.

وقال أيضا " قل من يرزقكم من السموات والأرض قل الله سبأ24.

والآيات في هذا المعنى كثيرة ، ولما كان المال خسائر ممتلكات ملكا الله تعالى وحدنا إلى جانب التذكير بالإنفاق من رزق الله ، سنبة المال لله عز وجل .

قال الله تعالى" وأتوهم من المال الله الذي اتاكم" النور 33"ولكنا نجد في آيات أخرى نسبة المال للناس كقوله " والذين في أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم " الذاريات 19-20"

والملكية هنا إنما تعني ملكية المندفعة والتصرف ، ويمكن إدراك هذا يضم الآيات بعضها لبعض، وتدبر قوله تعالى لقوله تعالى " ولا تؤتوا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياما" النساء

فالمال مال السفهاء الأوصياء، غير أنه جعل هنا للأوصياء لأنهم هم الذين يملكون التصرف فيه، وملكية البشر هنا مما جعلكم مستخلفين فيه الحديدة.

فامالك عز وجل استخلف البشر في ماله ، وجعل حق المنفعة والتصرف.

---

[1]-إدريس ولد قابلة، مدخل الدراسة المنظومة الاقتصادية الإسلامية، ناشري، 2003، ص10-11.

[2]-نفس المرجع السابق، ص11.

وهذا الحق جعل في البعض الأموال للأفراد ، وهو ما يعرف بالملكية الخاصة وفي بعضها الأخر جعل للجماعة أو الدولة ، وهو مغا يعرف بالملكية العامة وأشرنا من قبل إلى أن الملكية الخاصة في الاسلام [1]

محمية مصوونة لا يجوز اغتصابها او الاعتماد ، عليها و وضحت العقوبات الزاجرة لحمايتها

_أما الملكية العامة فانا نجد الإشارة إليها على سير المنال في فبل الأوطار (142/5) (باب الناس شركاء في ثلاث) و في سنن ابن ماجه

و يروي الامام أحمد ، و أبو داود سند رجاله ثقات

ان الرسول صلى الله عليه و سام قال " المسامون شركاء في ثلاثة في الماء و الكلأ و النار)

و في رواية لابن ماجة بإسناد صحيح :(ثلاث لا يمنعن، الماء و الكلأ و النار)

و عند الشيخين (لا تمنعوا فضل الماء لتبيعوا به الكلأ)

و في رواية المسلم (لا يباع فصل الماء ليباع به الكلأ)

و هذه الأشياء الثلاثة ضرورية للغاية لا يستغني عنها أحد ، و لهذا كانت الملكية الا ما كان منها في

الملك الخاص : كالماء المحرز ، و الكلأ في الأرض التي لها مالك و النار في حطب الملوك غير المباح ويمكن أن تقاس على الثلاثة، أشياء أخرى فالضرورات قد تختلف من عصر إلى عصر، وفي بيئة عن بيئة، ولكن القياس يجب أن يكون مستوفي الأركان، متوقفا مع مبادئ الإسلام وقواعده.

وا إلى جانب هذه الملكية العامة، وجد نوع آخر من الملكية العامة أيضا وهو ما كان ملكا للدولة كأراضي بيت المال التي كانت ترعى فيها الإبل الصدفة، والأرضي جلت للإبل عامة الناس دون أغنيائهم، وا إذا نظرنا إلى المذاهب الاقتصادية الأخرى وجدنا الرأسمالية الفردية والماركسية الجماعية، وا إذا وجدنا ملكية جماعية المذهب الرأسمالي، وملكية الفردية في المذهب الآخر، فإن هذا يكون استثناء لا أصلا، ويكون خروجا على المبدأ للاصطدام بالواقع، أو لعلاج خلل واضح فاضح.

أما الاقتصاد الإسلامي فمن أصوله الثابتة ومبادئه المقررة مند النشأة وجود الملكيتين معا بالخاصة والعامة.

1-على أحمد السالوس، الاقتصاد الإسلامي و القصايا الفقهية المعاصرة .ج1 .دار الثقافة الدوحة1998م، ص 44 – 45.

ثانيا: التكافل وضمان الكفاية: روى الإمام أحمد في مسنده من عدة طرق الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "من ولي لنا عملا وليس له منزل فليتخذ منزلا، أو ليست له زوجة فليتزوج أو ليس له خادم فليتخذ خادما،/ أو ليست له دابة فليتخذ دابة"[1]

وروى أبو داود في سننه في باب "في أرزاق العمال" أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "من كان لنا عاملا فليكتسب زوجة فإن لم يكن له خادم فليكتسب خادما، فإن لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا".

والحديث سكت عنه أبو داود والمنذري، أي أنهما لا يريان فيه ضعفا وراجعت الاسناد فوجدته متصلا بغير انقطاع، ورجاله ثقات غير مجروحين، فالحديث صحيح، وفي "عون المعبود (8/161-162) جاء في شرح الحديث: "يحل له أن يأخذ مما في تصرفه من مال بيت المال قدر مهر زوجته ونفقتها وكسوتها وكذلك ما لابد منه من غير إسراف وتنعم".

وقال الخطابي: "هذا يتأول على وجهين أحدهما مباح أي أباح اكتساب الخادم والمسكين من عمالته التي من أجره مثله والوجه الآخر أن للعامل السكني والخدمة، فإن لم يكن له مسكن سكنه مدة مقامه في عمله.

وقد نجد من الأعمال ما لا يحقق عائدا لصاحب العمل يمكنه من إعطاء العامل أجرا يفي بتمام كفايته هو ومن يعول، وهنا يأتي دور الدولة فعليها أن تضمن للعامل تمام الكفاية إذا كان أجره العادل لا يكفيه، والعاجزون عن العمل لهم أيضا تمام كفايتهم، ويكون هذا من نفقات الأقارب الواجبة وا لا فمن الزكاة أو بيت المال.

ثالثا: الحرية المقيدة: الحرية مبدأ من المبادئ الهامة في الاقتصاد الإسلامي، فالمسلم حر في اختيار العمل الذي يناسبه، وطرق الكسب التي ستريح لها، والتملك الذي يفضله، والإنفاق الذي يشبع رغباته.

وهذه الحرية تلي لا تتعارض تماما مع النظام الماركسي ليست مطلقة كالنظام الرأسمالي الحر، وا نما هي مقيدة في حدود مبدأ الاختلاف الذي ذكرناه آنفا، وتضبطها أحكام التشريع الإسلامي من حلال وحرام.

فالمسلم كالوكيل يتصرف في الحدود التي تسمح بها الموكل فليس من حق المسلم أن ينتفع بالمال أو يتصرف فيه إلا بما شرعه مالك المال حقيقة، وهو الله عز وجل الذي استخلفه في هذا المال.[2]

أسس ومقومات الاقتصاد الإسلامي:

[1]-على أحمد السالوس، نفس المرجع السابق، ص47.

[2]-سناء رحماني، نفس المرجع السابق، ص50.

يقوم الاقتصاد الإسلامي على ثلاث مرتكزات أساسية تختلف في محتواها ومعناها عن باقي النظم الاقتصادية الوضعية وا ٍن كانت تتشابه من حيث المصطلحات، لأن الاقتصاد في الإسلام يعني الوسيطة والاعتدال والاستقامة، نجد أن أهم أسسه هي:

- الملكية المزدوجة.
- الحرية المقيدة.
- العدالة الاجتماعية.

1. الملكية المزدوجة:

تختلف الملكية في الإسلام اختلافا جوهريا بالمقارنة مع النظم الاقتصادية الوضعية، فالملكية في النظام الرأسمالي هي ملكية خاصة تبيح للفرد حق التملك والسيطرة التامة على الموارد الاقتصادية والثروة بكل أنواعها، وبدون حدود أو شروط، حتى وا ٍن كانت تتعارض مع مصلحة المجتمع، أما الملكية في النظام الاشتراكي فهي العكس تماما، حيث تكون الملكية جماعية أي ملكية لجميع أفراد المجتمع.

أما الملكية في الإسلام فهي أصلا لله وحده قال تعالى: "ولله ملك السماوات والأرض والله على كل شيء قدير" (آل عمران، الآية 189)وا ٍن الإنسان إنما هو مستخلف في ملك الله تعالى يستخدمه ليستفيد منه في حياته ثم يتركه للأجيال القادمة كما ورثها هو من الأجيال السابقة. يقول الله تعالى: "آمنوا بالله ورسوله وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه، فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير" (الحديد الآية 07) ومن هذا المنطلق فإن الفرد المسلم وا ٍن حق له التملك فإنه يخضع ضمن الشريعة الإسلامية لشروط المحافظة عليها عن طريق الاستخدام العادل لها وعدم إهدارها أو الإضرار بها، فإذا بالإسلام يميز بين ما هو للفرد وما هو للمجتمع ويعطي لولي الأمر (الحكومة) صلاحية الإشراف والمراقبة واتخاذ ما هو واجب للمحافظة علىالموارد وضمان ديمومتها خدمة للمجتمع والأمة يقر الإسلام حق الملكية الفردية (الخاصة) بوسائل التملك المشروعة مما يترتب عليه حفظ هذا الحق لصاحبه من الاعتداء عليه بالغضب أوو السرقة أو الاختلاس، وقد شرع الإسلام العقوبات الكفيلة بحفظ هذا ا لحق.[1]

عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "كل المسلم على المسلم حرام، دمه وما له وعرضه"

[1]- سناء رحماني، نفس المرجع السابق، ص09-10.

عن أبي أمامة أن الرسول صلى الله عليه وسلم قال: "من اقتطع حق امرئ مسلم بيمينه، فقد أوجب الله له النار وحرم عليه الجنة، فقال له رجل وإن كان شيئا يسيرا يا رسول الله قال وإن قضينا من آراك" إضافة إلى التوجهات التهذيبية لكف النفوس عن التطلع إلى ما ليس لها، كما يترتب على هذه الملكية حق التصرف المشروع فيما يملك بالبيع والإجازة والرهن والهبة والوصية وغيرها، وتقرير هذا النوع من الملكية يحقق العدالة بين الجهد والجزاء واتفاقه مع الميول الأصلية في النفس البشرية وفي ذات الوقت يقف مع مصلحة الجماعة فلا يدع التي تكاد تجعل صاحبه مسيرا لا مخيرا خدمة لمصلحة الجماعة.

وأباح الإسلام الملكية العامة إلى جانب الملكية الخاصة، ومنع الأفراد من تملك بعض الأموال لارتباطها بحق الجماعة حيث تكون ملكيتها ملكية مشتركة ويتم الانتفاع منها بصورة مشتركة كالمرافق العامة من الطرق، المدارس، الحدائق، ...الخ، وفي هذا الصدد يقول الرسول صلى الله عليه وسلم "الناس شركاء في ثلاث الماء، والنار والكلأ" وفي رواية أخرى (الملح) أي شركاء في ضرورات الحياة.

كما أجاز الإسلام ملكية الدولة عندما تقتضي مصلحة المجتمع ذلك وبالذات الثروات الطبيعية، أو تلك الملكية التي تتطلب مصلحة المجتمع تحويلها من ملكية خاصة إلى ملكية الدولة نتيجة عدم استخدامها والانتفاع منها، أو الضرورة تحقيق المجتمع وعلىأساس هذا السلوك الإسلامي الشامل المتكامل يقوم النظام الاقتصادي في الإسلام إنسانيا أخلاقيا بريئا من عيوب جميع الأنظمة الاقتصادية الأخرى فلا فردية مطلقة تجعل مصلحة الفرد مقدمة على مصلحة الجماعة، وتتيح له أن يضع ما يشاء دون أن توقفه مثل أو قيم ولا جماعية مطلقة تتجاهل ذاتية الفرد ولا تقيم لكيانه وزنا في تكوين المجتمع ولكن طرق الإسلام في ذلك وسط، عدل موزون يعترف بذاتية الفرد ودوره في تكوين المجتمع[1] ومن ثم ترتيب.

أهداف الإقتصاد الإسلامي:

يتفق كثير من كتاب الاقتصاد الإسلامي على أن الأهداف الكبرى للنظام الاقتصادي الإسلامي هي:

1. كفاية مستوى أدنى من المعيشة لكل فرد
2. تحقيق القوة والعزة الاقتصادية
3. تخفيض التفاوت في الدخل والثروة

ويمكن أن يشتق من هذه الأهداف الكبرى أهداف فرعية كالتوظيف الكامل وتحقيق النمو الاقتصادي ،وهذه الأهداف الفرعية تعد وسائل لتحقيق الأهداف الكبرى

[1]-نفس المرجع السابق، ص10.

وفيما يلي بيان المقصود بكل هدف والأدلة الشرعية والاقتصادية عليه

أ- كفالة مستوى مناسب من المعيشة لكل فرد:إن مسؤولية توفير ذلك المستوى تقع على الفرد بجهوده الذاتية ،فالكسب للنفس والأسرة فرض عين على كل قادر يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم "طلب الحلال واجب على كل مسلم"

فإن عجز عن الكسب إما لسبب ذاتي كالمرض أو الشيخوخة أو خارجي كعدم توافر فرص العمل وكان فقيرا فإن الشريعة أو حيث معونة الأقارب ،فإن علموا فإن بيت مال وقد فسرت الشريعة هذا المستوى بمستوى الكفاية لأحد الكفاف وهو المستوى الذي يسير المعيشة للفرد إلى درجة تلحقه بعموم الناس،فقد أخرج مسلم من حديث قبيصة بن المخارق أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال "لا تحل المسألة إلا لأحد ثلاثة رجل تحمل حمالة فحلت له المسألة حتى يصيبها ثم يمسك ،ورجل أصابته حائجة اجتاحت ماله فحلت له المسألة حتى يصيب قواما من عيش أو قال سدادا من عيش ،ورجل أصابته فاقة حتى يصيب قواما من عيش او قال سدادا من عيش

ب-تحقيق القوة ة والعزة الاقتصادية :يقصد بالقوة حيازة كل الوسائل الممكنة لتحقيق المصالح المختلفة ،أما العزة فهي تعني حيازة المصادر الذاتية التي تعني عن وقوع وعدم التعاون مع المجتمعات الأخرى ،بل استقلالية القرار مع إمكانية الاستغناء بالموارد الذاتية عن موارد الآخرين ،ومن الأدلة على هذا الهدف قوله تعالى "وأعدوا لهم ما استطعتم من قوة ".(الأنفال 60) والقوة هنا نكرة فتشمل جميع أنواع القوة المادية بجانب القوة الإيمانية التي هي المنطلق لكل أنواع القوة،وتتطلب القوة الاقتصادية إعداد وتوفير الطاقات الإنتاجية المادية إلى جانب إعداد القوة البشرية القادرة على الاستفادة من الطاقة المادية ،في إطار من النظم ذات الكفاءة لدفع فاعلية هذين الجانبين بما يسهم في تحقيق النمو والتقدم الاقتصادي بصفة مستمرة كما ينعكس على زيادة الإنتاج وتحسين أحوال المعيشة ومستوى الرفاهية لأفراد المجتمع.

ج-تحقيق التفاوت في توزيع الدخل والثروة :إن تحقيق التفاوت في توزيع الدخل والثروة بين الناس من أهداف الإسلام الاقتصادية ولا يعني ذلك إزالة الفوارق بين أفراد المجتمع لأنه يخالف فطرة خلق الله للناس وتفاوت قدراتهم العقلية والجسمية لقول الله تعالى "نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ليتخذ بعضهم بعضا سخريا"(الزخرف 32) بل يعني كراهة الشارع تركيز الثروة في طائفة معينة من المجتمع ووجوب أن يكون المال متداولا بين أفراد المجتمع يقول الله تعالى "كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "(الحشر 7) يقول القرطبي في تفسير الآية "إن الله سبحانه وتعالى قضى بقسمة مال الغني على هذا النحو كي لا تقسمه الرؤساء والأغنياء والأقوياء منهم ،دون الفقراء والضعفاء وقد أعدّ الباحثين تحقيق هذا الهدف القاعدة الرئيسية والهدف الأول للنظام الاقتصادي الإسلامي ،حيث يقول :"ولعلي

لا أكون مبالغا إذا قلت إن هوية نظامنا الاقتصادي الإسلامي لا تتحقق إلا بتحقيق التفاوت في توزيع الدخل والثروة إننا لا نستطيع أن نقدم للبشرية نموذجا فريدا مميزا يحقق الكفاءة والرخاء والأمن والاستقرار وطيب الحياة وطيب العيش إلا بتوفير التوازن بين طبقات المجتمع

د - عدم الإفساد في الأرض (حماية القيم والمحافظة على البيئة) :إن عدم الإفساد في الأرض أو حماية القيم الأخلاقية التي يؤمن بها المجتمع المسلم والمحافظة على النظام البيئي من الأهداف الرئيسية للنظام الاقتصادي في الإسلام ،إذ أن كل نشاط اقتصادي إنما ينطوي على إجراء تغيير ما في الموارد والأحوال الطبيعية ،وقد يترتب على ذلك النشاط الاقتصادي أثار سلبية عديدة إذا تمت الاستفادة من تلك الموارد دون دفع مقابل لها.

لقد أحدثت الأنشطة الإنسانية وبخاصة الاقتصادية تأثيرا سيئا على البيئة الطبيعية بعناصرها الأساسية (الماء - التربة –الحيوان)بما في ذلك تلوث الغلاف الجوي الذي يقوم به وتستقر الحياة الإنسانية ولذلك نهى الله تعالى سبحانه وتعالى عن الإفساد في الأرض سائر صوره ومسبباته وعدّ ة عملا يستحق العقوبة يقول الله تعالى وإذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والسبل والله لا يحب الفساد "(البقرة 205) ومما يزيد في أهمية تحقيق هذا الهدف ما تعاني منه الأنظمة الاقتصادية المعاصرة من وجوه عديدة للإفساد في الأرض بسبب اعتمادها المفرط على المعيار الذاتي في تحمل التكاليف والمنافع ما جعل تلك الأنظمة تسعى إلى حماية البيئة من الضرر ،واعتبار ذلك من الأهداف الاقتصادية الكلية المراد تحقيقها سواء من خلال التغير الهيكلي أو من خلال الإرشادات والأنظمة على مستوى القطاع الخاص أو الاقتصاد ككل ،ومن خلال ما أطلق عليه بالتنمية المستدامة التي تعني التنمية التي تراعي المسؤولية البيئية

المطلب الثالث:الخصائص العامة للسياسة الاقتصادية في الإسلام

خصائص الاقتصاد الإسلامي:

أولا :ربانية المصدر:الخصيصة الأولى للاقتصاد الإسلامي أنه رباني المصدر ،فليس هو الاقتصاد الذي قال به أفلاطون أو أرسطو ،وليس اقتصادالتجاريين أو الطبيعين،أو الكلاسيكين أو الماكسيين وإنما هو جزء من الإسلام فمصدره إلهي ،مستمد من بيان الله عزوجل في كتابه الكريم أو على لسان رسوله ،فالمصدر الاول وهو القران الكريم وقد حفظ كما انزل وسيحفظ إلى يوم القيامة ،لان الله تعالى تعهد بحفظه **لقوله تعالى إنّا نحن نزلنا الذّكر وإنا له لحافظون (الحجر9) وقوله تعالى :"لا تبديل لكلمات الله (يونس64)** والقران الكريم فصّل فيما لا يتغير تبعا للمكان والزمان ،كميراث مثلا وأجمل في غيره كنظام الحكم

وجاءت السنة المطهرة لتبين القران الكريم :"وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم ."(النحل 44) غير

أننا لا نتعبد بتلاوتها ،وقد بينت هذا بالتفصيل في كتابي "**قصة الهجوم على البيئة** " ولا أرى ضرورة ذكره هنا ومن تمام حفظ القران حفظ السنة المطهرة ،ما دامت المبينة الشارحة وقد حفظت السنة بما لم يحفظ به أي علم في تاريخ البشر

الإجماع حجة:وبعد الكتاب والسنة يأتي الإجماع ،فكيف يكون متصلا بالوحي وهو إجماع بشر غير معصومين ،تحدث الشيخ إبن تيمية عن حجة الإجماع فقال الآية المشهورة التي يحتج بها على الإجماع **قوله تعالى:" ومن يشاقق الرسول من بعدما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين نوله تولى :"(النساء115)**

وذكر الآراء المختلفة حول دلالة الآية الكريمة ،ثم قال رحمه الله ومن شاقه فقد اتبع غير سبيلهم وهذا ظاهر،ومن ابتع غير سبيلهم فقد شاقه أيضا ،فإنه قد جعل له مدخلا في الوعيد ،فدل عل انه وصف مؤثر في الذّم،فمن خرج[1]

عن إجماعهم فقد اتبع غير سبيلهم قطعا،والآية توجب ذم ذلك ولذا قيل هي إنما ذمته مع مشاقة الرسول ،قلنا لأنه من زمان ،وذلك أن كل ما أجمع عليه المسلمون فإنه يكون منصوصا عن الرسول الله صلى الله عليه وسلم فمخالف لهم مخالف للرسول ،كما أن المخالف للرسول مخالف لله ولكن هذا يقتضي أن كل ما اجمع عليه قد بينه للرسول صلى الله عليه وسلم ،وهذا الصواب

فلا توجد أبدا مسألة مجمع عليها إلا وفيها بيان من الرسول صلى الله عليه وسلم ولكن قد يخفى ذلك على بعض الناس ويعلم الإجماع فيستدل به ،كما انه قد يستدل بالنص من لم يعرف دلالة النص ،وهو دليل ثان مع النص ،كالأمثال المضروبة في القران ،وكذلك الإجماع دليل اخر ،كما يقال قد دل على ذلك الكتاب والسنة والإجماع .عليها إلا وفيها نص.

القياس وغيره من المصادر: إذا جئنا إلى باقي المصادربعد النص والإجماع وجدنا القياس وغيره من المصادر التي يلجأ إليها المجتهدون والاجتهاد إنما يقيل مادام في ضوء النصوص ومقاصد التشريع الإسلامي فالمجتهد يحاول أن يصل إلى الحكم بحسب الأدلة الشرعية التي يستند إليها ،وليس التحليل أو التحريم من عند نفسه ،ومعنى هذا ان الاقتصاد الإسلامي في جملته مصدره الوحي،أو الاجتهاد في ضوئه وهذه الخصيصة لا توجد في أي مذهب اقتصادي اخر فكل المذاهب الأخرى من وضع البشر

2-علي أحمد السالوس ،الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة .ج1 .قطر :دار الثقافة الدوحة ،1418-1989م،ص25-26

ثانيا :ربانية الحق: الاقتصاد الإسلامي يهدف إلى سد حاجات الفرد والمجتمع الدنيوية طبقا لشرع الله تعالى الذي استخلف الإنسان في التصرف في المال والانتفاع به فالمسلم يدرك أن المال ملك الله عزوجل قد يكون إرضاء مالك المال سبحانه وتعالى هدفا يسعى إليه المسلم في نشاطه الاقتصادي**كما قال الله تعالى وا ِبتغ فيما أتاك الله الد ّار الأخر ة ولا تنس نصيبك من الدنيا :"(القصص 77)وقال أيضا :إنما نطعمكم لوجه الله لا نريد منكم جزاء ولا شكورا :"(الإنسان 9)**ولذلك نجد المسلم وهو يزاول نشاطه الاقتصادي يسلك مسلكه وهو يعبد الله عزوجل بل الهدف من نشاطه أساسا عباد الله تعالى تبارك وتعالى **كما** تعالى :"وما خلقت الجن والإنس إلا ليعبدون:"(الذاريات56)

الرقابة المزدوجة :عندما نضع **أي** نظام بشري مبادئه وقوانينه فإن التطبيق يحتاج إلى جهاز للرقابة،ويستطيع الناس مخالفة هذا النظام ماداموا بعدين عن أعين الرقابة أما في الإسلام فإن النشاط الاقتصادي يخضع لرقابتين :رقابة بشرية ،ورقابة ذاتية فالرقابة البشرية وجدناها بعد الهجرة فالرسول صلى الله عليه وسلم كان يراقب الاسواق بنفسه وعندما فتحت مكة أرسل من يراقب أسواقها ومن هنا ظهرت وظيفة المحتسب لمراقبة النشاط الاقتصاديإلى جانب الامر بالمعروف والنهى عن المنكر وا ِحساس المسلم أن الله عزوجل أحل كذا يفرض رقابة ذاتية ،ولذلك راينا سلوك المسلم في نشاطه الاقتصادي كسلوكه في عبادته وعندما سئل الرسول صلى الله عليه وسلم عن الإحسان قال :"أن تعبد الله تعالى كأنك تراه ،فإن لم تكن تراه فإنه يراك :"حديث صحيح

الجمع بين الثبات والمرونة او التطور:في الاقتصادالإسلاميأمور ثابتة ، لا تتغير ولا تتبدل مهما تغير الزمان والمكان منها :تحريم الربا والميسر وأحل البيع وكثير من العقود والنصاب والمقدار في الزكاة وتوزيع التركة على الورثة فليس لأحد أن يحللا ما حرم أو يحرم ما أحل أو يغير في أحكام الزكاة والميراث ومنها حد السرقة فليس لأحد أن يستبدل به عقوبة اخرى ،والإسلام جاء خاتما للأديان ليطبق في كل مكان وزمان فكان في اقتصاده من المرونة ما جعله يتسع للأساليب المختلفة والوسائل المتجددة والعرف مادام لا يتعارض معى أصل ثابت ومن المعروف أن الأصل في العبادات الحظر ،وفي المعاملات الإباحة فكل عبادة ممنوعة ما لم يوجد ما يدل على مشروعيتها وكل معاملة مباحة ما لم يثبت ما يمنعها

لذا اتسعالاقتصاد الإسلامي ليشمل ما يجد من المعاملات المختلفة التي خلت من الربا والميسر والغرر الفاحش وراينا تغير الفتوى تبعا لتغير الزمان والمكان ،يقال :هذا اختلاف زمان ومكان وليس اختلاف حجة وبرهان ونجد الجزء الثالث من كتاب إعلام الموقعين لابن القيم رحمه الله يبدأ بفضل في تغيير الفتوى واختلافها بحسب تغيير الأزمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد وما يقبل المرونة أو التطور هو موضع الاجتهاد والنظر ومن الخطأ القول بأن هذا الجزء من الاقتصاد الإسلامي يمثل منطقة الفراغ التي يملأها المعصوم فهذا يعني أحد الامرين

أحدهما :أن اقتصادنا لم يطبق إلا في عهد النبوة

الثاني :أن نشرك في العصمة مع الرسول صلى الله عليه وسلم غيره من البشر ويظل هذا الشرك قائما إلى يوم القيامة وكلا الأمرين مرفوض مردود

الثبات والمرونة خصيصة الاقتصادالإسلامي :

والجمع بين الثبات والمرونة من خصائص الاقتصاد الإسلامي وحده ،فالمذاهب الاقتصادية الاخرى ليس فيها شيء ثابت بل هي نفسها تتغير ففي الرأسمالية نجد ادم سميث يختلف عن ريكاردو يختلف عن مالتسوكينز يكاد للتجاريين الدين خالفهم ادم سميث لذا رأينا من يسمون بالتجاريين الجدد والماركسيون يجعلون الاشتراكية مرحلة تسبق الشيوعية ورأينا الملكية العامة تجد لها مكانا في النظام الرأسمالي والملكية الخاصة تزحف إلى النظام الماركسي.

خامسا :التوازن بين المادية والروحية:الإنسان مادة وروح وخالقه –عزوجل – يعلم ما يصلح لكل منهما وما لا يصلح **(لايعلم من خلق وهو اللّطيف الخبير)**فجاء الاقتصاد الإسلامي بالتوازن بين الجانبين بحيث لا يطغى أحدهما على الأخر ،ولهذا وجدنا الربط بين التنمية الاقتصادية والتنمية الإيمانية.

المبحث الثاني : ماهية التنمية المستدامة .

تعددت التعاريف بالتنمية المستدامة واختلفت باختلاف الحقب الزمنية والانتماءات الفكرية والإنتسابات الفطرية إلا أن والمتتبع بجد أن جميعها تتبنى نفس المدلول وأن اكتسب الطابع الرسمي في بعضها ؛ وفي نفس السياق نحاول أن تقترب إلى تعريف التنمية المستدامة ؛ سرد جملة من أهم التعاريف ترى بأنها تقترب إلى ملامسة الفكرة الأصح والقصد المميز والقريب من المعنى ، وقبل ذلك نحاول التطرق إلى الأصل والمعنى اللغوي لكلمة التنمية المستدامة.

المطلب الأول : مفهوم التنمية المستدامة .

يعد موضوع التنمية المستدامة مثالا للموضوعات البيئة الهامة والذي بدأ يطفو إلى السطح منذ تسعينات القرن الماضي لتحتل مكان الصدارة لدى الباحثين والمهتمين بالبيئة والتنمية الاقتصادية كما يعتبر أهم تطور في الفكر التنموي الحديث ، وأبرز اضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة ، ولعل الكثير يتساءل ما المقصود بالتنمية المستدامة ؟ هذا ما سنحاول الإجابة عليه في هذا المطلب.

الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة

مثلمتعددةمسمياتالعربيةالى Sustainable Development لقد ترجم هذا المصطلح الجديد التنمية المطرودة، المتواصلة، المتحملة والمستدامة أو المستديمة، وقد اكتفينا في هذا البحث باستعمالا لاصطلاح الأخير لأننا نراه الأكثر سوعا والأنسب أيضا[1].

لقد عادت التنمية المستدامة من التراجم في التعريفات والمعاني ، ونكتفي في هذا الصدد بتقديم أهم التعاريف:

التعريف الوارد في تقرير مستقبلنا المشترك :" والذي ينص على أن التنمية المستدامة هي كل الإجراءات والعمليات المتناسقة والمتجانسة اللازمة لتغير استغلال الموارد، توجيه الاستثمارات، توجيهات التنمية التكنولوجية، والتغيرات المؤسسية ، بما يتضمن اشباع الحاجات والأنشطة الإنسانية الحالية والمحتملة مستقبلا.

هو تعريف مبني مبدئيا على أنه يمكن الموافقة بين الأهداف الاقتصادية من جهة 11 البيئة من جهة ثانية، كما تعريفها ضمن نفس التقرير على أنها :" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحالي دون التفريط في مقدرة الاجيال القادمة على تلبية احتياجاتها

ويمكن من خلال التعريف الحصول على معنيين مختلفين هما:

1- إمكانية المحافظة على سلامة مخزون رأس المال الطبيعي عن طريق إيقاف نضوب هذا الأخير باستخدام سياسات معينة بمعنى إيقاف جميع الفعاليات التي استنزفت الموارد غير المتجددة مثل التعدين ، الفعاليات التي استنزفت طبقة الآزون والفعاليات التي تؤثر على الأجيال المستقبلية مثل المخلفات المشعة .

2- المحافظة على نفس المستوى من إجمالي رأس المال الطبيعي والصناعي بالنسبة لأجيال المتعاقبة وأنه يمكن استبدال رأس المال الطبيعي بالصناعي طالما نحافظ على نفس المستوى الإجمالي، إلا أن هذا المعنى ينطوي على بعض الإشكاليات نذكر منها أنه هناك بعض الأصول التي لايمكن استبدالها، كما لا يكننا أن نكون على ثقة من قبول الأجيال المستقبلية قرارات الجيل الحالي بشأن البدائل.

1- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة –فلسفتها و أساليب تخطيطها و أدوات قياسها، ط1، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن: عمان، 2007، ص 18.

وحسب تقرير "مستقبلنا المشترك " دائما فأن التنمية المستدامة يجب أن تساهم في مكافحة الفقر في البلدان النامية من جهة وفي خلق توازن جديد بين استخدام موارد في القطاع الصناعي ومابين القدرة الاستيعابية للبيئة وبالتالي فإن الاستدامة حسب تعريف : "برتلاند" تدعوا الإعدام استمرارية الأنماط الاستهلاكية وا إنتاجية مستدامة .

التنمية المستدامة المعنى اللغوي :

نجد المتتبع لتاريخ التنمية لتاريخ التنمية على الصعيد العالمي والإقليمي أنه طرأ تطور مستمر وواضح على التنمية بوصفها مفهوما ومحتوى وكان هذا التطور استجابة واقعية لطبيعة المشكلات التي تواجهها المجتمعات وانعكاسا دقيقا في الخبرة الدولية التي تراكمت عبر الزمان في هذا المجال ، تشكل عام يمكن تمييز أربع مراحل رئيسية لتطور مفهوم التنمية ومستواها في العالم منذ نهاية الحرب العالمية ثانية وحتى وقتنا الحاضر ، وهذه المراحل هي:

التنمية بوصفها رديفا للنمو الاقتصادي : تميزت هذه المرحلة التي امتدت تقريبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين باعتماد على استراتيجية التصنيع وسيلة لزيادة الدخل القومي وتحقيق[1]

معدلات نمو اقتصادي مرتفعة وسريعة ، وقد تبنت بعض الدول استراتيجيات أخرى 11 بعدما فشلت استراتيجية التصنيع في تحقيق التراكم الرأسمالي المطلوب ، والذي يمكن أن ساعدها في التغلب على مشكلاتها الاقتصاديةوالاجتماعية المختلفة ومن هذه الاستراتيجيات :استراتيجية المعونات الخارجية والتجارة من خلال زيادة الصادرات ، وبعد نموذج والت روسوالمعروفW .Rostow

باسم مراحل النمو الاقتصادي أحد النماذج المشهورة التي تعكس مفهوم عملية التنمية ومحتواها في هذه المرحلة فقد اشتمل هذا النموذج على مراحل خمسة حاول خلالها روستو تفسير عملية التنمية الاقتصادية في المجتمعات الإنسانية ككل ، وهذه المراحل هي : مرحلة المجتمع التقليدي مرحلة ماقبل الانطلاق ، مرحلة الانطلاق ، مرحلة النضج ومرحلة الاستهلاك الكثير .

1. **التنمية وفكرة النمو والتوزيع :** غطت هذه المرحلة تقريبا الفترة من نهاية الستينات وحتى منتصف العقد السابع من القرن العشرين بدأ مفهوم التنمية فيها شمل أبعادا اجتماعية بعدما كان يقتصر في

[1]-عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، نفس المرجع السابق، ص19

مرحلة السابقة على الجوانب الاقتصادية فقط ، فقد أخذت التنمية تركيز على معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة من خلال تطبيق استراتيجيات الحاجات الأساسية ومشاركة الشعب في إعداد الخطط التنمية وتنفيذها وتجسيد هذه المرحلة بشكل واضح في نموذج سيرز Seers الشهيرة الذي يعرف التنمية من خلال حجم مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع Inquality، وا إذا ماتفاقمت حدة واحدة أو أكثر من هذه المشكلات أو جميعها فإنه لايمكن القول بوجود تنمية في تلك المرحلة في نموذج تودارو Todaroالذي يحدد فيه عملية التنمية في ثلاثة أبعاد رئيسية هي إشباع الحاجات الأساسية احترام الذاتSelf esteemوحرية الاختيار .

2. التنمية الإجتماعية والإقتصادية الشاملة المتكاملة : امتدت هذه المرحلة تقريبا من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات القرن العشرين ، وظهر فيها مفهوم التنمية الشاملة التي تعني تلك التنمية التي تهتم بجميع جوانب المجتمع والحياة تصاغ أهدافها على أساس تحسين ظروف السكان العاديين وليس من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي فقط بمعنى أنها تهتم أيضا بتركيب (11) هذا النمو وتوزيعه على المناطق والسكان ولكن السمة التي غلبت على هذا النوع من التنمية تمثلت في معالجة كل جوانب المجتمع بشكل مستقل عن الجوانب الأخرى ووضعت الحلول لكل مشكلة على انفراد الأمر الذي جعل هذه التنمية غير قادرة على تحقيق الأهداف المنشودة في كثير من المجتمعات ودفع إلى تعزيز مفهومالتنمية المتكاملة التي تعني بمختلف جوانب التنمية ضمن أطر التكامل القطاعي والمكاني .

التنمية المستدامة: Sustainable Développent

منذ بداية الثمانينيات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطير التي باتت تهدد أشكال الحياة تفوق كوكب الأرض كوكب الأرض ، وكان هذا طبيعيا في ضل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية ،فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديد تساعد على التغلب على هذه المشكلات ، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم التنمية المستديمة وكان هذا المفهوم قد تبلور لأن مرة في تقرير اللجنة العامية البيئة والتنمية والذي يحمل عنوان مستقبلنا المشترك Our Common future ونشر الأول مرة عام 1987 م .[1]

[1] - عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط، نفس المرجع السابق ص 20

التنمية المستدامة /الأصل المعنى اللغوي : يعود أصل الإستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology حيث استخدمت الإستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة نتيجة ديناميكيتها إلى تغيرات هيكلية تؤدي إلى حدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض ، وفي المفهوم التنموي إستخدم مصطلح الإستدامة للتعبير عن طبيعة العلاقة بين علم الإقتصاد Economy وعلم الإيكولوجي Ecology مع إعتبار أن المعلمين مشتقان من نفس الإغريقي حيث يبدأ كل منهما بالجدر ECO والذي يعني في العربية البيت أو المنزل ، والمعنى العام لمصطلحEcology فيعني إدارة مكونات البيت ولو إفترضنا أن البيت هنا يقصد به مدينة أو إقليم أو حتى الكرة الأرضية فإن الإستدامة بذلك تكون مفهوما يتناول بالدراسة والتحليل العلاقة بين أنواع وخصائص مكونات المدينة أو الإقليم أو الكرة الأرضية وبين إدارة هذه المكونات .

أما اللغة العربية : بالرجوع إلى المعنى اللغوي الذي هو المدخل الرئيسي الذي يساعد على سير أغوار هذا المفهوم وساعد في تحديد المعنى الاصطلاحي الدقيق الذي على أساسه يتم فيه المصطلح فقد جاء الفعل استدام الذي جذوره <دوم> لمعان متعددة منها التأني في الشيء، وطلب دوامه، والمواظبة عليه(لسان العرب)مادة دوم.كلها في ظني معان مرتبطة بالمعنى الاصطلاحي فالتنمية تحتاج إلى تأن في رسم سياستها وديمومة في مشارعها وآثارها في المجتمع بحاجة إلى مواظبة في تنفيذ برامجها للمحافظة على مكتسباتها والتنمية المستدامة هي تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس أو السكان أما التنمية المستديمة فهي التنمية المستمرة أو المتواصلة بشكل تلقائي غير متكاف وفي العديد من الدراسات العربية المتخصصة استخدام المصطلحان مترادفين فبعضهم قال التنمية المستدامة ، وبعضهم الآخر يقول التنمية المستدامة كترجمة لمصطلح إنجليزي Sustainable Development

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التنمية المستديمة (صيغة اسم الفاعل) هي أكثر دقة من مصطلح التنمية المستدامة (صيغة اسم المفعول) ، وذلك من منظور مايعكسه المعنى اللغوي في كلا الحالتين ، لأن اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث ، فحين نصف التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي تابعة من التنمية ذاتها فهي 11 الاستدامة ، بينما صيغة اسم المفعول المستدامة تدل على الحدث ومحدث الحدث يعر فها 11

الاتحاد العالمي للحفاظ على الطبيعة سنة 1980 : "بأنها التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار البيئة والمجتمع والاقتصاد ".

كما عرفها قاموس ويبستر Webster :" التنمية المستدامة هي تلك التنمية التي تستخدم الموارد الطبيعية دون أن تسمح باستنزافها أو تدميرها جزئيا أو كليا ، أي ضرورة ترشيد استخدامها .

كما عرف المبدأ الثالث المقرر مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة التنمية الذي انعقد في ريودي جانيرو 1992 التنمية المستدامة بأنها :" ضرورة إنجاز الحق في التنمية ، حيث تتحقق بشكل متساوي الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل، إشارة المؤتمر في مبدئه الرابع أن تتحقق التنمية المستدامة ينبغي أن لا يكون بمعزل عن حماية البيئة بدل تمثل جزءا لايتجزأ من عملية التنمية[1]

1. **تعريف التنمية لغة:**تعني الزيادة في كم الأشياء أو كيفها ونوعيتها، فقد قالت العرب: نما الزرع ونما المال أي زاد وقالو أيضا: الوفرة والمضاعفة.

اصطلاحا : هي عبارة عن التغير الإداري الذي يحدث في المجتمع سواء اجتماعيا ، أم اقتصاديا ، أم سياسيا بحيث ينتقل من خلال الوضع الحالي الذي هو عليه إلى الوضع الذي ينبغي أن يكون عليه ، يهدف تطوير وتحسين أحوال الناس من خلال استغلال جميع الموارد والطاقات المتاحة" .

الاستدامة لغة :التأني في الأمر أو طلب دوامه يقال :"استدامة أوادامه أو دوامه إذا تأنى فيه أو طلب دوامه ، ويشير المعنى اللغوي إلى دوام الشيء واستمرارية دون إنقطاع ، مع مراعاة التأني الرفق فإن مورد حتى يستديم لابد من الترفق في استعمال دون إسراف حتى يبقى مستداما [2](14) .

اصطلاحا:يعود أصل مصطلح الإستدامة Sustainable إلى علم الإيكولوجي Ecology وفي المفهوم التنموي تعنى بكيفية التفريق بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي ، وتطلق كلمة الإستدامة على جميع جوانب

- عثمان محمد غنيم و ماجدة أبو زنط،نفس المرجع السابق ص 21-1.22

2- عبد الكريم بكار، المسلمون بين التحدي والمواجهة: مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية اسلامية، ط1، دمشق: دار القلم، 1999، ص09.

الحياة التي يرجي بقاؤها وللحيلولة دون 11 ونفاذها كالموارد الطبيعة وتبنى الاستدامة على ثلاث عناصر هي البيئة والاقتصاد والمجتمع .

تعريف التنمية المستدامة :

لقد عانت التنمية المستدامة من تزاحم التسديد في التعريفات والعاني من طرف المنظرين الغرب والعرب فسوف نقوم في هذا الفرع بتقديم مجموعة من تعاريفغرب وعرب ونحمل في اخير تعريف جامع لها .

عند المنظرين الغرب : قدم الاقتصادي الشهير "روبرت سولو" Robert Solow تعريفا مبسطا لمفهوم التنمية المستدامة في عام 1991 م فقال بأنها تعني :"عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها على الوضع الذي ورثها عليه الجيل الحالي[1] " .

أما Lambrecht et thierxtein على "أنها هيكلة أنماط عيش مجتمع ما بشكل يغطي حاجاته دون المساس بحاجات أجيال المستقبل ، ويقصد بذلك العمل لبلوغ استقرار النمو السكاني ووقف تدفق الأفراد على المدن من خلال رغم مستويات معيشتهم وتطوير الخدامات الصحية و 11 في الأرياف وتحيق أكبر قدر من المشاركة في التخطيط .[2]

ويعرفها W.Buckelshaus مدير حماية البيئة الأمريكية :"على أنها تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم هع قدرات البيئة ، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليات متكاملتان ولي متناقضتان[3].

عرفها الرئيس النرويج عام 1987 : وتم ذلك في تقرير بورتلاند حسب عرفها على:" أنها التنمية التي تفي باحتياجات الحاضر دون المجازفة والمساس يقدره الأجيال المستقبلية على تحقيق أهدافها بما

1-عقيلةذبيجي، الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر، رسالة ماجيستير، جامعة قسنطينة، منتوري، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2009، ص 21.

2-عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئةوالاقتصاد ،ة مجلة المستقبل العربي: 167، يناير ص 97

3- محمد العيد بيوض، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والنمو في الاقتصاديات المغاربية دراسة مقارنة بين تونس الجزائر والمغرب، رسالة ماجستير، جامعة فرحات عباس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التجارة والتسيير، 2011، ص78.

يسمح بتوفير فرص أفضل فهيتعتبر حلقة الوصل التي لاغنى منها بين الأهداف قصيرة الأجل والأهداف طويلة الأجل".

تعريف هيئة الأمم المتحدة: «أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية حيث تتحقق بشكل متساو الحاجات التنموية والبيئية الأجيال الحاضر والمستقبل[1].

عرفت لجنة بورتلاند التنمية المستدامة : على أنها :" التنمية التي تأخذ بعين الاعتبار حاجات المجتمع الراهنة بدون المساس بحقول الأجيال القادمة ".

واتفقت دول العالم فيمؤتمر الأر ض عام 1992 على تعريف التنمية المستدامة في المبدأ الثالث الذي أقره مؤتمر البيئة والتنمية في ريودي جانيرو البرازيلية[2]عام 1992 على أنها ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل . وعرفتها أيضا أنها نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة في مجتمع من أجل تلبية حاجياتها وعرفتها أيضا على أنها عملية مجتمعية واعية ودائمة موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وا ٍحداث تغيرات سياسية أو اجتماعية أو إقتصادية تسمح بتحقيق نمو مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة به [3].

عند النظرين العرب :

عرفها علي خليفة الكواري : " على أنها عملية مجتمعية ذاتية موجهة وفق لإرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وا ٍحداث تغيرات سياسية واجتماعيةواقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد دائم لقدرة المجتمع المحلي وتحسين مستمر لتوجيه الحياة فيه وتعتبر عملية التنمية المستدامة إدارة ومسألة إدارة وتتوجه بموجبها جهود المجتمع وفق لأقصى ما نسمح به إمكانيات الخيرات .

1-ياسين حولزي " التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية دراسة المقارنة "رسالة ماجيستر جامعةسطيف فر حات عباس ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016، ص08.

- دوغلاس موسشيت، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، ط1، الدار الدولية للاستشارات الثقافية، 2000، ص 2 13

3- عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل التحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2011، ص12.

كما عرفها الدكتور اسماعيل صبري عبدالله : هي عملية تطور تضرب جذورها في كل جوانب الحياة كما تنطوي التنميةبمفهومها الشامل على توسع الحاسم في كل المجالات الإنسانية وفي النشاط الإنساني وكذلك في المجالات الروحية والفكرية والتكنولوجية والإقتصادية والمادية والمجالات الإجتماعية[1] .

تعريف شامل للتنمية المستدامة : أن التنمية المستدامة هي التنمية التي تحترم البيئة ، وتعتبر ملائمة تكنولوجيا وفعالة إقتصاديا ومقبولة إجتماعيا ، تهدف إلى الوفاء بإحتياجات الأجيال الحالية دون الأضرار بقدرة الأجيال القادمة على تحقيق إحياجاتها ، فهي تنمية نأخد بعين الإعتبار حق الأجيال القادمة في بيئة غير مستنزفة تسمح لها بالحصول على نفس فرص التنمية أو أكثر فإذا كان من حق الأجيال الحالية تحقيق التنمية ورفع مستوى المعية والرفاهية من خلال إستغلال الموارد المتاحة والطاقات والإمكانات ، فإن ذلك يجب أن يتم مع مراعاة الجوانب البيولوجية والإجتماعية والثقافية في رؤوس الأموال الحالية وحق الأجيال القادمة لا يتم فقط من خلال الاستغلالالعقلاني لرأس المال وا ٍنما أيضا من خلال رفع كفاءة الموار د المتاحة وتعويض ما تفقده البيئة . [2]

الآراء المختلفة حول التنمية المستدامة :

تختلف الرؤى حول التنمية المستدامة باختلاف زاوية المقاربة ومنهجية التحليل ، والاقتصادين يركزون على الأهداف الإقتصادية تركز على الكفاءة الإقتصادية وحقوق الموارد ، في حين تساهم النظر ية البيئية من خلال التركيز على تشغيل النظم البيئية والمحافظة على التوازن البيئي ، لذا نجد البيئيون يؤكدون على أهمية حماية الطبيعة ، في حين تساهم نظرية العدالة والمواقف الأخلاقية التي تحيط بها من خلال التركيز على العواقب التوزيعية لبدائل السياسات ، وهو ما يبر ز تركيز الإجتماعين على مبادئ العدالة الإجتماعية وتحسين نوعية الحياة.[3]

1- مريم حسين ، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية دار حالة بلدية الجديدة " جامعة ورقلة :مرباح كلية الخقوق والعلوم السياسة سنة 2014 ص27

2- عبد الر ؤوف تريكي " مكلة المتجددة ودورها في تحقيق التنمية عند دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سنة 2016 ص17.

-عقيلة ذبيحي، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير سنة 2009 ص 21[3]

أولا المنظور الإقتصادي للتنمية المستدامة : سعي علماء الإقتصاد للوصول بالرفاهية البشرية إلى حدها الأقصى ، عن طريق تجسيد المهمات الإقتصادية المطروحة أمامهم على تشكل خطط وسياسات طويلة الأمد .[1]

من المنظور الإقتصادي الكلاسيكي تعنى الإستدامة بعظم الرفاه الإقتصادي لأطول فترة ممكنة ، أما قياس هذا الرفاه فيكون عادة بمعدلات الدخل والإستهلاك وتتضمن الكثير من مقومات الرفاه الإنساني ، والإقتصاديون إنما يركزون على الكيفية المثلى لإستغلال الموارد من أجل تحقيق أكبر رفاهية ممكنة .

ثانيا المنظور البيئي التنمية المستدامة :

شدد البيئيون بصفة عامة بصفة عامة على أهمية الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية ، ويدركون أن النشاط الإقتصادي والحياة عموما على الأرض تتوقف على سلامة النظامي البيئي .

يركز البيئيون أيضا في للتنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية " والتي تعني أن لكل نظام طبيعي حدودا معينة لا يمكن تجاوزها في الاستهلاك والإستنزاف وأن تجاوز هذه القدرة الطبيعة تعني تدهور النظام الطبيعي إخلال توازنه ومنه على علما الإقتصاد الإهتمام بالنواحي البيئية وتوجيه التنمية الإقتصاد نحو حماية البيئة .

فالإستدامة من منظور البيئي تعني وضع حدود أمام الاستهلاك النمو السكاني ، التلوث ، بأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف الموارد الطبيعية .

ثالثا المنظور الإجتماعي : يؤكد الإجتماعيون على أن البشرهم القوة الرئيسية ، وأن تنظيمهم الإجتماعي يعبر عاملا حاسما في وضع الحول القابلة للتطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة .

ويركز البعد الإجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان هوجوهر التنمية وهدفها النهائي ، ويتم الإهتمام ضمن هذا الاطار بالعدالة الإجتماعية الرئيسية إلى كل المحتاجين لها ، فإن طلبات الإنسان على الموارد الطبيعة تحددها ثقافته ، فإن كانت له ثقافة بيئة فإنه سيحاول أن يحقق احتياجاته دون الإضرار البيئة ، والعكس الصحيح .[2]

---

[1]-محمد علي باتر ورد ، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الأهلية للنشر والتوزيع ص 189.

2-ياسين حولزي " التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية دراسة المقارنة "رسالة ماجيستر جامعة سطيف فرحان عباس ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2016ص08.

ويذهب بعض النقاد إلى أبعد من هذا حيث يرون أن ما يعتبر استدامة فعلا هو التقسيم الدولي للثروة مما يفرض طلبات بيئية مختلفة و غير متساوية على الدول الغنية والفقيرة ، وحالة تزايد حجم الطلب مع استمرارنفس نمط توزيع الموارد ونمط الإستهلاك فإنه من المحتمل أن تكون تلك الموارد غير مستدامة.

إن كلا من علماء الإقتصاد والبيئة والاجتماع يتفقون على أهمية انشغالات الآخرين ، فقد يكون عالم الإقتصاد مثلا على استعداد أن نقر بأهمية العوامل الإجتماعية والبيئة ، ولكنه نفسر هذه العوامل من خلال عدسات عالم الإقتصاد ، وتميل الهموم الإجتماعية إلى الاقتصار على المسائل المتعلقة بالحد من التفاوت والفقر ، وتقتصر الهموم البيئية على المسائل المتعلقة بإدارة المصادر الطبيعية ، وتنسى أمور ذات أهمية كالترابط الإجتماعي والهوية الثقافية وسلامة النظام الإيكولوجي إذن من الضروري أن تتضافر جهود البيئيين والإقتصاديين والإجتماعيين لوضع السياسات الإقتصادية في سياق يتلائم مع طبيعة البيئة ومستقبل الحياة على سطح الأرض (وبالتالي يتضح لنا الرؤية حول تحديد مفهوم التنمية المستدامة) .

إذن فالتنمية المستدامة مسند من مبادئها الثلاثة ، العدالة الإجتماعية وحماية البيئة والفعالية الإقتصادية ،لهذا نجد الإهتمام يربط الجوانب الإقتصادية الإجتماعية بالجوانب البيئية ونقطة إلتقاط هذه الجوانب تشكل نقطة تحقيق التنمية[1] .

1 -روماتو دونامو، الاقتصاد البيئي والتنمية المستدامة، السياسات الزراعية، ايطاليا، 2003، ص 55.

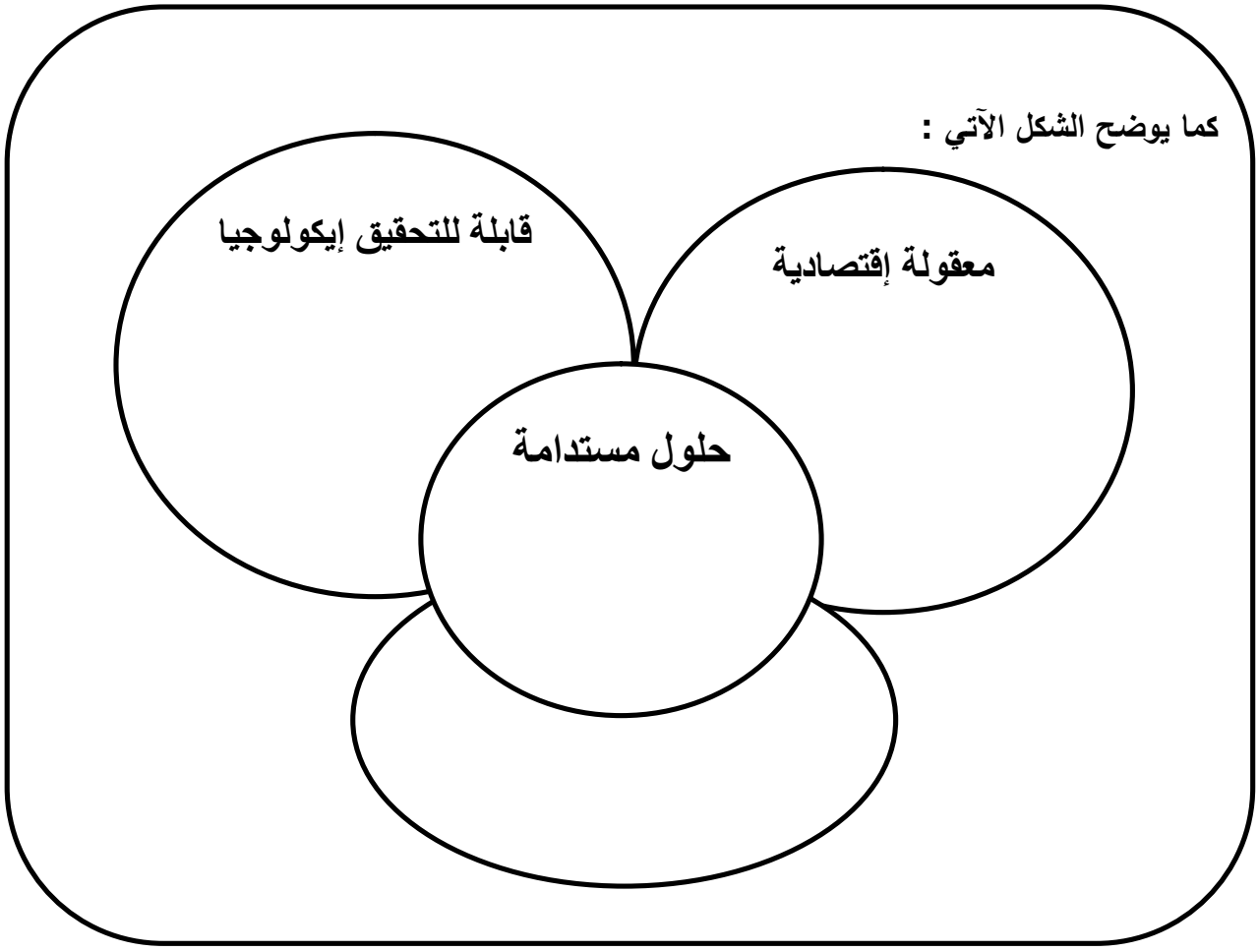

الشكل رقم (1): تحقق التنمية المستدامة من خلال تلاقي وجهات نظر الإيكو لوجيين والإقتصاديين الاجتماع.[1]

الفرع الثاني : السياق التاريخي للتنمية المستدامة

السياق التاريخي للتنمية المستدامة :

يعتبرمفهوم التنمية المستدامة أهم تطور في الفكر التنموي الحديث ، وأبرز إضافة إلى أدبيات التنمية خلال العقود الأخيرة ، وقبل الحديث عن تعريف التنمية المستدامة لابد من استعراض السياق التاريخي لهذا المفهوم .

1-المصدر المصدر: دوجلاس موسشيت ،مبادئ التنمية المستدامة ترجمة بهاء شامين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية ، ص14

مؤتمر ستوكهولم بين 5-16 جويلية 1972 م :

إن مفهوم التنمية المستدامة برز أول مابرز خلال مؤتمر ستوكهولم سنة 1972 م الذي نظمته الأمم المتحدة، والذي يعد خطوة أولى نحو الإهتمام العالمي بالبيئة حضرهذا المؤتمر 122 دولة من بينها 14 دولة عربية، إضافة إلى عدد كبير من المنظمات الحكومية الدولية والوكالات المتخصصة والمنضمات غير الحكومية ،وقد تناول المؤتمر مسألة المستوطنات البشرية ، والصحة والتنمية الكيميائية ، وتلوث المياه والهواء والمواد المشعة ومسألة الأنظمة الإيكولوجية البرية ومايتصل بالتصحر وقطع الغابات الإستوائية والتربة وأهمية التنوع البيولوجي ، ومسألة تلوث المحيطات وحماية الثروة السمكية ، ومسألة الطاقة ومخاطر الكوارث الطبيعية ، كما تناول المؤتمر مسألة الترابط بين البيئة والتنمية وفي هذا الصدد شدد ممثلو الدول النامية على حقيقة أنه بالنسبة إلى ثلثي سكان العالم فإن بيئة الإنسانية يغلب عليها الفقر وسوء التغذية ، وأن التنميةبالنسبة إلى الدول النامية لها الأولوية ، وا ٍذا لم يتم تضييق الفجوة بين الدول الغنية والفقيرة ، فإنه من الممكن تحقيق أي نجاح لتحسين البيئة .

وعلى الرغم من ذلك وافق ممثلو الدول النامية على أنه مت الضروري إدماج الإعتبارات البيئية في استراتيجيات التنمية الوطنية ، بغية تجنب أخطاء الدول المتقدمة الغنية ، وبغية إستخدام الموارد البشرية والطبيعية بفعاليات أكبر.

وانتهى المؤتمر ستوكهولم إلى تبني 26مبدءا 1099توصية بهدف توجيه العمل الدولي والوطني في هذا الصدد توقد أعلى على الدفاع عن البيئة وتحسينها من أجل الجيل الحالي والأجيال المقبلة أصبح هدفا أساسيا لكل البشر ويجب على الحكومات تحمله ، واستخلص في الأخير أن أية استراتيجية إنمائية دولية جديدة ، وأي نظام إقتصادي دولي جديد لايمكن التوصل إليهما إذا لم تؤخذ الاعتبارات البيئية في الحساب[1].

برنامج الأمم المتحدة للبيئة UNEP:

أنشأت الجمعية العامة لأمم المتحدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بعد عشرية كاملة من عقد مؤتمر ستوكهولم

أي سنة 1982 م، وتتمثل وظائفه الأساسية في تقرير التعاون بين الدول في مجال البيئة، ومتابعة البرامج البيئية ، وجعل الأنظمة البيئة الوطنية والدولية في الدول المختلفة تحت المراجعة المستمرة فضلا عن تمويل تلك البرامج ورسم الخطط والسياسات اللازمة لذلك .

1- خالد بوجعدار، مساهمة في قياس تكاليف الأضرار وتكاليف معالجة التلوث الصناعي، دراسة حالة مصنع الاسمنت- حالمة بوزيان- رسالة ماجستير، جامعة المنتوري، قسنطينة، ص 38.

وقد كانت أهمية هذا التقرير أنه كان مبنيا على وثائق عملية وبيانات إحصائية أكدت كلها الخطر المحذق بالعالم ، وفي النهاية توصل المؤتمر إلى إعلان مشترك أكدوا فيه أن التنمية والبيئة مسألتان متداخلتان ومتصلتان في آن واحد ، ودعوا في قرار خاص تشكيل لجنة دولية خاصة ، تكون مهمتها اقتراح استراتيجيات بيئية طويلة الأمد لتحقيق تنمية قابلة للاستمرار .

وفي شهر أكتوبر من نفس السنة أقرت جمعية المثاق العالمي للطبيعة الذي أقر أن الحياة تعتمد على العمل المتصل للنظم الطبيعة وألح على تقويم الآثار الواقعة على الطبيعة ، وأن تطرح على الرأي العام بالوسائل المناسبة.

تقرير اللجنة المنبثقة عن مؤتمر نيروبي (27 أكتوبر 1987 م):

في سنة 1987م أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار يحمل عنوان "المنظور البيئي في سنة 2000م

وما بعدها " هذا التقرير ولأول مرة وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة كذلك وفي التقرير النهائي للجنة قامت "**قروهارلمبريتلاند** " وزيرة النرويج للبيئة ، بإصدار كتاب بعنوان :"مستقبلنا المشترك حيث يعتبرهذا الكتاب الأول من نوعه الذي يعلن أن التنمية المستدامة هي قضية أخلاقية وا نسانية بقدر ماهي قضية تنموية وبيئية ، وهي قضية مصيرية ومستقبلية بقدر ماهي قضية تتطلب إهتمام أفراد ومؤسسات وحكومات الحاضر وقد وضح هذا الكتاب أن كل الأنماط التنموية السائدة في الشمال والجنوب ، في الدول الصناعية المتقدمة والمختلفة إقتصاديا لاتتحقق حاليا شرط الإستدامة ، حتى لو كانت هذه الأنماط التنموية تبدو ناجحة بمقاييس الحاضر فإنها تبدو[1] عاجزة وضارة بمقاييس المستقبل ، لأنها تتم على حساب الإستهلاك الرصيد الطبيعي للأجيال القادمة واستنزافه . إن هذا الكتاب يتوجه بتوصياته إلى الأفراد والمؤسسات الحاكمة في الدول كافة ، ويدعوهم إلى القيام بحملات تربوية واسعة لوضع العالم على مسار التنمية المستدامة ، ويتوجه بشكل خاص إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة ، حيث يدعو إلى عقد مؤتمر دولي يجمع كل زعماء العالم للنظر في قضايا البيئة والتنمية . [2]

وبالفعل عقد هذا المؤتمر بعد خمس سنوات من ذلك ،في مدينة ريوديجالير في 14 جوان 1992 م ، الذي شكل أكبر حشد عالمي حول البيئة والتنمية تحت إشراف الأمم المتحدة وقد عرف هذا المؤتمر باسم "تدليلا على أهمية العالمية " .

-خالد بوجعدار، نفس المرجع، ص 1.39

قمتي الأرض بريودي جانيرو 1992 م وجوهانسبرغ 2002 م .

نعتبر هاتين القمتين حيث عقد القمة الأولى منها بالبرازيل سنة 1992 م والثانية بدول جنوب إفريقيا سنة 2002م من أكبر المكتسبات لكافة البشر بصفة عامة ،وسنحاول أن نتعرض في النقطتين التاليتين إلى أهم ماتعرضت إليه هاتين القمتين :

قمة الأرضبريودي جانيرو 1992 م: لقد إهتمت قمت ريو بالقصة البيئية لعموم الكوكب ، وحضرها حشد كبير من قادة مؤتمر الأمم تمثل في 150رئيس دولة وملك وقد جاءت هذه القمة بعد مرور عشرين عاما على مؤتمر الأمم المتحدة الأول عن البيئة والإنسان ،ولقد كان هدف هذا المؤتمر هو وضع أسس بيئية عالمية للتعاون بين الدول المختلفة والدول المتقدمة من منطلق المصالح المشتركة لحماية مستقبل الأرض ، ولقد نقلت قمة الأرض الوعي البيئي العالمي من مرحلة التركيز على الظواهر البيئية إلى مرحلة البحث على العوامل الإقتصادية والسياية والإجتماعية المسؤولة عن خلق الأزمات البيئية وا ٍستمرار التلوث والإستنزاف المتزايدة الذي تتعرض له البيئة وقد تمثلت النتائج الفورية المترتبة على القمة في مجموعة منالاتفاقيات نذكر منها :

1. اتفاقية متعلقة بالتغير المناخي والتنوع البيولوجي كمواجهة أثار التلوث .
2. وثيقة تتمثل في تقديم توجيهات من أجل التسيير المستدام للغابات في العالم .
3. إعلان ريو حول البيئة والتنمية الذي يحتوي مجموعة مبادئ[1]تحديد حقوق وواجبات الدول في هذا المجال.
4. أجندة القرن 21 ، وهي خطة عمل تسمح بتطبيق مبادئ ميثاق الأرض ، كما تمثل أكبر محاولة جدية في التاريخ للتوفيق بين التوجيهات المتضاربة للتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي كما تعتبر أجندة القمة برنامج العمل الشامل الذي تبنته 182 دولة ، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض وهي أول وثيقة من نوعها تحظى بإتقان دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى .

والأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنظم في أربعين فصلا ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل ،يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد استراتيجية لفترة انتقالية شاملة لأعمال التي يلزم القيام بها لحماية

1-محمد صالح الشيخ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتب ومطبعة الإسكندرية، 2002 ص 113

البيئة والتنمية البشرية بشكل متكامل ولقد تضمنت الوسائل التي تساعد العالم على مواجهة التحديات التي من الممكن أن يوجهها خلال القرن الواحد والعشرين ،وشكل التحديات التالية :

-1 التفاوت بين المجتمعات الإنسانية (العالمالصناعي الغني والعالم النامي الفقير).

-2 تفاقم الفقر والجوع والمرض والأمية كتوابع لمشكلة التلوث.

-3 تدهور النظم البيئية وما يتبعها من اختلال في حياة الكائنات وقد أوضحت أجندة المؤتمر أهمية العمل في الاتجاهاتالتالية:

1. التعاون الدولي للتعجيل بالتنمية المتواصلة في البلدان النامية والسياسات المحلية المرتبطة بها.
2. مكافحة الفقر ومعالجة الإستهلاك خاصة بالدول الفقيرة .
3. العناية بالصحة الإنسان وذلك بتوأمة العلاقة بين الصحة والبيئة.
4. مكافحة الأمراض المتوطنة والمعدية مع الإهتمام بشكل عام برعاية الأطفال ،النساء المسنين .
5. مواجهة المخاطر الصحية البيئية من خلال تطوير التقنيات المناسبة لمكافحة التلوث .
6. تنمية وا إصلاح المستوطنات البشرية.
7. توفير مرافق المياه الصرف الصحي من خلال نظم معالجة المخلفات .
8. ترشيد إستخدام مصادر الطلقة ،وزيادة كفاءة استخدامها وتنويع مصادرها وذلك بالتوسع في إستخدام المصادر المتجددة وتنمية تقنيات الطاقة الجديدة والمجددة (17)[1]
9. مواجهة الكوارث الطبيعية وذلك من خلال ابتكار خطط الإنذار المبكر .
10. تنمية الموارد البشرية من خلال وضع البرامج.
11. تغيير النظرة حول العمل البيئي والتي تعتبر الأنشطة البيئية أنشطة إضافية ،حيث أنها تحتل مرتبة أقل في أولويات العمل الوطني في معظم البلدان ،وخاصة النامية منها .
12. وقد أكدت وثيقة المؤتمر على المبادئ الرئيسية التالية:

أ. إعتبار قضية حماية البيئة جزء لايتجزأ من عمية التنمية بهدف تحقيق التنمية المستدامة .

ب-منح أولوية خاصة ورعاية لأحوال وأوضاع البلدان النامية والبلدان الأكثر فقرا.

ت-تعاون الدول في مجال صحة وسلامة النظام الإيكولوجي للأرض

1 -عقلية دبيجي،الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستر ، جامعة منشوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008، ص 16-17

ث-سن التشريعات الفعالة بشأن حماية البيئة بواسطة جميع الدول .[1]

تعاون حول العالم لإقامة نظام إقتصادي يراعي أحوال تحسين البيئة ، ووفق تدهورها .

ب. تسن الدول قانونا وطنيا يحدد المسؤولية والتعويض فيما يتعلق بضحايا التلوث وأضراره ورفع شعار "أن المسؤول عن التلوث هو الذي يتحمل وحده من حيث المبدأ ثمن المسؤولية هذا التلوث " وما ينجم عنه من آثار وأخطار .

ت. إيجاد دور حيوي للنساء والشباب في إدارة وتنمية البيئة.

ث. حماية الشعوب التي تقع تحت وطأة الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.

ج. إعتبار أن السلم والتنمية وحماية البيئة أمور مترابطة بشكل وثيق .

وختاما يمكن القول أن الجميع قد أشاذ لهاته القمة بمجرد انعقادهاباعتبارها إنجاز عظيم وذلك استنادا إلى عدد زعماء العالم الذين حضروها، ثم عادوا واستدانوا من جديد بنجاح كبير الذي حققه اسنادا إلى تلك الوثائق التي أصدرها الحاضرون.

وقد خرج السياسيون والمسؤولون الحكوميون من المؤتمر بإجماع عام على ضرورة التنمية المستدامة ،وقد فعلوا ذلك أية حال دون أن يتفقوا على معناها[2].

قمة الأرض جوهانسبرغ :

تعتبر قمة جوهانسبرغ التنمية المستدامة التي عقدت في سبتمبر 2002م بمثابة أكبر مؤتمر في التاريخ حيث شارك فيه أكثر من مائة ملك ورئيس دولة وحكومة إضافة إلى ممثلي 174للدول بلغ عدد المسجلين لحضورها 65 ألف شخص من بينهم 10 آلاف مسؤول حكومي،و6 آلاف صحفي ،حضر القمة غير الحكومية الموازية نحو 15 آلف شخص يمثلون مختلف الاتحادات والمصالح من شركات البترول وجمعيات حماية الطيور.

عقدت قمة جوهانسبرغ بعد مرور 10 سنوات من انعقاد قمة ريودي جانيرو للبيئة والتنمية ،لكنها تختلف عنها في حجم إنجازها التاريخي،ففي ريو وضعت لأول مرة في تاريخ البشرية إتفاقات لحماية المناخ العالمي والحفاظ على التنوع البيئي ومكافحة التصحر،لكن القمة بجوهانسبرغ وضعت معايير عملية لحماية الثروة

---

[2] عقلية دبيجي، نفس المرجع السابق، ص 19.

السمكية في العالم ،وحددت خططا لخفض عدد السكان الأرض المحرومين من المياه الصالحة للشرب والإغتسال إلى النصف ،لكن هذه القمة أخفقت في الإتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة ولم تتقدم خطوة واحدة نحو إنجاز التعهد الدولي برصد الدول الغنية بجزء من إجمالي منتوجها القومي للتنمية العالمية .

وفي الأخير يمكن أن نقول بأن كل هذه المؤتمرات قد ساهمت في توضيح العلاقة بين البيئة والتنمية ويمكن أن نقدم ذلك في النقاط التالية :

1. إن العوامل الإقتصادية والإجتماعية هي غالبا السبب الرئيسي للتدهور البيئي .
2. ضرورة سد حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز الحدود الخارجية لقدرة المحيط الحيوي.
3. أهمية أن يأخذ الجيل الحالي حاجات الأجيال القادمة في الإعتبار ،وأن لا يستولي على مصادر الأرض المحدودة ،وبذلك لايمد من رفاهية الإنسان في المستقبل وفرض بقائه وسوف تخفق المحاولات لأجل تحقيق تنمية قابلة للاستمرار مالم يتحقق تقدم أفضل في دمج وجهات نظر ثلاثة فئات من المتخصصين :

أ. وجهة نظر علماء الإقتصاد الذين يهدفون للوصول بالرفاهية البشرية إلى حدها الأقصى ،حيث يسعون إلى تجسيد المهمات الإقتصادية المطروحة أمامهم على شكل خطط وسياسات طويلة الأمد.

ب-وجهة نظر علماء الإيكولوجيا الذين يشدون على أهمية الحفاظ على سلامة النظم الإيكولوجية، ويدكون أن النشاط الإقتصادي والحياة عموما على الأرض تتوقف على سلامة النظام البيئي .

ب-وجهة نظر علماء الاجتماع الذين يؤكدون أن البشرهم القوة الفاعلة الرئيسية ،وأن تنظيمهم الإجتماعي يعتبر عاملا حاسما في وضع الحلول القابلة للتطبيق من أجل تحقيق التنمية المستدامة إن كلا من العلماء الإقتصاد والبيئة والاجتماع يتفقون على أهمية انشغالات الأخرين ،فقد يكون عالم الإقتصاد مثلا على استعداد أن يقر بأهمية العوامل من خلال عدسات عالم الإقتصاد ،وتمثل الهموم الإجتماعية إلى الإقصار على المسائل المعلقة بالحد من التفاوت والفقر ،تقتصر الهموم البيئية على المسائل.

الفرع الثالث مبادئ التنمية المتسدامة :

مع بداية القرن الواحد والعشرين بدأت تتبلور عقيدة بيئية جديدة تبناها البنك العالمي للإنشاء والتعمير تقوم على عشر مبادئ أساسية هي كما يلي:

المبدأ الأول تحديد الأولويات بعناية :

اقتضت خطورة مشكلات البيئة وندرة الموارد المالية التشدد في وضع الأولويات ،وتنفيذ إجراءات العلاج على مراحل ،وهذه الخطة قائمة على التحليل التقني للآثار الصحية والإنتاجية والإيكولوجية لمشكلات البيئية وتحديد المشكلات الواجب التصدي إليها بفعالية[1] .

المبدأالثاني: الاستفادة من كل دولار:

كانت معظم السياسات البيئية بما فيها السياسات الناجحة مكلفة بدون مبرر وبدأ التأكيد على فعالية التكلفة ،وهذا التأكيد يسمح بتحقيق انجازات كثيرة بموارد محدودة وهو يتطلب نهجا متعدد الفرع ، ويناشد المختصين والإقتصاديين في مجال البيئة والعمل سويا على تحديد السبل الأقل تكلفة للتصدي للمشكلات البيئية الرئيسية.

المبدأالثالث: اغتنام فرص تحقيق الربح لكل الأطراف:

بعض المكاسب في مجال البيئة سوف تتضمن تكاليف ومفضالات ،بالبعض الآخر يمكن تحقيقه كمنتجات فرعية لسياسات صممت لتحسين الكفاءة والحد من الفقر ؛نظرا لخفض الموارد التي تكرس لحل مشكلات البيئة ومنها خفض الدعم على استخدام الموارد الطبيعية .[2]

المبدأالرابع:استخدام أدوات السوق حيثما يكون ممكنا:

إن الحوافز القائمة على السوق الرامية إلى خفض الضريبية هي الأفضل من حيث المبدأ والتطبيق،فعلى سبيل المثال تقوم بعض الدول النامية بفرض رسوم الانبعاث وتدفق النفايات ،رسوم قائمة على قواعد السوق بالنسبة لعمليات الاستخراج .

المبدأ الخامس : الاقتصاد في استخدام القدرات الإدارية والتنظيمية :

يجب العمل على تنفيذ سياسات أكثر تنظيما وقدرة مثل الحملات الرامية إلى إطلاع الرأي العام ونشر الوعي العام الذي يعتبر أقوى من النهج الأكثر تقليدية.

-أحمد جابر بدران، التنمية الاقتصادية والتنمية المستدامة، ط1، مصر: دار النشر نوال متفرع من شارع وزارة الزراعة، ص95. 1

- أحمد جابر بدران، نفس المرجع السابق، ص 96[2]

المبدأالسادس: العمل مع القطاع الخاص:

يجب على الدولة التعامل بجدية وموضوعية مع القطاع الخاص باعتباره عنصرا أساسيا في العملية الاستثمارية ،وذلك من خلال تشجيع التحسينات البيئية للمؤسسات وا نشاء نظام (الإيزو) الذي يشهد بأن الشركات لديها أنظمة سليمة للإدارة والبيئة .كذلك توجيه التمويل الخاص صوب أنشطة تحسين البيئة مثل مرافق معالجة النفايات وتحسين كفاءة الطاقة .

المبدأ السابع :الاشتراك الكامل للمواطنين :

عند التصدي للمشكلات البيئية لبلد ما ،تكون فرص النجاح قوية بدرجة كبيرة إذا شارك المواطنون المحليون

ومثل هذه المشاركة ضرورية لأسباب الآتية:

- . قدرة المواطنين في المستوى المحلي على تحديد الأولويات .
- أعضاء المجتمعاتالمحلية يعرفون حلولا ممكنة على المستوى المحلي.
- . أعضاء المجتمعات المحلية يعملونغالبا على مراقبة مشاريع البيئة.
- إن مشاركة المواطنين تمكن أن تساعد على بناء قواعد جماهيرية تؤيد التغيير. [1]

المبدأ الثامن :توظيف الشراكة التي تحقق نجاحا :

يجب على الحكومات الاعتماد على الارتباطات الثلاثية التي تشمل: الحكومة . القطاع الخاص . منظمات المجتمع المدني وغيرها،وتنفيذ تدابير متضافرة للتصدي لبعض قضايا البيئة.

المبدأ التاسع: تحسين الأداء الإداري المبني على الكفاءة والفعالية:

بوسع المديرين البارعين إنجاز تحسينات كبيرة في البيئة بأدنى التكاليف ،فمثلا أصحاب المصانع يستطيعون خفض نسبة التلوث للهواء والغبار من 60% إلى 80% بفضل تحسين تنظيم المنشآت من الداخل.

[1] - أحمد جابر بدران، نفس المرجع السابق، ص 97

المبدأالعاشر: إدماج البيئة من البداية:

عندما يتعلق الأمر بحماية البيئة ،فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية من العلاج وتسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من الاستثمارات الجديدة في البنية التحتية ، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية عند تصميم استراتيجيتها المتعلقة بالطاقة ،كما أنها تجعل من البيئي عنصرا فعالا في إطار السياسات الاقتصادية والمالية والاجتماعية والتجارية والبيئية.

نستنتج أن المبادئ العشرة يسترشد بها الآن جيل جديد من صانعي السياسة البيئية والعقيدة البيئية الجديدة التي تتميز بمزيد من التشدد في إدماج تكاليف ومنافع البيئة في تقرير السياسة يجعل من السكان مكان الصدارة في الاستراتيجيات البيئية ،ويشخص ويعالج البواعث السلوكية للإضرار بالبيئة.

ثانيا : خصائص التنمية المستدامة :

*التنمية المستدامة تنمي طويلة الأمد حيث تأخذ بعين الإعتبار حقوق الأجيال القادمة في موارد الأرض وتسعى إلى حمايتها .[1]

*تلبي احتياجات الفرد الأساسية والضرورية من الغداء والحاجات الصحية والتعليمية التي تؤدي إلى تحسين الأوضاع المادية والإجتماعية للبشر دون الإضرار بالتنوع الحيوي . وهذا من أولوياتها فعناصر البيئية منظومة متكاملة والحفاظ على التوازن ما بين هذه العناصر يوفر بيئة صحية للإنسان .

*تحافظ على المحيط الحيوي ومركباته الإنسانية مثل الهواء والماء حيث تشترط عدم استنزاف الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي وذلك برسم الخطط الاستراتيجيات التي تحدد طرق استخدام هذه الموارد واتجاهات الاستثمارات ،حيث تعمل جميعها بانسجام داخل منظومة البيئية بما يحقق التنمية المتواصلة المنشودة .

*تنمية متكاملة يعتبر الجانب البشري فيها وتنمية هي اولى أهدافها فهي تراعي الحفاظ على القيم الاجتماعية والاستقرار النفس والروح للفرد والمجتمع .

1-عقلية، دنجي الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستر ، جامعة منشوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008، ص 16-17

المطلب الثاني :أبعاد التنمية المستدامة :

إنالتنمية المستدامة هي تنمية بأربع أبعاد متكاملة ومتراكمة ومترابطة في إطار تفاعلي يتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد ،تتمثل هذه الأبعاد في كل من الأبعاد الإقتصادية والبشرية (الإجتماعية)والبيئية والتكنولوجية ،ولا يكفي القول بأن هذه الأبعاد مترابطة معا لابد من الإشارة إلى أنها متداخلة ومتكاملة ومتفاعلة أيضا .

الفرع الأول :البعد الإقتصادي والاجتماعي :

أولا :البعد الإقتصادي :

يعتبر الفكر الكلاسيكي مصدر المنظور الإقتصادي لهذا النوع من التنمية وذلك من خلال تعظيم الرفاهية الإقتصادية لأطول فترة ممكنة ،والذي يقاس بدوره في أغلب الأحيان بمؤشرات التنمية البشرية مثل المستوى المعيشي والصحي والتعليمي ...إلخ يهتم البعد الإقتصادي للتنمية المستدامة بتعيين الانعكاسات الراهنة والمقبلة للإقتصاد على البيئة إذ أنه يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية .

يقتضي هذا البعد زيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد ممكن ،والقضاء على الفقر من خلال استغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة ،إن الملاحظ اليوم هو التفاوت الكبير في حصة الإستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية ما بين الدول المقدمة والنامية ،حيث نجد في الدول الصناعية يشتغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم أضعاف مايتم استهلاكه في الدول النامية ،حيث نجد التنمية المستدامة عند الدول الصناعية تعني إجراء خفض عميق ومتواصل في استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية أما الدول الفقيرة فتحاول الإهتمام بتوظيف الإهتمام بتوظيف الموارد من أجل رفع مستوى المعيشة للسكان الأكثر فقرا ومن أمثلة ذلك : استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم في الولايات المتحدة الأمريكية أعلى منه في الهند بـ33 مرة وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية (OCDE) أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

ويندرج ضمن هذا البعد ما يلي :[1]

-خالد مصطفى قاسم، ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 28-1.31

1. **إيقاف تبدير الموارد الطبيعية :** بمعنى إحداث تغيير في نمط الاستهلاك وجعله يتماشى والمتطلبات البيئية كتلك التي تهدد التنوع البيولوجي ونذكر منها :

استهلاك الدول خاصة المتقدمة المنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض كما تتطلب إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد .

2. **تقليص تبعية البلدان النامية :** في ظل العولمة والانفتاح والعلاقات التجارية والدولية المتشابكة أصبحت اقتصاديات الدول مرتبطة ببعضها البعض فتخفيض الدول الصناعية لحصة استهلاكها من الموارد الطبيعية يؤثر بشكل مباشر وسلبي على صادرات الدول النامية ،الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض في نمو صادرات هذه المنتوجات من البلدان النامية وبالتالي حرم لها من الحصول على الموارد مالية تحتاجها لتحقيق تنميتها الإقتصادية والإجتماعية ،ومن أجل حل هذه المعضلة على الدول النامية إعتماد نمط تنموي يقوم على الإعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الإكتفاء الذاتي، مما يسمح لها بالتوسع في التعاون الإقليمي والتجارة بالقدر الذي يمكنها من تحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري ،والتوسيع في أخد التكنولوجيا المحسنة .

3. **مسؤولية البلدان المقدمة عن التلوث وكيفية معالجته:**إن الإستهلاك المفرط للموارد الطبيعية مثل الطاقات نجم عنه مع مرور الزمن بروز مشكلات التلوث العالمي ،والتي تساهم فيها الدول المقدمة بشكل يفوق مساهمة الدول النامية ،ومن هنا لابد على هذه الدول . المتقدمة . الأخد على عاتقها إيجاد حلول لهذه المشاكل على إعتبار أنها مسؤولة عن بروزها وضلوعها في أساس المشكلة عن طريق إستخدام تكنولوجيا أنظف واستخدام الموارد بكثافة أقل وبكفاءة أكثر وحماية النظم الطبيعية بالإضافة إلى توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز تنمية مستدامة في البلدان الأخرى على اعتبار ذلك هو الإستثمار المستقبلي للعالم .

4. **المساواة في توزيع الموارد[1]:**تعتبر الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبئ الفقر وتحسين مستويات المعيشة مما يؤدي إلى تنشيط التنمية والنمو الإقتصادي والتي أصبحت مسؤولية كل من البلدان الفقيرة والغنية معا ،وتعتبر هذه الوسيلة غاية في حد ذاتها وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد الطبيعية والمنتجات والخدمات الإجتماعية بالإضافة إلى التعليم والحقوق السياسية فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع تكون كلها أقرب إلى المساواة .

- عبد الرؤوف تريكي، المرجع السابق، ص1.24

5. **الحد من التفاوت في مستوى الدخل :**إن هذا التفاوت يوجد في الدول الغنية والفقيرة مع مرعاة النسبة الموجودة بينهما فنجد التفاوت يرتفع بشكل كبير في الدول النامية عن الدول الغنية والعبئ لايتمثل في إيجاد حلول لهذه المشكلة ولكن في تنفيدها .

6. **التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة :**وتعني تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة ويعتبر التحسين السريع كقضية أخلاقية وأمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20% من

سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي ويتحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج محلية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن الاستعمار .

7. **تقليص الإتفاق العسكري :**إن سيطرة منطلق القوة أدى بالدول سواء المقدمة أو النامية إلى التسارع نحو التسلح مما جعل جزء من مواردها المالية يحول إلى هذا الاتجاه وبالتالي فإن توفير ولو جزء صغير من هذه الموارد من شأنه الإسراع ودفع عجلة التنمية .

ثانيا :البعد الإجتماعي :

يوضح هذا البعد العلاقة ما بين الإنسان والبيئة وكيفية تحسين الرفاهية من خلال حصول استقرار النمو الديمغرافي وتعزيز قدرة الحكومات على توفير الخدمات للسكان بالإضافة إلى تنمية الثقافات المختلفة والتنوع ،التعددية والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار ،ويعتمد هذا البعد على الجانب البشري لعناصره الأتية :

1. **تثبيت النمو الديمغرافي :** إن للحجم النهائي للسكان في الكرة الأرضية أهميته ،لأن حدود قدرة الأرض على إعالة الحياة البشرية غير معروفة بدقة فاستمرار النمو الديمغرافي بنفس المعدلات الحالية أضحى أمر مكلفا بالنظر إلى الضغوط الناجمة على الموارد الطبيعية مما يقلل قاعدتها المتاحة لإعالة كل ساكن، ومن هذا لابد من العمل على تحقيق تقدم كبير في مجال تثبيت النمو السكاني ،والتزايد الكبير لسكان العالم اللامدروس يؤدي إلى تدمير المساحات الخضراء ،تدهور والإفراط في استغلال الحياة البرية والموارد الطبيعية

2. أهمية توزيع السكان :

يكتسي السكان أهمية كبرى بالنظر إلى كون الاتجاهات الحالية نحو توسيع المناطق الحضرية ولاسيما المدن بتركيز النفايات والموارد الملوثة ذات الانعكاسات السلبية على الصحة والنظم الطبيعية المحيطة ،ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني التقليل من نسبة هذه المدن من جهةوالنهوض بالتنمية القروية النشيطة للمساعدة على إبطاء حركة الهجرة إلى المدن واعتماد تكنولوجيا تؤدي إلى التقليص من الحد الأدنى الأثار السلبية التحضير .

3. **الاستخدام الأمثل للموارد البشرية :**إن التنمية المستدامة تعني إعادة توجيه الموارد وتخصصها الضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية كتعليم القراءة والكتابة ،توفيرالرعاية الصحية والمياه النظيفة وتركيز على ضرورة وصول هذه الخدمات إلى الفئات الأكثر فقرا كما تعني التنمية المستدامة . فيما وراء الحاجات الأساسية . مثل حماية التنوع الثقافي والاستثمار في رأس المال البشرية بتدريب المدربين والعاملين في مختلف القطاعات .

4. **الصحة والتعليم :**إن التنمية البشرية تتفاعل تفاعلا قويا مع الأبعاد الأخرى للتنمية المستدامة وذلك من خلال :مثل الإهتمام بصحة السكان العالمين وتأهيلهم علميا أمر من شأنه دفع وتعزيز التنمية الإقتصادية ،والبلدية يجب أن تكون من خلال المرأة والطفل وخاصة محو الأمية ومنع التسرب المدرسي وتطوير التعليم وكذا تعليم المزارعين وغيرهم من سكان القرى الذي من شأنه أن يساهم في حماية الغابات والتنوع البيولوجي حماية أفضل .[1]

5. **دور المرأة :** بالرغم من أن المرأة هي المدبر الأول للموارد البيئية المنزل والقائم على رعاية وتربية الأطفال الذين سيتم الإعتماد عليهم مستقبلا في تحقيق وقيادة عملية التنمية ،إلا أنه غالبا هي آخر من يجد الرعاية والاهتمام مقارنة بالرجال ولدور المرأة أهمية في البلدان النامية نظرا لكونها القائم الرئيسي شؤون الزراعة والرعي الصناعات الصغيرة ومن هنا فإن الإستثمار في صحة المرأة وتعليمها يعود على التنمية المستدامة بمزايا متعددة.

[1] -عبد الرؤوف تريكي، نفس المرجع السابق ص 24-25.

6. **حرية الاختيار الديمقراطية :** يعتبر النمط الديمقراطي في الحكم القاعدة الأساسية للتنمية البشرية المستدامة في المستقبل حيث أن السياسة جزء لا يتجزأ من النهوض بالتنمية فالمجتمع العاجز عن المشاركة الفعالة في اتخاد القرارات وتنفيذها كما في حالة الدول النامية يمثل عامل إخفاق لجهود التنمية نتيجة عدم اشتراك الجماعات المحلية في قرارات الخطيط والإدارة .

الفرع الثاني: البعد البيئي والتقني:

أولا :البعد البيئي :

يركز البيئيون في مقاربتهم التنمية المستدامة على مفهوم "الحدود البيئية والتي تعني أن لكل نظام بيئي طبيعي حدودا معينة لايمكن تجاوزها وأن تجاوز لهذه الحدود يعني تدهور النظام البيئي بلا رجعة ،وبالتالي فالتنمية المستدامة من الناحية البيئية تعني وضع الحدود أمام كل الإستهلاك ،النمو السكاني ،التلوث ،أنماط الإنتاج الملوثة ،استنزاف الموارد الطبيعية بصفة عامة وذلك من خلال الأسس والاعتبارات البيئية حيث نذكر منها :

قاعدة المخرجات :وهي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة إستعاب الأرض لهذه المخلفات تضر بقدرتها على الإستيعاب مستقبلا .[1]

قاعدة المدخلات : وتضم مصادر متجددة مثل التربة المياه ،الهواء وكذا مصادر غير متجددة مثل المحروقات وهذه المصادر يجب الحفاظ عليها من خلال :

حماية الموارد الطبيعية : تتطلب التنمية المستدامة حماية الموارد الطبيعية إبتداءا من حماية التربة إلى الحفاظ على الأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصائد الأسماك خاصة مع التوسع في الإنتاج لتلبية الحاجة السكانية المتزايدة هذه الحماية والتي نعني بها الإستخدام الكفء مثل تبني الممارسات والتكنولوجيا الزراعية المحسنة والتي تزيد من مردودية الإنتاج وذلك بتجنب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات لعدم تهديد الحياة البرية والبحرية وضمان سلامة الأغدية البشرية ،أضف إلى ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيا بحدوث نقص الأغدية في المستقبل بالتالي تهديد المجاعة لجزء كبير من سكان المعمورة وقد حثت الحكومات في عدت منسبات على الإهتمام أكثر لهذا وعلى سبيل المثال فقد ورد ضمن نص إعلان قمة الأرض جوهانسبرغ .

[1]-عبد الرؤوف تريكي، نفس المرجع السابق ص26.

في البند رقم (12)على مايلي "إن البيئة العالمية تواصل المعاناة فنصب الثروة السمكية في استمرار ،والتصحر ليهتم المزيد من الأراضي الخصبة والتأثير العكسي لتغير المناخ واضح بالفعل من خلال الكوارث الطبيعية التي تقع بصورة متقاربة ومفجعة والدول النامية هي الأكثر عرضة وتلوث الهواء والماء والحياة البحرية يحرم الملايين من العيش الكر يم .

الحفاظ على المحيط المائي وصيانته : إن ما يميز إستغلال الموارد المائية اليوم هو الإسراف إضافة إلى التلويث المستمر للمياه عن طريق النفايات الصناعية والزراعية والبشرية حيث ثبت أنه رغم كمية الماء الذي يغطي معظم مساحة الكرة الأرضية إلا أن المياه العذبة لاتعطي سوى53 ,2 % وثلثي كمية هذه المياه ترتكزفي الأنهار الجليدية والغطاء الجليدي الدائم ،والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه عن طريق تحسين كفاءة شبكات المياه وحسين نوعية المياه السطحية واستغلالها بمعدل لايحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد عليها وكذا استغلال المياه الجوفية بمعدل لايطوق معدل تجددها .

حماية التنوع البيولوجي :يقصد بذلك صيانة ثراء الأرض وتنوعها البيولوجي خاصة الغابات التي هي نظام بيئي شديد الصلة بالإنسان وتشمل الغابات مايقارب 28%من القارات ولذا فإن تدهورها أو إزالتها يؤدي إلى انعكاسات خطيرة في النظام البيئي منها إنقراض الأنواع الحيوانية والنباتية ومنه فالتنمية المستدامة تعني صيانة ثراء هذه الأراضي وا ٍبطاء عمليات الإنقراض وتدمير الملاجئ والنظام الإيكولوجية ،وا ٍن أمكن وقفها.

حماية المناخ من الإحتباس الحراري : إن للتصنيعوالتكنولوجيا الحديثة أثارا سيئة في خاصة انبعاثات الغازات السامة والأبخرة وا ٍجراء تغيرات كبيرة في البيئة العالميةويتوقع العلماء إن أثار هذه الغازات قد ترفع درجة حرارة الكون بحلول منتصف القرن الحالي بين 2 درجة إلى 5 درجات مئوية هذا الإرتفاع المتوقع في درجة الحرارة من شأنه إحداث حالة من الفوضى البيئية المدمرة والتي تؤدي إلى إحداث تغيير في الأنماط سقوط الأمطار أوزيادة الأشعة فوق البنفسجية ويعني ذلك عدم الحفاظ على استقرار المناخ والنظم الفيزيائية والبيولوجية إضافة إلى تدمير طبقة الأوزون وهذه المحافظة إنما تكثيف النشاط البشري مع هذه المتطلبات .

ثانيا: البعد التقني

يهتم هذا البعد بالبحث والتحول إلى تكنولوجيا أكثر كفاءة وأقل تأثيرا على البيئة تساهم بشكل فعال في تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد الحفاظ عليها لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية عن طريق مراعاة مايلي :

*استخدام تكنولوجيا أنظف والأخذ بالتكنولوجيا المحسنة وكذلك النصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها للحد من التدهور البيئي فكثيرا ما تكون التكنولوجيا المستخدمة في البلدان النامية أقل كفاءة وأكثر سببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية .[1]

*الحد من انبعاث الغازات وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى تدنية المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الدفينة (الحرارة)وذلك غير الحد بصورة كبيرة من استهلاك الوقودوا يجاد مصادر طاقوية بديلة متجددة غير حرارية وآمنة ونفعتها محتملة لأمداد المجتمعات الصناعية .

*الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون على إعتبار أن بعض أجزاء النظام البيئي لايمكن تعويضها ،فمثلا تهديد خطر ثقب طبقة الأوزون التي تعتبر بمثابة غلاف يحيط بكامل الكرة الأرضية ومكونها الأساسي هو غاز الأوزون (03) والذي يمثل إحدى مشتقات الأوكسجين بسبب الانبعاثات والتلوث في العالم أخدت كثافة غاز الأوزن المكون لهذه الطبقة يقل شيئا فشيئا بسبب تواجد كثيف (غازات الفلور وكربونات CFC) .

ولخطورة هذه الظاهرة جاءت اتفاقية كيتو "لتنادي بالتخلص من الموارد الكيميائية المهددة لطبقة الأوزون وتوضح من خلالها أن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر ممكن ومنه نقول أن أبعاد التنمية المستدامة السالفة الذكر هي أبعاد ومتكاملة وليست متنافرة إضافة إلى أنها أبعاد متداخلة حيث أن الإجراء المتخذ في إحداثها من شأنه المساهمة في تعزيز الأهداف الإقتصادية وكذا في تعبر عن طبيعة مفهوم التنمية المستدامة المتعدد الاختصاصات بشكل واضح .

المطلب الثالث : أهداف التنمية المستدامة ومؤشراتها :

التنمية المستدامة مجموعة من الأهداف والمؤشرات نذكر منها :

أولا :أهدافالتنمية المستدامة :

لإرساء مفهوم التنمية لابد من تحيق جملة من الأهداف الشاملة لكافة المجالات؛ ويمكنتلخيصها فيما يلي :

1. **تحقيق نوعية حياة أفضل السكان :** من خلال عمليات التخطيطوتنفيد السياسات التنموية لتحسين نوعية حياة السكان في المجتمع إقتصاديا واجتماعيا ونفسيا وروحيا عن طريق التركيز على الجوانب النوعية للنمو وليس الكمية وبشكل عادل ومقبول وديمقراطي .

[1]-خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة ، دار الجامعية، مصر 2007ص 28.

2. **إحترام البيئة الطبيعية:** التنمية المستدامة تتركز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أنها أساس حياة الإنسان إنها ببساطة تنمية تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام[1].

3. **تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القائمة :** تنمية إحساسهم بالمسؤولية تجاهها ، وحثهم على المشاركة الفاعلة في إجاد حلول مناسبة في إعداد وتنفيد ومتابعة وتقييم برامج ومشاريعالتنمية المستدامة .

4. **تحقيق إستغلال عقلاني للمورد** : تتعامل التنمية المستدامة مع الموارد الطبيعية على أنها موارد محدودة، لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني يمكن القول أن الاستغلال المفرط والتدبير المصاحب للتنمية هو الإقتصاد الاستخلاصي والمبني على النموذج الإقتصادي المهيمن يستنفذ الموارد غير المتجددة ويستخلصها بدرجة أكبر من قدرتها على البقاء .

5. **ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع :**تحاول التنمية توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي وكيفية إستخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة دون أن ينجم عن ذلك مخاطر وآثار مسيطرا عليها بمعنى وجود حلول مناسبة .

6. **إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع :**

وبطريقة تلائم إمكانياته وتسمح بحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الإقتصادية والسيطرة على جميع المشكلات البيئية ووضع الحلول المناسبة لها ،الشكل الموالي بين لنا الأهداف الشاملة المستدامة،تكون ضمن حيز أو بعد من أبعاد للتنمية المستدامة،كما يتم الإعتماد على مؤشرات لقياس المستوى الذي وصلنا إليه في جملة من الأهداف المسطرة ،وهذا سيتم التطرق إليه في المطلب الموالي[2] :

1-عبد الله جمعان الغامدي، التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسؤولة في حماية البيئة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: اقتصاد الادارة، مجلد 1، السعودية، 2002، ص173.

1- مصدر :دوغلاس موستيت ، مبادئ التنمية المستدامة ترجمة :بهاء شاهين ط 1، دار الدولية للاستشارة الثقافية، القاهرة، 2000، ص 72.

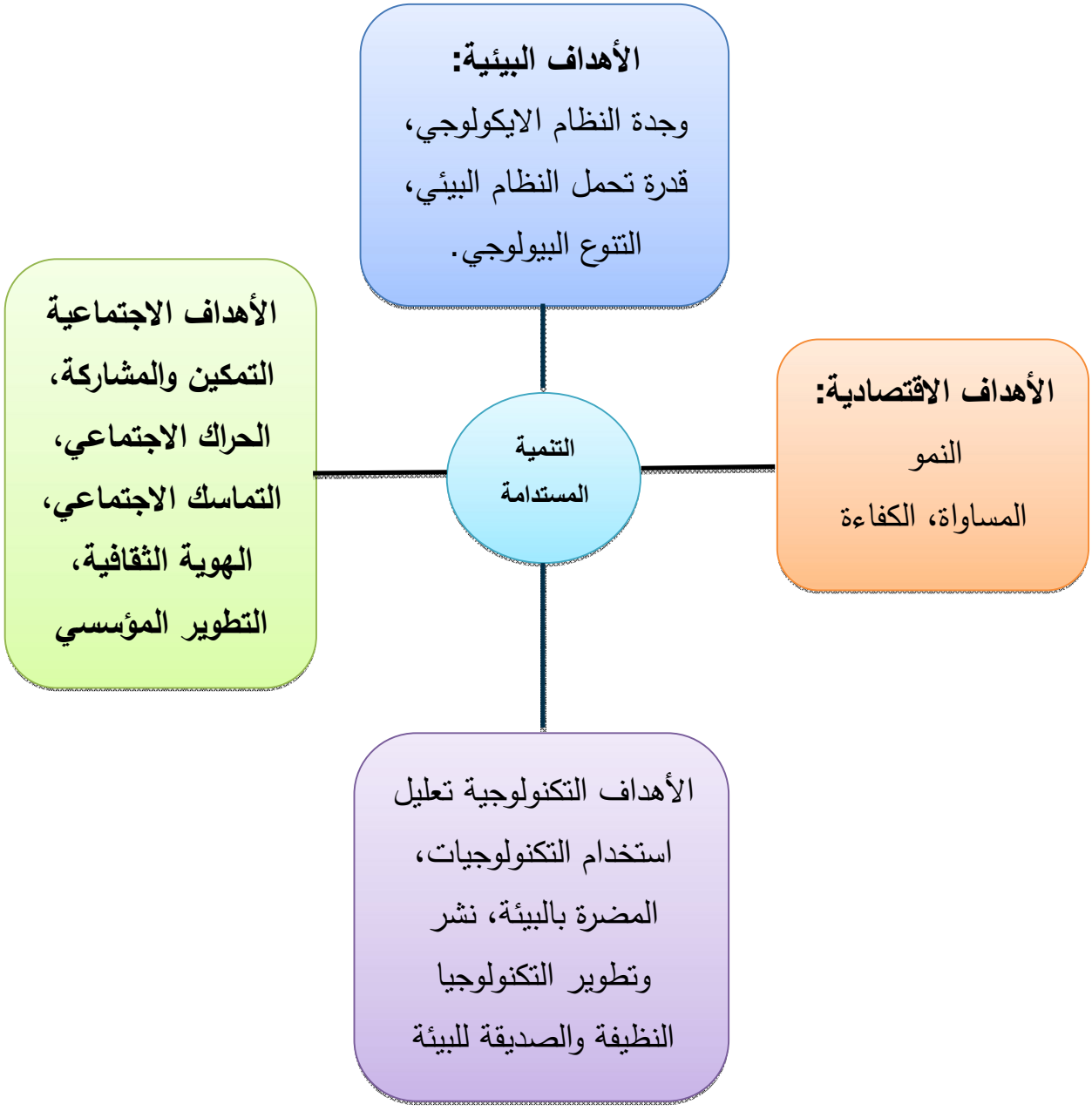

ثانيا :مؤشرات التنمية المستدامة

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات للمضي قدما نحو تحقيق التنمية المستدامة وتسمح المؤشرات لأصحاب الفراق وواضعي السياسات من رصد التقدم المحرز في سبيل تحقيق التنمية المستدامة ففي الوقت الحالي نحن بحاجة إلى إعداد مؤشرات جيدة للتنمية المستدامة لتقويم أثر النشاطات والتأثير على القرارات نحو الأحسن ،حيث يقتضي التوازن بين الأنشطة الإقتصادية والرفاه الإجتماعي واحتياجات البيئة في عملية التنمية وتغيير أنماط صنع القرار ،تتطلب مؤشرات تحقيق التنمية المستدامة معايير الإعداد الجيد ،حيث

تكمن أهم المعايير في :

. أن تعكس صحة المجتمع الإقتصادية أو الإجتماعي أو البيئي وأن تكون طويلة الأمد على مر الأجيال .

. أن تكون واضحة ويمكن تحقيقها ،أي ببساطة يستطيع المجتمع فهمها وتقبلها .

. أن تكون قابلة للقياس ويمكن التنبؤ بها .

. أن تكون ذات قيم جدية متاحة .

. أن توضح ما إذا كانت المتغيرات قابلة للقلب ويمكن التحكم فيها ألا ينبغي تحديد الأساليب المستخدمة في إعداد أي مؤشر بوضوح وأن يتم توظيفها بدقة وأن تكون مقبولة إجتماعيا وعلميا وأن يكون من السهل إعادة إنتاجها .

للزمن بمعنى أن المؤشر يشيرا إلى اتجاهاتنموذجية إذا استخدام كل عام

كما أن مؤشرات التنمية تعكس مدى نجاح الدول في تحقيق التنمية المستدامة ويمكن إيضاح هذه المؤشرات كما يلي :

1) المؤشرات الإقتصادية:تعكس المؤشرات الإقتصادية المستدامة تأثير السياسات الإقتصادية المتبعة على الموارد الطبيعية ومن أهم هذه المؤشرات :

أ. التعاون الدولي لتعجيل التنمية المستدامة يتكون هذا المؤشرمن :نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ،حصة الإستثنوا الثابت الإجمالي المحلي الإجمالي وصادرات السلع الخدمات /وارادات السلع والخدمات.

ب-تغير أنماط الإستهلاك ،ويمكن قياسه من خلال نصيب الفرد السنوي من استهلاك الطاقة ،حيث يقيس هذا المؤشر نصيب الفرد من الطاقة في بلد ما[1].

لموارد والآليات المالية : ويتم قياسها من خلال رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من النتاج المحلي الإجمالي أو عن طريق صافي المساعدات الإنمائية الرسمية الملقاة من النتاج المحلي الإجمالي .

1- منير نوري، أجهزة الاعلام التنموي ودورها في حماية البيئة ودعم التنمية المستدامة والدراسات العلمية، العدد2، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة شلف، الجزائر، ديسمبر 2008، ص 6-7.

2) المؤشرات الإجتماعية: تتمثل هذه المؤشرات في مايلي[1] :

أ. مكافحة الفقر ويمكن رصد التقدم المحرز خلال معدل البطالة ،ومؤشر الفقر البشري وعدد السكان الذين يعشون تحت خط الفقر.

ب. الديناميكية الديمغرافية والاستدامة ،ويقاس من خلال معدل النمو السكاني وهو عبارة عن متوسط تغير المعدل السنوي بالنسبة لحجم السكان ويقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة .

ت. ومعدل التعليم والوعي العام والتدريب ويقاس من خلال معدل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين والنسبة الإجمالية للالتحاق بالمدارس الثانوية .

ث. حماية صحة الإنسان وتعزيزها ويتم قياسها من خلال متوسط العمر المتوقع عند الولادة وعدد السكان الذين لايحصلون على المياه المأمونة والخدمات الصحية.

ج. مؤشرالسكن والأمن الإجتماعي وحماية المواطنين من الجرائم .

ح. مؤشر التنمية البشرية يعتبر هذا المؤشر من أهم مؤشرات التنمية المستدامة فهو يعكس أهم أبعاد التنمية البشرية ،وله تقرير سنوي يرتب دول العالم بالاعتماد على مؤشرات معينة فهو مؤشر مركب من ثلاث مؤشرات جزئية ،مؤشر توزيع الدخل ومؤشر الصحة العامة ومؤشر التعليم .

3) المؤشرات البيئية : تعتبر المؤشرات البيئية جزءلا يتجز أ من مؤشرات التنمية المستدامة وتكتسب أهمية خاصة في كونها تحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التغيرات التي تحدث على البيئية والموارد الطبيعة سواء كانت إيجابية أو سلبية كما أنها تقيس مدى تحقيق الأهداف ،تتمثل هذه المؤشرات في :

أ. حماية نوعية موارد المياه العذبة وا إمداداتها المعايير هي :

. الموارد المتجددة /السكان .

. استخدام المياه /الاحتياطات المتجددة .

ب. النهوض بالزراعة والتنمية الريفية المستدامة ويتم رصد التقدم من خلال :

. نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة والأراضي المزروعة بصورة دائمة .

ت. استخدام الأسمدة .

ث. مكافحة إزالة الغابات والتصحر ويتكون هذا المؤشر من :

التغير في مساحات الغابات .

نسبة الأراضي المتضررة بالتصحر .[2]

1- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، تطبيق مؤشرات التنمية المستدامة في بلدان أسكوا: تحليل نتائج الأمم المتحدة، 2001، ص 6-8.

2- منيرنوري، نفس المرجع السابق ص 8.

4) المؤشر التكنولوجية :إن قياس الإمكانيات التكنولوجية التي توظف لخدمة التنمية المستدامة تعتمد على مؤشر مركبة يمكن من خلالها عقد المقارنة بين دول العالم من حيث المقدرة التكنولوجية ،وتحديد مدى نجاح السياسات المتبعة خلال فترات زمنية معينة في تحسين وتطوير الإمكانيات التكنولوجية لخص برنامج الأمم المتحدة عام 2004 م مؤشر الإنجاز التكنولوجي ،كما أن هناك مؤشرات البحث والتطوير والإنفاق على هذا الأخير كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي .

5) المؤشرات السياسية :هي تلك المؤشرات المتعلقة بمؤشرات قياس الحكم الراشد :والتي يمكن التعبير عنها بالمستويات التي وصلت لها مبادئه وآلياته المتمثلة في درجة الثقافية ،المشاركة المساءلة ،سيادة القانون ،الاستقرار السياسي ،محاربة الفساد حرية الإعلام اللامركزية ،استقلالية السلطة القضائية والعنادية بحقوق الإنسان النهاية.[1]

[1]-نفس المرجع السابق ص 27

خلاصة :

إن تحقيق أبعاد التنمية المستدامة يتطلب إحداث تغيرات جوهرية في الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. ولا يكفي أن يتم ذلك التغيير من خلال الحكومات فقط، بل يكون من خلال تنشيط وتفعيل في ما يعرف بالمجتمع المدني من جمعيات شعبية ومنظمات حقوقية في إطار منظم تعاوني وتشاوري. وتوصلنا إلى أن هذه الأبعاد قد تم تجسيدها منذ اربعة عشر قرنا مضت في اطار منظم وحضاري يكفل للجميع حقه في العيش والكرامة والحرية والعدالة والنظافة ويضمن حقوق الأجيال المقبلة بأحداث تنمية والمحافظة على الطبيعة دون إفساد أو تبذير للموارد الطبيعية والبيئية.ويكون ذلك من خلال تفعيل آليات الإقتصاد الإسلامي

الفصل الثاني

السياسة الاقتصادية وعلاقاتها بموضوع التنمية المستدامة في خبرات وتجارب النظم الإسلامية (ماليزيا نموذجا)

- تمهيد

المبحث الأول: الإطار العام لدولة ماليزيا.

- **المطلب الأول: بطاقة فنية عن ماليزيا**
- **المطلب الثاني: خصائص النظام السياسي الماليزي**
- الفرع الأول: نظام الحكم في ماليزيا
- الفرع الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا
- الفرع الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا

المبحث الثاني: علاقة الاقتصاد الإسلامي بموضوع التنمية المستدامة في ماليزيا

- **المطلب الأول : السياسة الاقتصادية في ماليزيا**
- الفرع الأول: السياسات التنموية الماليزية ومراحل تطورها
- الفرع الثاني: أهم القطاعات التنموية في الاقتصاد الماليزي
- **المطلب الثاني: طبيعة الاستراتيجية الماليزية وتقييم أبعادها السياسية الاقتصادية والاجتماعية**
- **المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للتنمية المستدامة في ماليزيا**

- **خلاصة**

تمهيد:

تعتبر التجربة الماليزية واحدة من أكبر التجارب العالمية الرائدة في مجال التنمية المستدامة، ودراستها تحظى بالأهمية الكبيرة نظرا لكونها قدمت للعالم أجمع مشروعا تنمويا معاصرا يجمع بين الحداثة والإسلام، ويضاهي في رؤياه النماذج العالمية المتقدمة، وتنبع أهمية هذه التجربة في كونها تدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي حد التلاحم، على حد تعبير Gunnar Mayrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economic sis value loaded، والنقطة الأساسية التي انطلقت منها ماليزيا في عملية التنمية هي سياسة الاعتماد على الذات، وبالتالي النهضة بالأسس و الدعائم والخصوصيات التي يقدمها المجتمع أولا وقبل كل شيء، حيث يشير قائد النهضة الماليزية مهاتير محمد إلى أن الإسلام يعد القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه، فإذا استطاعت ماليزيا أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية فإنها تكون قد حققت نموذجا ناجحا في التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الاطار العام لدولة ماليزيا :

تعتبر ماليزيا نموذجا لمجتمع متعدد الأعراق و الأديان. فالمجتمع الماليزي يتكون من ثلاثة أعراف رئيسية هي المالايا و الصينيين و الهنود إلى جانب الأقليات الصغيرة كما أن تنوع ماليزيا جغرافيا مثل تنوعها الثقافي.

المطلب الأول:بطاقة فنية عن ماليزيا.

يمكن التعرف على دولة ماليزيا بشكل عام و خذا من خلال التطرق إلى:

1- نبذة تاريخية عن ماليزيا و تاريخ تطورها: الاسم الرسمي هو "ماليزيا"،و أما عاصمتها فهي "كوالالمبور"، و اليوم الوطني لماليزيا يقع في اليوم 1957/08/31، و مساحة ماليزيا تبلغ (329.758) كم2 عدد سكانها يبلغ نحو (28) مليون نسمة، و العاصمة الاقتصادية لماليزيا كوالالمبور، بينما العاصمة الحديثة لماليزيا: بتراجاية، و اللغة الرسمية في ماليزيا لغة (باهاسا ملايو)، ثم يليها اللغة الإنجليزية و اللغة الصينية و الهندية، و عدد آخر من اللغات و اللهجات، و العملة المتداولة: رينجيت RINGGIT، أو مت يعرف بالدولار الماليزي، و سعر الصرف للعملة الماليزية تساوي دولار أمريكي واحد لكل (3,8) رينجيت. و أهم الديانات في ماليزيا: الديانة الإسلامية و هي الديانة الرسمية و الأساسية في البلاد، و تقريبا (60%) من السكان مسلمون و(40%) يدينون بالديانات الأخرى مثل: البوذية و الهندوسية و المسيحية و الكونفوشية.

و بعد هذا الموجز تتناول الدراسة نبذة تاريخية عن ماليزيا، و موقعها، و مناخها، و توزيع سكانها، و نظامها السياسي و التشريعي و الاقتصادي و الاجتماعي، على النحو التالي:

نبذة تاريخية عن ماليزيا:

كانت ماليزيا منذ القدم ملتقى للعديد من الحضارات و الشعوب، فكانت ملتقى للتجار الهنود و الصينيين الذين كانوا يقومون بالرحلات التجارية البحرية، و كانت [1]

(ملقا) من أشهر المدن التجارية في خلال القرن الخامس عشر الميلادي، فكانت مركزا للتجارة البحرية،

[1]- نايف بن ابراهيم، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية و مدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية ، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية العلوم الاستراتيجية 2014 م.26.

حيث اجتذبت العديد من التجار من العديد من الدول الآسيوية، كما توافد عليها التجار البرتغاليون في أوائل القرن السادس عشر الميلادي، و نظرا لموقع ماليزيا المتميز كانت مطعما للعديد من الدول الأخرى، حيث قام البرتغاليون باحتلال ملقا في عام (1511 م)، و في بدايات القرن السابع عشر الميلادي بدأت السفن الهولندية في التوافد على المنطقة بانتظام، و في عام (1641 م) قام الهولنديون بالهجوم على البرتغاليين في ملقاو انتقلت بعد ذلك من سيطرة البرتغاليين إلى سيطرة الهولنديين الذين استقروا بها قرابة القرنين.

قام البريطانيون باحتلال سنغفورة في عام (1819 م)، ثم استولوا على ملقا بعد توقيع معاهدة بريطانية هولندية في عام (1824 م)، حيث انقسم ارخبيل الملايو إلى قسمين القسم الشمالي من خط الإستواء، و هذا يقع تحت السيطرة البريطانية و القسم الجنوبي و يقع تحت السيطرة الهولندية. و قد سعت اليابان أيضا من أجل غزو ماليزيا، و ذلك في عام (1941 م) و سقطت سرواك و صباح في منتصف يناير(1942 م)، ثم انسحب اليابانيون من ماليزيا في عام (1945 م).

وفي 31 أغسطس (1975 م) تأسست دولة الملايو التي تعرف حاليا بشبه الجزيرة الماليزية، و تأسس الاتحاد الماليزي الذي كان يضم دولة الملايو و جزيرتي صباح و سرواك، إضافة إلى سنغافورة في 9 يوليو (1963 م) إلا أن سنغافورة انفصلت عن الاتحاد في التاسع من أغسطس (1965 م).

منذ حصول ماليزيا على الاستقلال، تحولت ماليزيا من دولة زراعية تقوم ببعض التعدين للقصدير إلى دولة صناعية (82%) من صادراتها منتجات مصنعة، ارتفع فيها مستوى الدخل الفرد من (300) دولار أمريكي إلى ما يزيد على (4000) دولار أمريكي، مع زيادة تعداد سكانها من (5 ملايين) إلى (25مليونا) وفقا لتقديرات (2008 م).[1]

فقد انشغلت ماليزيا منذ حصولها على الاستقلال دون توقف في عملية بناء و كيفية تعزيزها، و بقدر ما كانت البلاد تطمح لأن تصبح دولة، مان التركيز الوطني ينصب دائما علم الملايو، كما أن الدستور كرس أولوية مكتنة الملايو في عدد من القوانين و السياسات.

وتعد فترة حكومة مهاتير محمد (1981-2003 م)، هي الفترة التي شهدت انطلاقة النموذج التنموي للتنمية حيث نجح في بلورة رؤية واضحة المعالم للتنمية، بحيث شملت كل الأبعاد (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية الثقافية). إذ قدم تصورا متكاملا للتنمية الاقتصادية، مما أتاح له إرساء دعائم الاقتصاد القوي كما أكد مهاتير محمد على أهمية دور الدولة في التنمية الاقتصادية، فعلى الصعيد السياسي أكد على خصوصية الديمقراطية الماليزيةالتي تستند إلى المنظمة القيمية الغربية بقدر ما تستقي ممارساتها من القيم

[1]-نايف بن ابراهيم،نفس المرجع السابق 27

الآسيوية التي تتعارض في كثير من مفرداتها مع الديمقراطية الغربية، و في هدا السياق أكد أولوية تحقيق الاستقرار السياسي على بعض الممارسات السياسية، و على الصعيد الثقافي أكد أهمية التحررية الثقافية التي تبددت عبر التعددية الثقافية في المجتمع الماليزي، فإلى جانب لغة المالاي (السكان الأصليين للبلاد)، لم يغفل لغات الأقليات العرقية الأخرى في البلاد.[1]

تقع ماليزيا في وسط جنوب شرق آسيا قريبة من خط الاستواء و بين خطي عرض 1-7 شمالا، و تتكون من منطقتين هما شبه الجزيرة الملاوية و هي متصلة بقارة آسيا، و سراواك و صباح و هما ضمن جزيرة بورنيو يحد ماليزيا شمالا تايلاند، و من الجنوب ترتبط مع سنغافورة عبر جسر يمر فوق مضيق جوهور

و من الشرق تطل على بحر جنوب الصين، و من الغرب مضيق مالاكا الذي يفصلها عن جزيرة سومطرة الاندونيسية.

[1] نفس المرجع السابق 28

المناخ:

تمتاز ماليزيا بمناخها المعتدل طوال العام، و هي إحدى الدول القريبة من خط الاستواء، حيث إن الجو تقريبا رطب طيلة أيام السنة، أما بالنسبة للمرتفعات، مثل جنتنج هاي لاند، و كاميرون هايلاند، فتمتاز بجوها المائل إلى البرودة، و تتراوح معدلات درجات الحرارة ما بين 21 و 32 درجة مئوية، و ماليزيا من الدول.[1]

التي يكون فيها الجو ثابتا طوال السنة بدون تغيير، أي لا يوجد فيها صيف و شتاء وربيع و خريف و تهطل معظم الأمطار بشكل مستمر طوال العام، بينما تزداد في موسم الرياح الموسمية التي تحدث بين شهر أبريل و أكتوبر، و تكون الريح الموسمية مشبعة بالرطوبة و قادمة من بحر الصين الجنوبي، مما يؤدي لى هطول الأمطار بغزارة في ساحل ماليزيا الشرقي من شبه جزيرة ماليزيا، و كذلك في الساحل الشرقي من سرواك وصباح.

التوزيع السكاني و العرقي:

ماليزيا هي الدولة رقم (43) من حيث التعداد السكاني في العالم، و رقم (66) من حيث المساحة الجغرافية، و يبلغ عدد سكانها نحو (28) مليون نسمة، ومساحتها أكثر من (320 ألف) كم2. تماثل في تعدادها السكاني السعودية و فنزويلا معا، و النرويج و فيتنام معا من ناحية المساحة.

و يوزع السكان بطريقة غير متوازنة، فتوجد نسبة كبيرة منهم في شبه جزيرة ماليزيا، و الغالبية في الساحل الغربي، أما باقي السكان فيتواجدون في مجموعات في المناطق الساحلية لطول البلاد، و يعكس هذا الطراز من التنويع السكاني عوامل جغرافية و تاريخية و اقتصادية، حيث سارعت في تطوير أجزاء معينة من البلاد.

و يتكون السكان من خليط من الأجناس المختلفة مقسمة إلى ثلاث مجموعات رئيسية: المالبون، و الصينيون و الهنود في شبه جزيرة ماليزيا، و يوجد العديد من المجموعات الفطرية منها الإيبانز، و كادازانز، و كينياز وبيرايوزن ، و المرزتز في ولايتي صباح و ساراداق.

و اللغة الماليزية هي لغة البلاد الرسمية بهدف توحيد الشعب في البلاد، لأنه من نوعيات متعددة الثقافة و متعدد الديانات، و يتمتع السكان بحرية العبادة، و الدين الإسلامي هو الديانة الرسمية.

[1]-نايف بن ابراهيم،نفس المرجع السابق 29

و عليه.. فثمة عدة استراتيجيات اتخذتها الدولة الماليزية في التعامل مع المجتمع المتعدد الأعراق، فمنذ حدوث الاضطرابات العرقية التي عصفت بالبلاد في 13ماي (1969 م)، قامت الحكومة بإعادة هيكلة المجتمع الماليزي من خلال اتباعها لعدة سياسات، إذ قامت بوضع مجموعة من المبادئ تمثل الرابطة التي تجمع بين كافة أعراق المجتمع الماليزي و هي (الإيمان بالله، احترام الملك و الوطن، احترام الدستور، سيادة القانون و التقدير المشترك و الاحترام المتبادل). كما قامت بوضع مجموعة من السياسات التي تشكل ركيزة أساسية لخطط التنمية في البلاد، جاءت في مقدمتها السياسة الاقتصادية الجديدة، كسياية أساسية لإعادة هيكلة المجتمع، و من ثم تحقيق التقدم التنموي الاجتماعي و الاقتصادي، و إن كانت قد انطلقت من أسس عرقية ترتبط بتحسين وضع أفضل للسكان الأصليين و المالاي بصفة خاصة، إذ كان هناك فروق كبيرة في الوضع الاقتصادي بين الملايو (السكان الأصليون) من جانب، و بين الصينيين و الهنود من جانب آخر، لذا تم صياغة السياسة الاقتصادية الجديدة لتصحيح هذا الخلل.

مملكة ماليزيا تقدم نموذجا رائعا يجسد التعايش و التأقلم بين الديانات و القوميات المختلفة، فيتكون المجتمع الماليزي من ثلاث عرقيات رئيسية هم المالايو أو ما يسمى بالبومي بترا و هم السكان الأصليون و غالبيتهم يدينون بالإسلام، و يشكلون أغلبية الشعب، ثم تليهم فئة الصينيين، ثم الهنود ذوو الديانات المتعددة مثل: الهندوسية و البوذية، و غيرها و على الرغم من هذا التنوع فإننا نجد الوحدة و الوفاق الذي يسود الشعب الماليزي، و قد حصلت ماليزيا على استقلالها من المملكة المتحدة في 31 أغسطس (1957 م) و مؤخرا ترفع ماليز يا شعار " ساتو ماليزيا" أي ماليزيا واحد.

المطلب الثاني:خصائص النظام السياسي الماليزي

يتمتع نظام الحكم في ماليزيا باستقرارحيث أنهتوجد فيها انتخابات برلمانبة دورية و حكومة منتخبة و تتسم الانتخابات بالنزاهة كما أن ماليزيا هي دولة بعيدة عت الانقلابات العسكرية و هذا ما شجعها على الاستقرار السياسي.

فرع 1: نظام الحكم في ماليزيا:له طابع خاص كونه الجهة الرسمية فهو يحافظ على صلاحيات كل مكون من مكونات النظام كما أنه يتشكل من سلطة تشريعية و تنفيذية و قضائية.

أولا:السلطة التشريعية

ترتكز السلطة على البرلمان الذي يتكون من مجلسين هما:

1. مجلس النواب الأصغر (Dewan Rakyat):

يبلغ العدد الإجمالي لأعضائه المنتخبين 219 عضوا، 165 من شبه جزيرة ماليزيا و 11 من كوالالمبور و واحد من ولاية بوتراجايا الفيدرالي و 28 من ولاية سرواك و 26 من ولاية صباح(منهم واحد من العاصمة المالية لابوان)، و تجري الانتخابات العامة له مرة كل خمس سنوات، حيث توجد في ماليزيا لجنة انتخابات يقوم الملك بتعيينها، و تنقسم اللجنة إلى دوائر انتخابية حيث ينتخب سكان كل الدوائر ممثلا لهم في ديوان (راكيات) و يمثل الشخص الذي يرأس جلسة البرلمان(بيانغ لي-بيرتوان) الناطق الرسمي أو رئيس البرلمان.

2. مجلس الشيوخ(Dewan Negara):

و الذي يتكون من 70 عضوا، تختار المجالس التشريعية في الولايات 26 منهم و يقوم الملك بتعيين الأربعة و الأربعين الآخرين على أساس خبرتهم لتمثيل القطاعات كالمهنيين و التجار و الأقليات. و لكل ولاية ممثلين يتم انتخابهم من قبل الهيئات التشريعية في الولايات، أما رئيس مجلس مجلس الشيوخ و نائبه فينتخبون بطريقة مشابهة لانتخاب رئيس مجلس النوات و نائبه. و يعمل أعضاء Dewan Negaraعادة لمدة ثلاث سنوات وبإمكان البرلمان زيادة عدد الأعضاء المنتخبين إلى ثلاثة لكل ولاية، و يعتبر مجلس الشيوخ هيئة تشريعية أصغر بكثير و أقل قوة من مجلس النواب.

"ومن الناحية الدستورية، فإن مجلس الوزراء مسؤول أمام البرلمان(المادة 43/3 من الدستور)، و لكن الأغلبية الساحقة التي تمتعت بها حكومات ماليزيا منذ الاستقلال في البرلمان، فإن الأخير لم يتحد الحكومة في القضايا الجوهرية، و قد أشار أحد الدارسين أنه ما بين عامي 1991 و 1995، فإن 80% من مشروعات القوانين التي قدمتها الحكومة إلى البرلمان مرت دون تعديل، مقابل 5% تم تعديلها، 15% تم سحبها نظرا لضغوط المنظمات غير الحكومية أو الدول الأخرى".[1]

[1]- فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا و إمكانية الاستفادة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى غزة، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا، 2003

ثانيا:السلطة التنفيذية

النظام السياسي الماليزي هو نظام برلماني تتألف فيه السلطة المنفيذية من مستويين: السلطان، و مجلس الوزراء، و السلطان Yang di-pertuan Agongهو رئيس الاتحاد الماليزي، و يتم انتخابه من خلال "مجلس الحكام" الذي يضم السلاطين التسع للولايات الماليزية (حيث الولايات الأخرى ليس بها سلاطين)، لمدة خمس سنوات، و لم يحدد الدستور صراحة إمكانية تجديد هذه المدة، و هو ما يستفاد منه من إمكانية التجديد، أما المستوى الثاني فهو مجلس الوزراء، و يتألف من رئيس الوزراء و الوزراء، و طبقا لتقاليد النظام البرلماني، فإن رئيس الوزراء الماليزي هو زعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب.

و القانون في ماليزياواضح، و الاحترام له من جميع السلطات و الطبقات و المؤسسات فيها يجعل السهولة و اليسر في تطبيقه، حيث إنه ليس هناك تجاوز للقوانين الدستورية أو تجاهلها، و كذلك تنعم ماليزيا بانتخابات دورية تجرى في وقتها مما أدى لاستقرار و تقوية هذا النظام، فلقد استمد هذه القوة من شرعيته الدستورية.

وتهيأ لماليزيا عدد من القيادات السياسية المتميزة منذ الاستقلال حتى الآن، و قد تميزت هذه القيادات بأنها مثقفة و متعلمة و قادرة على العمل لتحقيق المصالح العليا للبلاد، في ضوء استيعاب عميق لتعقيدات الوضع الداخلي و حساسيته، و مجموعة الحسابات الإقليمية و الدولية، و كتن من أهم مزايا القيادة الماليزية أنها تعرف ماذا تريد، و لا تبالغ في تقديرات الإمكانات المتاحة، و هي مستعدة للعمل الحثيث التدريجي الهادئ الذي رغم أنه كان يتسم أحيانا بالبطء، فإنه كان يسير في الإتجاه الصحيح.

و هذه القيادات استطاعت أن توازن بين المتطلبات الداخلية للمواطنين، و متطلبات الدول الخارجية حيث أنها استطاعت تلبية احتياجات الالمواطنين من رفاهية و استقرار، و عدم الدخول في صراعات خارجية سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، فأصبحت ماليزيا صديقة لدول العالم و تساهم في مساعدة الدول المحتاجة بفضل سياستها المتوازنة[1].

1- مهام السلطان:

لقد ضمن نظام الحكم أن يكون الملك Agong من بين سلاطين الملايو التسعة، و الذين يحكم كل منهم بالور اثة، إحدى الولايات الماليزية (و التي كانت سلطنة قبل الاستقلال)، و يقوم مجلس السلاطين باختيار ملك كل خمس سنوات، و لذلك لم يكن غريبا أن يشهد مهاتير محمد، عندما كان رئيسا للوزراء في

1-محسن صالح، النموذج السياسي الماليزي و ادارة الاختلاف:.http// sstudies : aljazeera.net 04/03/2018

الفترة 1981-2003، عهود خمسة ملوك لماليزيا، و سلطات الملك في ماليزيا أقرب إلى سلطات الملك في بريطانيا، فهو يملك و لا يحكم، و يقوم بسلطات رمزية، و في معظم الأهور يتصرف بناء على "نصيحة" الحكومة، و هو القائد الأعلى للجيش. و قد تمكن مهاتير من تقليص صلاحيات السلاطين سنة 1993، عندما تمت الموافقة على رفع الحصانة عنهم، و على محاكمتهم قضائيا في محاكم خاصة في حالة اتهامهم، كما قللت صلاحياتهم في إعطاء العفو الملكي (صالح 2012)، و لكن السلطان يستطيع التأثير في القوانين الصادرة عن البرلمان.

و نظرا لأن ماليزيا كانت مستعمرة بريطانية، لذلك نتج أن النظام المتبع أشبه بالنظام السياسي البريطاني حتى عندما تم تقليص صلاحيات السلاطين فهو مشابه أيضا لما تم في بريطانيا، فأصبح الملك لا يحكم، و هذا يعطي مؤشر بأن الأنظمة الاستعمارية تركت لها أثرا في البلدان التي استقلت عنها، و توغل بشكل كبير في هذه الدول، حتى أنها فرضت عليها تكوين النظام السياسي.

2- مهام مجلس الوزراء:

أما بالنسبة لمجلس الوزراء فيقوم الملك بتعيينه، حيث يتألف المجلس من رئيس الوزراء و الوزراء الذين يتم اختيارهم من البرلمان على شرط أن يكون رئيس الوزراء شخصا مولودا في ماليزيا و عضوا في مجلس النواب وزعيم الحزب الحاصل على أغلبية المقاعد في مجلس النواب و حائزا على ثقة الأغلبية في المجلس، و تتركز مهام رئيس الوزراء في رئاسة مجلس الوزراء، هذا فضلا عن تنسيق السياسة الخاصة بالدولة، و توجد وظائف دستورية و وضعية معينة لرئيس الوزراء،حيث يقوم بتقديم النصح إلى الملك حول تعيين القضاة و لجان الخدمات الانتخابية، أما[نائب رئيس الوزراء]فهو منصب تقليدي يتولئ الإدارة في حالة غياب أو عدم قدرة رئيس الوزراء على أداء مهامه[1].

3-تعاقب رؤساء الوزراء في ماليزيا:

خلال خمسة و خمسين عاما من عام (1957-2012) قاد ماليزيا ستة رؤساء وزراء فقط (صالح،2012نت) و هو ما يشير إلى حالة الاستقر ار النسبي الذي عاشته ماليزيا، و على الأغلب فقد كان كل رئيس وزراء هو الشخص الأنسب لمرحلته.

و هنا ارتأت الدراسة ضرورة استعراض نبذة حول رؤساء الوزراء لدى ماليزيا منذ بداية الاستقلال حتى نهاية فترة حكم مهاتير محمد، و ذلك على النحو التالي:

[1] -فادي أحمد رمضان، نفس المرجع السابق، ص42.

رئيس الوزراء/ تنكو عبد الرحمن (1957-1940م):

بدأ الأمير "تنكو عبد الرحمن" نشاطه السياسي منذ أن كان طالبا في بريطانيا، و بعد عودته إلى بلاده قاد حركة تحرير الملايو، و تولى رئاسة منظمة الاتحاد الوطني و قام بجولات واسعة في بلاده داعيا إلى الوحدة والتعايش بين المجموعات العرقية المختلفة، و قد أسفرت جهوده عام 1957م، و تم تعيينه الوزير الأول و وزيرا للداخلية، و في السنة التالية قاد مفاوضات شائكة مع بريطانيا تكللت بتوقيع اتفاقية استقلال الملايو مع الحكومة البريطانية عام 1957م، و على إثر ذلك انتخب تنكو عبد الرحمن أول رئيس للوزراء في بلاده.

و يعتبر "تنكو عبد الرحمن" أول رئيس للوزراء بطل الاستقلال الماليزي و كونه تعلم القانون في جامعة أكسفورد في بريطانيا أدرك أن الاستقلال لن يتحقق إلا بتوافق جميع فئات المجتمع في ماليزيا، و نجح في بناء علاقات وثيقة و تفاهمات مع مع قياديات الصينيين و الهنود، و اعترف فيها هؤلاء بعدد من المزايا للملايو في مقابل اعتراف الملايو بحقوق المواطنة الكاملة للصينيين و الهنود، و عمل على بناء تحالف من الأحزاب الكبرى الثلاثة، و هو ما شكل أساس فكرة التوافق بين مختلف الأعراق، و على أساس هذه الفكرة مازال حكم ماليزيا قائما، و نجح تنكو عبد الرحمن في تحقيق الوحدة فتم ضم أقاليم صباح و سرواك و سنغافورة، و عندما شعر أن بقاء سنغافورة سيهدد أسس التوافق الماليزي، اختار طرد سنغافورة في سبيل الحفاظ على التوافق[1].

تجد الحكمة في شخصية "تنكو عبد الرحمن" حيث إنه تعرض لأزمتين، استطاع أن يسيطر عليهما و حلهما، الأولى استيعاب الأحزاب الكبرى و تشكيل التوافق، حيث إن هذه المرحلة مرحلة انتقالية و حاسمة تحتاج تظافر الجميع للنهوض من حالة الاستعمار لبناء دولة، فالعديد من الثورات سقطت نتيجة لعدم تحري الحكمة في هذه المرحلة، و الثانية عندما شعر أن سنغتفورة ستشكل له أزمة و سيشتت التوافق و سيدخله في صراعات ماليزيا حينها قرر أن التوافق في غنى عنها، فقرر الاستغناء عنها، و إخراجها من التوافق.

رئيس الوزراء/تون عبد الرازق (1970-1976م):

و في العام 1970م أصبح "تون عبد الرازق بن حسين" رئيسا للوزراء إثر إضطرابات 1969/05/13 التي هزت ماليزيا، و هي اضطرابات عرقية بين الملايو و الصينيين أدت إلى مقتل 143 من الصينيين و 25 من الملايو، و عبرت عن مدى خوف الملايو على مستقبلهم، في ظل سيطرة الصينيين على الاقتصاد و تزايد نفوذهم السياسي، فأعاد تشكيل التركيبة السياسية الماليزية، و وسع التحالف الحاكم و شكل "الجبهة

[1]-حسين مخلوف،"الأمير تنكو عبد الرحمن بوترا" متوفر في الرابط http://kfip.org/ar.

الوطنية" لتشكل قاعدة حكم ائتلافي أكثر صلابة و استقرارا، و اعتبره الكثيرون "بطل التنمية" (فضلي:169). حيث وضع ماليزيا على طريق التطور الاقتصادي، و كان وراء إطلاق السياسة الاقتصادية الجديدة NEP "New Economic Policy" التي قدمت رؤية اقتصادية لعشرين سنة تالية (1971-1990)، استهدف من هلالها تحقيق تقدم اقتصادي للجميع، مع تحسين وضع الملايو الذين كانوا يعانون من القر مقارنة بالصينيين و الهنود، وتوفير صمام أمان للجميع يمنع تكرار اضطرابات (سنة 1969).

على أية حال، بدأت مرحلة جديدة في ماليزيا بعد الاضطرابات التي حدثت، "تنكو" عرف أن مهمته انتهت و ماليزيا بحاجة لقائد جديد يقود البلاد، فكان "تون عبد الرازق" هو بطل هذه المرحلة، فالدولة تحتاج لعدالة في التوزيع و تنمية تحقق للمواطن طموحه، فبدأ العمل على وضع الرؤى و الخطط لذلك للقضاء على الفتنة[1].

رئيس الوزراء/حسين بن عون (1976-1981م):

كان قدوم حسين بن عون Hussein Bin Onn (ابن أول رئيس لحزب أمنو) استمرارا لنهج تون عبد الرازقونجح عون في استيعاب مهاتير بن محمد Mahathir Bin Mohamed، الذي كان قد طرد من الحزب وقيادتهإثر أحداث 1969، و جعله نائبا له و وزيرا للتربية.

بدأ حسين بن عون من ما انتهى عنده تون عبد الرازق، فهذا يدل على صدق القيادة في خدمة الوطن والمواطنونرى الرجاحة في تفكيره و النظرة الثاقبة عندما استوعب المفكر مهاتير محمد، "فليس كل من يخالفني هو ضدي"ولكن له رؤية تساعد في تجاوز الأخطاء يجب أن تحترم و تؤخذ بالحسبان، و هذا سر من أسرار الاستقرارالسياسي الذي تمتعت به ماليزيا طوال هذه الفترة

رئيس الوزراء/مهاتير محمد(1981-2003م):

يوصف الدكتور مهاتير بأنه حكيم عاقل في زمن الجنون والخوف على المصالح الشخصية، يسمي الأشياء بأسمائها، و يضع الأمور في نصابها الصحيح و يعطي القضايا ما تستحقه، فهو قائد ذو ثقافة عالية يعطي دروسا في التاريخ و الدين و الإنسانية و الأخلاق، لم يقل شيئا يجافي المنطق أو بعيدا عن الواقع، رجل حضارة و فكر و سلام، استطاع جذب جميع الوطنيين و المحبين للسلام و العقلانيين الباحثين عن مصالح الأمة الإسلامية في ظل الخنوع و الأفواه المغلقة و الأيادي المقيدة، و مدافع عنيد و قوي عن الحقوق العربية و الإسلامية.

1- نادية فضلي، التجربة التنموية في ماليزيا، 2010، ص 54.

و لم يكن "مهاتير محمد" مجرد رجل سياسة، بل كان –أيضا- مؤلفا له كتبه و مؤلفاته، و كان صاحب رؤية لما ينبغي أن تكون عليه بلاده، و لقد استفاد مهاتير من كل ما حققته ماليزيا منذ الاستقلال من نجاحات و استثمرها و جعلها قاعدة لانطلاقته، و لم يرد الدكتور مهاتير أن يكون انطلاقه عشوائيا، بل بدأ يبحث في تجارب الدول الأخرى و خاصة الآسيوية، حيث اتسمت سياسته بالاتجاه شرقا، و استقر اختياره على المعجزة اليابانية، فجعلها أمامه قدوة و مثلا أعلى، و قد كان توجهه ناحية اليابان مستلهما من تجربة نجاحها ملحوظا بشكل كبير، و صرح بذلك في العديد من المناسبات.

لم يعمل مهاتير محمد بشكل عشوائي و لكن بحث عن تجربة ناجحة في بيئة قريبة من البيئة الماليزية، حتى لا تكون مراحلها كجسم غريب على الشعب الماليزي، يصعب التعامل معه، و كان هذا الاختيار هو التجربة الماليزية و لم يخف مهاتير محمد ذلك، بل صرح به بشكل علني، حيث الفضل يعود لأهل الفضل، و عذع صفة تميز القائد الذي يرد الفضل لأهله.

يعد مهاتير محمد الذي تولى رئاسة الوزراء لأكثر من 22 عاما (1981-2003)، "بطل الازدهار" الماليزيحيث قفزت البلد في عهده قفزات هائلة، خصوصا في جوانب الاقتصاد و التعليم و البنية التحتية و الخدمات وقدم مهاتير خدمات كبيرة لأبناء قومه من الملايو و أحدث تغييرات مهمة في بنيتهم الاقتصادية و الاجتماعية، مع الحفاظ على حقوق الأقليات الأخرى، و قدم مهاتير رؤية شاملة للوصول بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول سنة 2020 "Vision2020"، كما نجح في مواجهة أخطر أزمة اقتصادية مرت بها ماليزيا في تاريخها (سنة 1998).

إن نجاح ماليزيا في مواجهة الأزمة الاقتصادية لدليل على قوة الخطة الاقتصادية الماليزية و نجاحها فلقد تأثرت دول عظمى يعتبر اقتصادها من أقوى اقتصاديات العالم بهذه الأزمة.

أكد مهاتير محمد على أهمية تغيير النهج الاقتصادي الذي يعتمد على الزراعة و الانتقال إلى الصناعة لتحقيق عملية التنمية بوصفه أن الأمة الماليزية تخلصت من الاستعمار عام 1957م، و لكن ظلت بلدا زراعيا خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، و أصبح هدفه هو إخراجماليزيا من وضع الدولة الزراعية و إنشاء مصانع وبنية أساسية، و تحويل المجتمع الماليزي من العقلية الزراعية و العمل في إطار خطة عمل صناعية و العمل على إرسال بعثات علمية إلى الخارج.

ويتمتع "مهاتير" بكاريزما قيادية، مما جعله شخصية جماهيرية ذات ثقل فكري مرموق على مستوى جنوب شرق آسيا و العالم الإسلامي، فضلا عن الصورة الإيجابية التي قدمها من خلال مواقفه، قيمة التسامح، فمهاتير رغم كان يحرص على إشاعة التسامح الديني في ماليزيا تجاه الأقلية غير المسلمة، حتى أصبح

ينظر إليها على أنها النموذج الإسلامي الوحيد الذي يستحق أن يحتذى به، و في وصف مهاتير راح البعض يؤكد أنه يتمتع بقوة شخصية و نظرة سياسية ثاقبة، و أنه لم يعرف عنه استغلال نفوذه، كما نجح في تحاشي التحول إلى رمز لعبادة الفر د، و هي الظاهرة التي دمرت الكثير من القادة المسلمين، إضافة إلى اعتباره نموذجا للقادة المسلمين الذين تجاوزوا مجرد مباشرة الشؤون اليومية إلى تطوير رؤية سياسية استراتيجية.

و نستوضح من خلال ما ذكر أن مهاتير محمد قد فهم تعاليم الدين الإسلامي و ما هو الأثر الذي تتركه قيمة التسامح و الأخلاق الحميدة على التعاملات بين الناس مما تشيع جو من الحب و التلاحم و نبذ العنف و لا ننسى أن المالزيين دخلوا الإسلام مما رأوا من صدق التعامل و التسامح الذي وجد عند التجار المسلمين الذين كانوا يصلون لماليزيا، و أراد مهاتير محمد أن يخدم دينه الإسلامي من موقعه كرئيس وزراء و يستغل شخصيته القيادية و حب الناس له بالتنظير لتعاليم هذا الدين و خاصة اتجاه الأقليات.

يقول تعالى:"المال و البنون زينة الحياة الدنيا"(الكهف،46)، فمهاتير محمد توفر له المال و المنصب و البنون وكل ما يغير القادة و يدمر حياتهم السياسية،إلا أن هذه الأشياء لم تنل منه طوال فترة حكمه، و بقي يتمتع بالنزاهة و الشفافية و زادت من رصيده، و جعلته في الحكم لمدة 22 عام و هي أطول فترة حكم يصل لها حاكم في شرق آسيا، و هذه ميزة تجعلنا نطلق عليه لفظ القائد.

أخيرا و بعد أن الدكتور مهاتير محمد بأنه قد انتهى من أداء رسالته أعلن استقالته من جميع مناصبه الحزبية في قراره التاريخي، و بالطبع لم يكن ما قام به مهاتير محمد-76 عاما في ذلك الوقت- بالحدث العابر فهو أطول زعماء شرق آسيا المنتخبين حكما، و اسمه ارتبط بالحكم في ماليزيا محليا و دوليا، و من ثم أثارت استقالته جدلا كبيرا، و ظل الكثير لفترة غير مصدق و يعتقد أنها مناورة سياسية(قصة الإسلام2010).

نجد صدق هذا القائد حيث أنه بعد أن شعر بأنه قد أكمل رسالته و أن هذه اللحظة تحتاج إلى قائد آخر كي يقودها تنازل عن الحكم و استقال من جميع مناصبه، و هذه رؤية أخرى لهذا القائد تدل على فطنته حيث أننا قلنا أن كل رئيس وزراءفي ماليزيا كان هو الأجدر و المناسب للفترة و المرحلة التي قادها فجاء بعده رئيس وزراء أكمل الرسالة و المشوار على طريق سلفه.

ثالثا:السلطة القضائية

النظام القضائي الماليزي موروث عن البريطانيين، و الآباء المؤسسون لهذا البلد لم يروا مبررا لتغييره، و قد قام بواجبه على أحسن ما يرام في أثناء حقبة الاستعمار على الرغم من محاباته للبريطانيين، و يسري

القانون الماليزي على الجميع بالتساوي، فلا يوجد تمييز عرقي، و الدستور هو القانون الأساس و هو يحظى بقبول الجميع.

و تتألف السلطة القضائية في ماليزيا من:

1- **المحكمة العليا:**

و هي أعلى محكمة في السلم القضائي الماليزي، و ليس للمحكمة اختصاص بمراجعة دستورية للقوانين إنما تختص بموجب المادة الثانية من الفصل التاسع من الدستور بالنظر في نقض الأحكام الصادرة عن المحاكم الدنيا، و تقديم آراء استشارية قانونية "و أي اختصاصات أخرى يحددها القانون".

2- **يلي المحكمة العليا محكمتان رفيعتان**إحداهما تقع في شبه جزير ة الملايو، و الأخرى في "صباح" و"سروالك".

3- **المحاكم الدورية:**تقع في المراكز الحضرية و الريفية الرئيسية

4- **محاكم الجنح:**و لها سلطة قضائية في الأمور المدنية الجنائية البسيطة.

و يعد قاضي التحقيق بمثابة السلطة القضائية، و يتم تعيين رئيس محكمة الاستئناف و قاضي قضاة المحاكم العليا و قضاة المحكمة العليا و قضاة المحكمة الفيديرالية من قبل الملك، بناء على اقتراح رئيس الوزراء بعد استشارة مؤتمر الحكام.

تعيين القضاة من قبل الملك أو رئيس الوزراء تجعل للسلطة التنفيذية هيمنة على السلطة القضائية من خلال التأثير في أحكام القضاء، و هذا يؤدي إلى إضعاف مبدأ استقلالية القضاء.

الفرع الثاني: الحياة السياسية في ماليزيا

يتولى صنع الحياة السياسية في ماليزيا جهات رسمية متمثلة في الثلاث سلطات: التنفيذية،التشريعية والقضائية و غير رسمية متمثلة في الأحزاب السياسية، جماعات الضغط و الرأي العام الماليزي، حيث إن مشاركة هذه الجهات غير الرسمية في الحياة السياسية يجعل لها دورها الرقابي على عمل الجهات الرسمية، للضغط عليها لتنفيذ القرارات للصالح العام كنوع من العدالة و المساواة بين المواطنين و تجنب الفساد، و بذلك فهي تساهم في تعزيز الحكم الرشيد في ماليزيا الذي بدوره ساهم في تحقيق التنمية في ماليزيا.

أولا:الأحزاب السياسية

يمكن رصد دور الأحزاب السياسية الماليزية في صنع السياسة الخاصة من خلال تتبع دور الحزب الحاكم "التنظيم القومي المتحد للملايا" (الآمنو)، و كذلك دور الأحزاب السياسية المعارضة، بالنسبة للحزب الحاكم، فإنه يحكم ماليزيا منذ الاستقلال بالائتلاف مع الجبهة القومية التي تضم مع الآمنو عددا من الأحزاب السياسية والآمن هو أكبر الأحزاب السياسية الماليزية منذ الاستقلال، و قد شكل الحكومة منذ الاستقلال، و له حاليا 109 مقعدا في مجلس النواب البالغ عدد أعضائه 219 عضوا.

أما بالنسبة لأحزاب المعارضة،فإنها تعمل إما من داخل مجلس النواب أو من خارجه، فمن داخل المجلس هناك زعيم للمعارضة، و هو زعيم الحزب الحاصل على ثاني أكبر أغلبية في المجلس بعد الحزب الحاكم، بالإضافة إلى عدد من الأحزاب السياسية المعارضة، و يعتبر ليم كيت سيانج زعيم حزب العمل الديمقراطي، و هو زعيم المعارضة في مجلس النواب، و يعمل بجانبه عدد أخر من الأحزاب المعارضة أهمها الحزب الإسلامي الماليزي، و حزب عدالة الشعب، بالإضافة إلى عدد من المستقلين[1].

إن المميزات التي ذكرت لهذا النظام لا تعني أبدا أنه نظام مثالي أو أنه صالح للتطبيق في المجتمعات الأخرىل هو كغيره من النظم الوضعية لا يخلو من السلبيات و الانتقادات أيضا، ففي ظل هذا النموذج قد تستثنى الأقليات أو بعض فئات المجتمع من التمثيل العادل، على عكس ما هو الحال في الديمقراطيات التي تتبنى هذا النظام و لكن وفقا لقاعدة التمثيل النسبي، علاوة على ذلك، فإن النظام قد يساعد أحيانا على تطوير الأحزاب القائمة على أسس و روابط اثنية أو إقليمية، كما أنها تساعد على إيجاد مناطق يسيطر عليها حزب سياسي واحد أو يحتكر فيها معظم مقاعد البرلمان،كما تهمل أحيانا أعدادا كبير ة من الأصوات في مثل هذا النموذج والأمر الآخر هو أن هذا النظام في بعض الحالات لا يستجيب للتغيرات في الرأي العام، و في هذا السياق وجهت بعض الانتقادات للحكومة الماليزية، و معظم هذه الانتقادات جاءت من الدوائر الغربية، و حجتهم في ذلك هو أن الديمقراطية الكاملة تتطلب وجود شروط ثلاث: منافسة سياسية واسعة، و مستوى عال من المشاركة السياسية، و حريات سياسية و حزبية،ووفقا لهذه المعايير فإن البعض يرى أن ماليزيا دولة "شبه ديمقراطية"...

و بدأت المعارضة الماليزية تدخل في الساحة السياسية بقوة و أصبح لها تأثير، و ذلك من خلال عدد المقاعد المتزايد الذي تحصل عليه في الدورة البرلمانية السابقة و الحالية، و هذا يعطيها القدرة على التأثير

[1]- سعيد عوض جابر، السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، مصر، 2007،ص60-61.

في القرار السياسي، مما يعود بالتفع على المشهد السياسي الماليزي من خلال عدم تفرد الحزب الحاكم في السلطة، و هذا يؤهل ماليزيا للمزيد من الشفافيةو المشاركة مما يعزز الحكم الرشيد.

ثانيا: جماعات المصالح(الضغط)

المجتمع المدني المتطور لايقتصر العمل العام على الأحزاب السياسية، و إنما يشركها فيه تنظيمات المجتمع المدني كافة، بما في فيها النقابات، و الاتحادات، و منظمات حقوق الإنسان، و تجمعات أساتذة الجامعة، أو ما يطلق عليه جماعات المصالح، و هذه الجماعات تسعى إلى التأثير على السياسة العامة بطريقتها و تلعب دورا هاما و مؤثرا في الحياة السياسية، ذلك أن الفرد المهتم سياسيا يميل إلى المشاركة في النشاط الجماعي الذي تزاوله جماعات المصالح للحصول على مكاسب من خلال التأثير على عملية صنع السياسات و القرارات الحكومية[1].

و من أجل ذلك، تلجأ هذه الجماعات إلى استخدام مختلف الوسائل المؤثرة من إصدارات م ندوات و محاضرات و استخدام الصحف و الإذاعات و التلفزيون، و كل ما استجد من تقنيات، إلى أن تصل بتعبئتها للرأي العام إلى مرحلة متقدمة من التأثير الخطير في أصحاب القرار، يتم أثنائها استخدام ما يسمى بالضغط الجذري أي قيام عامة الجماهير بعملية الضغط المباشر على الحاكم، للرضوخ لمطالبها المعلنة و الخفية، نهامي 2015 نت.

و مثال على ذلك (و نتيجة لذلك فقد وجد حزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة نفسه محاصرا بين جماعات الضغط الإسلامية التي تطالب بتحويل نظام البلاد إلى شيء أشبه بنظام طالبان، و الأصوات المتصاعدة من جانب المنتقدين الدوليين الذين لا يمكن تجاهلهم، و ذلك لأن الحزب إلى كل المؤيدين المتطرفين و المستثمرين الأجانب حتى يتمكن من البقاء في في السلطة، إن إيجاد التوازنبين هذين المعسكرين أصبح أمرا متزايد الصعوبة بالنسبة لحزب المنظمة الوطنية الماليزية المتحدة، فالآن أصبح للسياسة الإسلامية حياة قائمة بذاتها، و لكن المعارضة سوف تضطر أيضا إلى تحديد الدور الذي يلعبه الدين في ماليزيا، إن كانت راغبة في الحصول على أي فرصة لتشكيل الحكومة) محمد نت.

و قد جوبه موقف حزب المنظمة الوطنية الملاوية المتحدة بردود فعل غاضبة من أحزاب المعارضة و منظمات حقوق الإنسان، حين أكد عبد الرازق عزمه على تعزيز قانون الفتنة بإدخال بنود تؤكد قداسة الدين الإسلامي واحترام الديانات الأخرى و معاقبة المحرضين على انقسام البلاد، خاصة الدعوة إلى انفصال

[1]-تامر الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات، ط1 الأردن: دار مجدلاوي، 2009 ص124.

ولايتي صباح وسرواك شرقي البلاد، و اتهمت بعض الأحزاب رئيس الوزراء بالرضوخ لضغوط اليمين المتشدد في الحزب الحاكم ضد العرقيات الأخرى، بينما يرى كثيرون من قادة آمنو محاولات استقطاب ديني تستهدف عامة المسلمين في البلاد. غلاوي 2014.

إذا جماعات المصالح يمكن أن تكون أحزاب سياسية أو جمعيات أو مؤسسات أو مستثمرين يحاولون الضغط على الحكومة لاستقطابها لتنفيذ أهداف خاصة فيهم و يستغلون هذا من خلال قدرتهم على التأثير على الرأي العام من خلال قوتهم في الشارع، أو قوتهم السياسية، أو وضعهم القانوني أو قدرتهم في التأثير باقتصاد البلد[1].

و مما سبق نستنتج أن الأحزاب السياسية عن جماعات المصالح بل الأحزاب تعمل من أجل الصالح العام، لأن شرعيتها تأتي من خلال ثقة الجمهور فيها،و تسعى بذلك للوصول للحكم، بينما جماعات المصالح تقوم بالعمل و الضغط من أجل خدمة أهدافها و مصالحها الشخصية، و لكنها لا تسعى للوصول للحكم.

ثالثا: الرأي العام

يعرف "مينار" الرأي العام بأنه" مجموعة الاتجاهات و المشاعر التي يكونها قطاع كبير من الناس في مسألة هامة و في فترة معية تحت تأثير الدعاية"، و يعرفه "كي" بأنه " الآراء التي يعتنقها بعض الأشخاص و تجد الحكومة أن من الحكمة اتباعها"، و يختلف تأثير الرأي العام عموماباختلاف طبيعة النظم السياسية، و لا يقتصر تأثير الرأي العام على المسائل المركزية و في الأوقات غير الاعتيادية و إنما يمتد ليشمل ما يسمى بمزاج السياسية الخارجية،و على الرغم من أن الضرورة و الحكمة تقتضيان، في أوقات التوتر و الأزمات إلى عزل صنع القرار عن مطالب الرأي العام، بيد هذا لا ينفي أن للرأي العام كقوة سياسية داخلية، تأثيرا كامنا و شبه مستمر في السياسة الخارجية، و في العلاقات الدولية.

و في نقاشات صنع السياسات العامة يتم إهمال الرأي العام لمصلحة الدور الذي تلعبه الأجهزة التشريعية وجماعات المصالح و الأحزاب و غيرهم من المشاركين المؤثرين، و ذلك للاعتقاد بأن الدور الذي يلعبه المواطن ليس خطيرا بالمقارنة مع الأدوار التي تلعبها الجماعات الأخرى، و لكن هذا التصور ليس صحيحا، لأن الرأي العام قد يكون له دورا مهما في تحريك عجلة صنع السياسات عامة.

[1]- عبد الإله التهامي، "جماعات الضغط مدبر فعلي للشأن العام المحلي و الوطني"، متوفر على الرابط: http://chamalnews.com/news422html .

الرأي العام ليس له قيمة أو دور في المشهد السياسي للدول التي تمتاز أنظمتها بالدكتاتورية، و لكن في الدول الديمقراطية يعتبر لاعبا أساسيا في المشهد السياسي و له تأثير فعال على اتجاه سير القرارات، و ماليزيا كدولة تتمتع بنظام برلماني، فإن الرأي العام له دور كبير و تأثير فعال، حيث إن كلا من الحزب الحاكم و المعارضة يحاول تجنيده لصالحه لتمرير سياسات معينة، فالشعب الماليزي شعب متعلم يستطيع أن يحدد اتجاهه.

الرأي العام له دور مهم جدا و فعال في الحياة السياسية في ماليزيا، و أهميته تأتي من تأثيره على صناع القرار و قدرته على تغيير أي قرار سياسي أو اقتصادي، حيث إنه هناك انتخابات دوريا تتم، فلذلك تجد الأحزاب السياسية تحاول أن ترضي الرأي العام الماليزي لاستقطابه من أجل الحصول على ثقة الجمهور لاكتساب شرعية و الوصول للحكم، و جماعات الضغط تستغل قدرتها على الضغط على الجمهور و الرأي العام من أجل الحصول على مكاسب خاصة[1].

و تمر عملية صنع السياسة العامة في ماليزيا بعدة مراحل منها الخطابة (الرأي العام): و تقوم جماعات المصالح و الأحزاب السياسية في هذه المرحلة بإصدار و نشر بيانات و إعلانات علنية حول عوامل ضعف أو قوة الخطة السياسية في إعداد الرأي العام بشأن ما هو مطلوب تحقيقه في السياسات العامة الحكومية[2].

الفرع الثالث: القيم السياسية السائدة في ماليزيا

ساهم انتشار القيم السياسية بين الماليزيين بشكل كبير في الاستقرار السياسي و السلاسة في التعاملات، مما هيأ جو من التفاهم بين الحكومة و الأحزاب و المواطنين و منظمات المجتمع المدني، بعيدا عن العنف و الفوضى، و أصبحت المصلحة العامة العامة هي التي تحدد طبيعة العلاقات بين المنظومة السياسية، مما أدى لتعزيز ثقافة الحكم الرشيد، فأصبح هناك استقرار ساعد في عملية التنمية.

أولا: التعريف بالقيم

يختلف الكثير من العلماء في تحديد تعريفاتهم للقيم، كل حسب إطاره المرجعي، و بحسب نظرتهم لموضوع القيم، فيرى البعض ان القيم مقياس او معيار للحكم على اشياء،وذلكلأن القيم تعطي الانسان القدرة على

[1]-خزرجي، نفس المرجع السابق، ص126.

[2]-سعد التميمي، 'السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، 2008، ص10.

المفاضلة،و التعرف على ما هوحسن أوقبيح،و هي متفق عليها بين أفراد المجتمع و يولونهااحتراما عميقا و يحرصون على توارثها.

وهذه الدراسة سوف تستعرض بعض التعريفات التي تناولت مفهوم القيم:

يؤكد "ماكرجي" أن القيمة مجموعة أهداف متفق عليها اجتماعيا، و هي توجد في المجتمع من خلال عمليتي التعليم و التنشئة، و يرى "محمد الهادي عفيفي" أن القيمة هي مجموعة من الأهداف و المثل العليا التي تواجه الإنسان سواء في علاقته بالعالم المادي أو الاجتماعي أو السماوي، و ينظر إبراهيم الشافعي إلى القيمة أنها مجموعة من المعايير و المقاييس المعنوية بين الناس، يتفقون عليها فيما بينهم، و يتخذون منها ميزانا يزنون به أعمالهم، و يحكمون بها على تصرفاتهم المادية و المعنوية، و يرى "حامد عمار" أن القيم هي إحدى مكونات النسق الاجتماعي، فهي تمثل ضوء المرور و المؤسسات تمثل الأعمدة، و العادات و التقاليد هي استجابة منظمة، و سلوك يصطلح عليه في قواع السير و المرور.

- يؤكد "بارسونز" على أن القيم عنصر لنسق رمزي مشترك يعتبر معيارا أو مستوى للاختيار بين بدائل التوجيه التي تظهر في المواقف المختلفة، فالقيم عند بارسونز تمثل محورا من محاور واقعية السلوك، كما وصف بارسونز القيم بأنها أنماط ثقافية شاملة ذات جذور في التقاليد الدينية و هي بذلك تظل محافظة على استقرارها[1].
- كما تعرف القيم بأنها "مجموعة من الأحكام المعيار ية المتصلة بمضامين واقعية يتشربها الفرد من خلال انفعاله و تفاعله مع المواقف و الخبرات المختلفة، و يشترط أن تنال هذه الأحكام قبولا من جماعة اجتماعية معينة حتى تتجسد في سياقات الفرد السلوكية أو اللفظية و اتجاهاته و اهتماماته.

- القيم هي مجموعة من المبادئ تعمل على احترام الإنسان لذاته و للآخرين، و تكون الوازع النفسي لديه والذي يمنعه من الانحراف و ذلك بصياغة سلوكه و تصرفاته في إطار محدد، يتفق و ينسجم مع المبادئ و القواعد التي يؤمن بها بقية أفراد المجتمع.

[1]-بركو مزوز، "القيم عند أطفال الشوارع من خلال عنف لغة الخطاب، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر: 2013 ص85.

- وقد عرف "أبو العينين" القيم بأنها: "مجموعة من المعايير و الأحكام تتكون لدى الفرد من خلال تفاعله مع المواقف و الخبرات الفردية و الاجتماعية بحيث تمكنه من اختيار أهداف و توجهات لحياته يراها جديرة لتوظيف إمكانياته، و تتجسد في القيم من خلال الاهتمامات و الاتجاهات أو السلوك العملي أو اللفظي بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.
- أما "لجنة القيم و الاتجاهات" التي شكلتها وزارة التربية و التعليم الأردنية عام 1980م فقد عرفت القيم كما يلي: "القيمة معنى و موقف و موضع التزام إنساني أو رغبة إنسانية، و يختارها الفرد بذاته للتفاعل مع نفسه و مع البيئة التي يعيش فيها، و يتمسك بها."

و يتبنى الباحث تعريف أبو العينين للقيم حيث أن القيم تتشكل من خلال تجارب الفرد في الحياة و المواقف التي يمر بها، مما تنعكس على تصرفاته و أقواله[1].

ثانيا: القيم السياسية

يقصد بالقيم السياسية اهتمام الفرد و ميله للحصول على القوة،فهو شخص يهدف إلى السيطرة و التحكم في الأشياء في مختلف نواحي الحياة. عبد الكافي.

و يرى "فيليب برو": تتكون الثقافة السياسية من مجموعة معارف و معتقدات تسمح للأفراد بإعطاء معنى للتجربة الروتينية لعلاقتهم بالسلطة التي تحكمهم، كما تسمح لكل منهم بتحديد موقعه في مجاله السياسي المركبوذلك من خلال تعبئة حد أدنى من المظاهر، الواعية أو غير الواعية، التي ترشده في سلوكه كمواطن على سبيل المثال، أو في سلوكه كناخب، أو مكلف بدفع ضريبة ....إلخ.

و يعرف لوشيان الثقافة السياسية:" بأنها عبارة عن مجموعة الانطباعات و الأحاسيس و التوجهات و المسلمات التي تضفي الثبات و الاستقرار على السلوك السياسي، و تتضمن الثقافة السياسية أمورا أخرى كالمثل والأعراف السياسية بالإضافة إلى التراكم التاريخي و التجارب السياسية الخاصة بالأفراد، فالثقافة السياسية كما يرى لوشيان باي هي أولا نتاج لتاريخ المجتمع، و هي ثانيا محصلة لخبرات أفراد المجتمع المكتسبة عبر عمليات التنشئة الاجتماعية (صقر،2010: 24).

فالقيم السياسية و المعتقدات في أي مجتمع، ما هي إلا تلك التي تهتم بالتنظيمات السياسية العامة و مكانة الفرد داخل العملية السياسية، فعلى المستوى العام فإن القيمة التي يضيفها الأعضاء على الوحدة السياسية

[1]-مصطفى نادية و آخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، مصر: دار النشر للثقافة و العلوم 2010، ص425.

الشاملة هذه، تنعكس على البناء العقائدي الذي في بعض الأحيان يأخذ شكل المتدرج في اعتماده على وضع الوحدات داخل الهيكل العام (الأسرة، القبيلة، الأمة).

ويرى الباحث أن القيم السياسية هي مجموع الاتجاهات والمعتقدات التي تحكم وتنظم السياسة في البلد

ثالثا: القيم السياسية السائدة في ماليزيا

1:حب الوطن و الانتماء

حب الوطن و الانتماء له قيمة تحاول كل المجتمعات أيا كانت تعميقها، و بثها في نفوس كافة الناس، من أجل تدعيم قيم الانتماء و الارتباط بين الإنسان والأرض، و بين الإنسان و أبناء الوطن و نظامه السياسي، فحب الوطن و الاهتمام بخير الوطن أو بمصلحته و رفاهيته يؤدي إلى التضحية في سبيله و من أجله، و السعور بالانتماء و التلاقي مع أهدافه و الشعور القومي نحو الوطن و حبه، و الاعتزاز به و الدفاع عنه[1].

كما أن حب الوطن و الانتماء أيضا هو العامل المشترك الذي يجمع عليه جميع الأعراق و الطوائف و المذاهب في الوطن الواحد رغم الاختلاف في العبادات و التقاليد، و هي التي تعطي الحافز للمواطنين بالتجذر في الأرض و الدفاع عنها إذا تعرضت لخطر ما سواء من خارجها أو من داخلها، و هي المقياس الذي يحدد مدى إخلاص المواطن أو المسؤول لبلده، و هي الدافع التي من أجلها تجعل المواطن يعطي بدون مقابل.

إن الشعب الماليزي اعتبر مقاومته للاستعمار مصدر إلهام و شحذ لهمته من أجل التحرر و التطور و التقدم وقد أدرك القادة السياسيون هذه الحقيقة و وظفوها لخدمة المصالح العليا، و خلال أقل من ثلاثة عقود تحولت ماليزيا من بلد زراعي فقير إلى نموذج دولة مصنعة، حيث تعد من أكبر الدول المصدرة لأشباه المواصلات "الشرائح الإلكترونية" –ميزة عصر التقنية الراهن-، و ذلك كله عبر حشد الروح القومية -القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية- لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يلتقي الجميع حول وعي واحد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي. لطقي بدون 16.

و تعد قيمة حب الوطن و الانتماء من أهم القيم السياسية، التي إذا استطاعت الدولة غرسها في الشعب فهي تصل بهم إلى التجرد، و دفع كل طاقات أبنائها لتصب في مصلحة الدولة و دفع عجلة الدولة إلى التقدم والازدهار، و ماليزيا كدولة فهمت المراد من هذه القيمة و استطاعت أن تجيرها في مصلحة ماليزيا الأم

[1]-مولود طبيب، علم الاجتماع السياسي. ط1. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007، ص 184-185.

و الابتعاد عن العمل للمصلحة الشخصية و بهذا استطاعت أ، تستغل كل طاقات أبناء الشعب لكي يصل الجميع للهدف الأول، ألا و هو الوصول لماليزيا دولة إنمائية.

2:القيم الدينية

تتنوع مصادر القيم فثمة من رأى أن العقل مصدر أساس القيم،و ذهبت فئة ثانية أن المجتمع المصر الأول للقيم، بينما أكد آخرون أن الدين هو المصدر الأساسي للقيم و الإسلام كرسالة خاتمة لرسالات السماء مصدرا أساسيا للقيم، نظرا لأنه جاء لهداية الإنسانية، و متمثلا بمنهج من بعثه الله لإصلاح مفاسد البشرية، لهذا فالدين المصدر الرئيسي للقيم و محك صلاحيتها، و القيم التي يجد الناس أصلا في الدين قبلوها، و يرفضون التي تتعارض مع تعاليم الدين التي تبلورت قيمه حول الأخلاق في الدرجة الأولى مثل العمل الصالح، و التعاون و الإخاء، و المحبة، و الصدق، و الإيثار، و التضحية، و المساواة، و الطاعة، و التسامح[1].

على أية حال، هناك قدر كبير من الوئام بين الأعراق الثلاثة تامكونة للشعب الماليزي: الملايو (حوالي 50% من السكان) و يدين معظمهم بالإسلام، و الصينيون و يدينون بالبوذية، ثم الهنود و معظمهم هندوس و بما أن نسبة ما يزيد على 60% من الشعب الماليزي مسلم، فإن الثقافة الإسلامية تدعم مجموعة من القيم التي رجحت الكفة التنمويةلصالح الماليزيين، كالصدق و الإخلاص و الرعاية الأسرية و غيرها، خاصة إذا علمنا أن الإسلام يدعم الأخلاق التنموية كإجادة العمل كما في قوله صلى الله عليه و سلم و عند البيهقي بسند حسن (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملا أن يتقنه) (أخرجه أبو يعلى و الطبراني في الأوسط 891، و قد صححه الألباني في الصحيح)، و كذلك التركيز في القرآن الكريم على عمارة الأرض عمارة إسلامية خالية من الإفساد و ذلك باستخلاف الإنسان فيها كما في قوله تعالى "إني جاعل في الأرض خليفة" (البقرة:30)،بل الأمر أكثر شدة عندما ركز الإسلام على أن الإنسان مطالب بالعمل النافع حتى آخر لحظة من حياته "إن قامت الساعة و في يد أحدكم فسيلة، فإن استطاع ألا يقوم حتى يغرسها فليغرسها" الحديث (رواه أحمد، و البخاري في الأدب المفرد و صححه الألباني في الجامع 1424).

و يرافق ذلك تسامح اجتماعي و ديني، فتاجميع يحترمون دستور البلاد الذي يؤكد أن الإسلام الدين الرسمي للدولة، و أن الوحدة الوطنية و الأهداف القومية هي التي تجمع بين فئات الشعب المختلفة في تعاون و انسجام و بالتأكيد هذا التسامح و الوئام أسس أرضية صلبة للاستقرار السياسي و النمو الاقتصادي، و كان عنصرا جذابا في الاستثمارات الأجنبية .

1- مصطفى نادية و آخرون،نفس المرجع السابق، ص428.

و لكن لابد من الإشارة إلى أن الدولة ساهمت بنصيب وافر في ترسيخ دعائم هذا التسامح، فقد شهدت البلاد أحداثا دامية في 1969م بين الملايو المسلمين و الصينيين البوذيين و لكنها كانت درسا مفيدا أفضى إلى احترام السلطة، و وضع بنود الدستور الدائم و احترامه، و قامت الدولة بتأييد كل الإجراءات التي رسخت العقد الاجتماعي الجديد بحيث صارت السلطة السياسية للملايو -أصحاب الأرض- مع فتح باب المشاركة الاقتصادية للجميع و المساواة أمام القانون، مع وجود تمييز محدود تم باتفاق الجميع لصالح الملايو[1].

و حول التاكيد على دروس الاسلام في دفع عملية التنمية في ماليزيا منذ تاسيس الدولة اكد ذلك "انور ابراهيم" نائب رئيس وزراء ماليزيا السابق و "عبد العز يز التويجري" الامين العام للمنظمة الاسلامية للتربية و العلوم و الثقافة السابق، حول اسباب نهظة الدول الاسلامية في جنوب شرقي اسيا و كاندونيسيا و ماليزيا مقابل التخلف النسبي لمعظم الدول الاسلامية في جنوب و غربي اسيا، اذ يرى كل من هاتين الشخصيتين ان كل من ماليزيا و أندونيسيا نجحتا لأنهما اكثرهما قربا الى المفهوم الحقيقي للاسلام الذي يقوم على المرونة و الاعتدال و الوسيطة و تركيزها على بناء نظام سياسي يتفق مع الاسلام و يتأسس على التنمية و الديمقراطية و الشورى.

اذا القيم الدينية ساهمت بشكل كبير في الاستقرار السياسي في ماليزيا، الذي يعد عاملا أساسيا في احداث التنمية، فالقيم الدينية المبنية على الفضيلة، و التسامح، و احترتم الغير قلصت من حجم الجريمة، و هذه القيم مستمدة من الدين الاسلامي حيث انه يعتبر هو الدين الرسمي في البلاد، و قد عزز هذا الطرح رئيس الوزاراء "مهاتير محمد"،الذي اكد في كل المحافل على اعتزازه باسلامه، و يظهر في دور في الاسلام في التنمية عندما اعلن اسلمة التنمية، و هذا بدوره يؤدى الى تفرغ الحكومة في بناء الدولة و دفع عجلة التنمية الى الأمام.

3:تدعيم الثقة بالنظام السياسي

يعتبر عنصر الثقة او الشك في الحكومةواحدا م عناصر الثقافة السياسية لأي مجتمع، و يتوقف مدى ثقة الافراد او شكهم في الحكومة على عاملين:

أ- هو طبيعة سلوكهم حيال هذه الحكومة، فإذا اهتمت الحكومة برفاهيتهم و حل مشكلاتهم فمن المتوقع أن يثقوا فيها و بالعكس.

[1]- عبد الحليم البراك، للأبعاد القيمة و تأثيرها على الإدارة الماليزية، 2003، متوفر على الرابط:
.http://aljsad.org/showthread

ب- إذا ما كانت العلاقات بين الأفراد يحكمها الشكل أم الثقة المتبادلة، فانخفاض مستوى الثقة في العلاقات الاجتماعية من شأنه أن يعمق الشك في الحكومة، و العكس صحيح. و مع ذلك، فإن الثقة المطلقة في النخبة الحاكمة تؤدي إلى خلق علاقات سياسية غير ديمقراطية، يمكن أن تقود بدورها إلى قصور في أداء النظام السياسي، و بالمثل فإن الشك المطلق في الصفوة الحاكمة كفيل بعرقلة العمل الاجتماعي، حيث يصعب في هذه الحالة بناء تنظيمات سياسية فعالة.

إن الثقة في النظام السياسي تأتي من قدرة هذا النظام على الإستجابة لتلبية حاجات المواطنين، و هذه الثقة يتم معرفتها عند الإنتخابات، و ماليزيا قد منحت الثقة للحزب الحاكم منذ الاستقلال، و هذا واضح من مدى النمو الذي حققه هذا التيار في البلاد و الوصول بالمواطن إلى حالة من الرفاهية.

و في نفس السياق يقول الدكتور محسن صالح: "و لأن التكوين الطائفي و العرقي في ماليزيا كان شديد التعقيد و الحساسية، فقد ارتأت القيادة السياسية أنها بحاجة إلى استقرار سياسي و أمني و اجتماعي، و إلى توفير البيئة المناسبة للتمكن من تحقيق نمو اقتصادي تستفيد منه كافة شرائح المجتمع و إن بدرجات متفاوتة، و كانت القيادة تعلم أنها لن تحقق أهدافها إلا بشكل نسبي، و لن تحصل على الرضا التام من كل الأطراف أو من أي منها، و لذلك اعتقدت أنها لن تستطيع العمل الفعال المنتج إلا في أجواء تكون فيها واثقة من صلاحياتها، و محمية من المعارضين و الخصوم، و قد تكرست هذه الاتجاهات بعد أحداث 1969، حيث رأى تون عبد الرازق الذي تولى رئاسة الوزراء سنة 1970، أنه لابد من تخفيف درجة الاحتقان العرقي، من خلال تخفيف المنافسة السياسية، فعمل على توزيع التحالف الحاكم، لحيث يضمن أغلبية ثلثية مريحة له في البرلمان، كما قوى على صلاحيات السلطات المركزية، و قد اتبع "مهاتير محمد" سياسة تقوية السلطات المركزية و تركيز الصلاحيات بيد رئيس الوزراء.

و من المعروف في شرق آسيا و في ماليزيا على وجه الخصوص احترام الكبير و تقديره هذا من جانب. و هذه القيمة المعنوية انعكست على أسلوب التعامل مع السلطة، فالسلطة على مختلف مستوياتها تحظى باحترام الجميع، و بالتالي فالقانون يحكم الحياة العامة و يحقق تجاوب مع الناس مع سياسات الدولة و عدم معارضتها أو تعويقها. و من جانب آخر، فالدولة تبادل المواطن هذا الاحترام من خلال: رعاية مصالحه، و كفالة حقوقه الأساسية، و السعي الدؤوب لترقية أداء الحكومة.

4:قيمة العدالة و المساواة

تعتبر العدالة من أهم المفاهيم الاسلامية التي جاء القران المجيد بها، و هي أعلى القيم الاسلامية، فلا يحقق توحيد الموحد اذا لم يتصف بالعدل ولا يتحلى باتزكية الا اذا اتصف بالعدل، ولا يمكن ان يقام العمران

في الارضبدون العدل، و لذلك فقد اعتبر علماء الأمة و مفكروها العدل اساسا للملك و قوام الحضارة و دعامة العمران و قاعدة كرامة الانسان، و لقد أشاد القران بالعدل و أمر به فبي ايات عديدة فقال تعالى:"ان الله يأمر بالعدل و الإحسان"(النحل:90)، فالإنسان لا يستطيع أن يحيا بكرامة بدون العدل، و المساواة هي العدل الاجتماعي لجميع المواطنين(رجالا و نساء)وفتكون لديهم الفرص الحياتية لتحسين أوضاعهم، مع وضع سياسات ذات أولوية لاستهداف تحسين أوضاع الفئات المحرومة من أجل ضمان إشباع حاجاتهم الأساسية و ضمان أمنهم المجتمعي، فالمساواة تستعمل استعمال العدل و أن العدل يستعمل استعمال المساواة[1].

رأت القيادات الماليزية المتعاقبة، ان وجود تمييز عرقي موجه ضد العرقية الأكبر و الأكثر أصالة في البلاد، يعني حتما عدم امكانية قيام أمة ماليزية بالعنى الصحيح، و بالتالي استحالة تحقيق التنمية و التقدم، في غياب العدالة العرقية في ماليزيا سومي 2009: نت.

كما رأت الحكومة الماليزية، أن دورها في تحسين أوضاع المالاي، لا يجب أن ينتهي إلا إذا وصل المالاي، إلى نفس المستوى الاقتصادي والثقافي و التعليمي لغيرهم (المرجع السابق).

و في مجال التنمية المادية عملت ماليزيا على تحقيق العدالة في الولايات كلها، بحيث لا يتم تنمية منطقة على حساب أخرى، فازدهرت مشروعات البنية الأساسية في كل الولايات، كما اهتمت بتنمية النشاطات الاقتصادية جميعها، فلم يهمل القطاع الزراعي في سبيل تنمية القطاع الصناعي الوليد او القطاع التجاري الاستراتيجي و انما تم امداده بالتسهيلات و الوسائل التي تدعم نموه، و تجعله السند الداخلي لنمو القطاعات الأخرى.

و في نفس السياق، استطاعت الحكومة تحقيق التوازنبين حماية حقوق المسلمين و حماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة التكوين العرقي الديني المتنوع في المجتمع الماليزي، و قد سبق القول أن الإسلام دين الغالبية العظمى من الماليزيين، في حين يدين الغالبية العظمى للهنود بالهندوسية، و الصينيون يدينون بالكونفوشية، من حيث يعتبرونها نظام حياة، و طريقة عيش أكثر من كونها معتقدات دينية كما أكدت الحكومة على أهمية لغة المالاي كلغة قومية، و من ثم تبني إجراءات و سياسات لتعزيز وضع البهاس ملايو كلغة ماليزيا و أساس للوحدة القومية، و على الرغم من ذلك إلا أن الحكومة لم تقف أمام استمرار اللغات و اللهجات غير المالايوية في البلاد، و خير دليل على ذلك، استمرار المدارس الصينية و التأميلية،

[1]محسن صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي. ط1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2008، ص136.

و وجود صحف صينية و هندية و غيرها من المظاهر .لطفي.

هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتحول الحضري و التنمية الاقتصادية و جهود التحديث و العولمة، إذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثامنة في الفترة من (2001-2005) و التي ركزت على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الإيجابية كجزء من متطلبات التنمية في إطار رؤية 2020.

ولماتعد العدالة والمساواة قيمة سياسية تشعر المواطن بالأمن و الاستقرار (فالعدل أساس الملك)، فلا فرق بين ولاية و ولاية فهناك عدالة وشفافية في التوزيع حسب الحاجة، وبين مواطن ومواطن وبين حزب سياسي وحزب و بين مواطن و مسؤول فالكل متساو أمام القانون، فالمخطئ يحاسب و المجتهد يكافأ، مما يولد دافعية عن المواطن و تحفيز للعمل و البناء لصالح الدولة.

ونظرا لأن ماليزيا دولة متعددة الأعراق استطاعت قيادتها السياسية أن تكشف مواطن الخلل، و بالذات بعد الأحداث الدامية التي أوقعت عددا من القتلى و الجرحى نتيجة الخلافات العرقية عام 1969م، و وجدت حلول سريعة مبنية على العدالة و المساواة بين الأعراق المتعددة المكونة للمجتمع الماليزي، و نالت توافق و رضا المواطن الماليزي أيا كان عرقه أو ديانته، و ضربت نموذجا آخر يحتذى به في حين وقف الوزير "أنور إبراهيم" أمام القضاء للدفاع عن نفسه ضد الاتهامات المقدمة ضده، فبهذا شعر المواطن الماليزي بالراحة و الاطمئنان والأمان و تجرد الجميع من العرقية والحزبية و العائلية لصالح الدولة الأم، فحدثت التنمية خلال أعوام قليلة وأخذت تنافس الدول الصناعية المتقدمة.

المبحث الثاني:علاقة الاقتصاد الإسلامي بموضوع التنمية المستدامة في ماليزيا

المطلب الأول:السياسة الإقتصادية في ماليزيا

تعتمد السياسة الاقتصادية الماليزيا على النهج الاسلامي الذي يعتبر محور النشاط التنموي

أولا: مشروع الإسلام الحضاري: ديناميكية القيم الدينية و الحركيات الاجتماعية في تفعيل التنمية في ماليزيا(الحراك الديني-القيمي-الفكري على المستوى العملي)

يؤكد المسؤولون هناك على أهمية القيم[1]الحركية المجتمعية بصفة عامةوالأداء الاقتصادي بصفة خاصة و لا عجب أن تخصيص الخطة التنموية الماليزية لسنة 2020 فصلا كاملا تحت عنوان: Incucating moral and Ethicad Values in Business لأنه لايمكن فصل الاقتصاد عن القيم، و كما يرى Gunnar Myrdale أن الاقتصاد مشحون بالقيم Economics Is Value Loaded.فمن أهم الأسباب التي حققها هذا البلد ذو الأغلبية المسلمة، و الذي لا يتعدى سكانه 23 مليون نسمة، قدمت ماليزيا للعالم مشروع تنموي معاصر يجمع بين الحداثة و الإسلام، واستطاعت تحقيق معدلات نمو أبهرت الخبراء الاقتصاديين الدوليين، كما تجاوزت الأزمة المالية لسنة 1997 بنجاح كبير.

بالإضافة إلى الجهود التي بدلها رئيس الوزراء مهاتير محمد و التي تعتبر قيادة رشيدة و يعتبر بحق قائد التجربة الماليزية، و الذي تولى قيادة البلد منذ 1981، إلى تنحيه الطوعي عن الحكم سنة 2001، و قد عبر عن الخصوصية الثقافية لبلاده في كتابه "صوت آسيا"، إذ كتب قائلا:" إذا استطاعت آسيا أن تتمكن من المهارات الصناعية للغرب و تحتفظ في الوقت نفسه بقيمتها الثقافية فإنها ستكون في موقع يسمح لها بناء حضارة أعظم من أي حضارة عبر التاريخ"، ويشكل الإسلام القيمة الثقافية للأغلبية في مجتمعه، فإذا استطاعت ماليزيا أن توفق بين استيعاب التكنولوجيا الغربية وتطويرها في إطار الاحتفاظ بالقيم الثقافية الإسلامية، فإنها تكون قد حققت نموذجا فعالا للتنمية.

ويمكن القول أن التصور الذي قدمه مهاتير حول فكرة محورية مفادها أن نقطة البدء في عملية التنمية هي الانطلاق من واقع المجتمع المالزي مع الانفتاح على كل الأقطار والثقافات و السياسات التي يمكن أن تفيد هذا المجتمع. ويعد الإسلام أحدمكونات واقع المجتمع الماليزي و أحد التيارات التي يجب الإستفادة منها في تنمية المجتمع، ولكنه بالقطع ليس العنصر الوحيد، لذا نلاحظ أن حكومة ماليزيا لم تطرح بشكل محدد شعار

[1]- محسن صالح،نفس المرجع السابق، ص138.

"أسلمة المجتمع الماليزي" أو بناء دولة إسلامية في ماليزيا، حيث ركز مهاتير على أن الإسلام هو إطار مرجعي عام للتنمية لذلك فإن الحلول الواجبة لبلوغ نموذج تنموي ناجح لا يجب أن تتعارض مع المقاصد العامة للإسلاموالكنها أيضا ينبغي أن تتلائم مع معطيات الواقع العالمي والإسلامي، و أول تلك الحلول هو استيعاب التكنولوجيا الحديثة.

ويعتبر مهاتير أنه على المسلمين التمسك بالإسلام، لكن هذا التمسك ينبغي أن يكون بالأهداف والقيم العامة للإسلام وليس بنموذج معين أو تفسير بشري وحيد و جامد للدين و من ثم فإن التمسك بالإسلام يعني السعي لتحقيق أهدافه من خلال آليات لا تتعارض معها ويشمل ذلك الاستفادة من القيم الروحية و الأخلاقية لدى الشعوب الأخرى وفي مقدمتها الشعوب الشرق آسيوية، ومن أهم تلك القيم أخلاقيات العمل الآسيوية التي تقوم على العمل الجماعي و الانضباط الصارمو هكذا فإن مهاتير لم يتحدث عن بناء دولة إسلامية في ماليزيا لأنها لك تكن تتفق و معطيات التعدد العرقي و الديني و الثقافي في بلاده، لكنه تحدث عن بناء دولة حديثة تدقق الأهداف العامة للإسلام، وتجدي العيش مع الآخرين.

و كان مهاتير يرى أن أزمة الهوية تنبع من اعتبار المالاي لغيرهم بأنهم ضيوف يجب حسن ضيافتهم، ولكن لابد من اعتبارهم مواطنين وشركاء في الوطن، وبالتالي فبناء هوية جامعة في ماليزيا و تحقيق الوحدة الوطنية في مجتمع متعدد الأعراق يعتمد على قدرة ماليزيا على بناء رموز لها يلتف حولها الشعب بمختلف مكوناتهوكان أن أهم العوائق التي تقف وتحول دون بناء الوحدة في ماليزيا تتمثل في الفجوة الاقتصادية بين العرقيات.و الملاحظ في تجارب النهوض في أي بلد أو قومية أنها تسعى للإجابة على تساؤلين كبيرين، الأول:لماذا التخلف؟ ، و الثاني: كيف النهوض؟. ففي كتابه" معضلة المالاي في ماليزيا" انطلق من حقيقة أن الحكومة الماليزية لا يمكن أن تنجح في حل مشكلة المالاي مما لم يقتنع هؤلاء بأنهم في معضلة حقيقية، ومن هنا فالمالاي أمام خيار مصيري: إما أن يكونوا الأغلبية الفقيرة في دولة تسعى للنمو، وإما أن يعملوا ويجتهدوا للمشاركة في ثروة البلاد[1].

ورأى مهاتير أن انتهاج السياسة الاقتصادية الجديدة هي الخطوة الأولى في طريق تحقيق السلام والتجانس العرقيفي البلاد، و أن دور الحكومة الماليزية في تحسين أوضاع المالاي لا يجب أن ينتهي إلا إذا وصل المالاي إلى نفس المستوى الاقتصادي و الثقافي و التعليمي لغير المالاي في ماليزيا، ولذا فإن واجب الحكومة يكون في إقحام المالاي في الأنشطة الاقتصادية.

إن العقد الاجتماعي الذي استطاع الماليزيون تطويره، هو أحد عناصر نجاح التجربة، و أحد ضمانات

[1]-نفس المرجع السابق، ص273.

استمرارها. الاقراف بالتنوع العرقي و الديني، و الاعتراف بوجود اختلالات حقيقية في مستويات الدخل والتعليم بين فئات المجتمع، و التوافق على ضرورة نزع التناقضات و علاج الاختلالات بشكل هادئ وواقعي تدريجي. كل ذلك كان مدخلا لتوفير شبكة أمان و استقرار اجتماعي وسياسي. كان من الضروري وضع شروط لعبة يكسب فيها الجميع win-win Game. وقد أسهم وجود قيادات سياسية واعية ذات رؤى استراتيجية في تبني هذه "اللعبة" وترك اللعبة التي تقتضي وجود رابح و خاسر win-lose Game و التي كثيرا ما تكون نتيجتها أن الجميع يخسر Lose-Lose Game.

إن جوهر فكرة علاج الاختلالات منبا على تحقيق التعايش السلمي، وحفظ حقوق الجميع و المشاركة في المسؤولية وفي برنامج التنمية. و الفكرة مبنية على أساس وبادة أنصبة جميع الفئات، وعن بدرجات متفاوتة و حل مشكلة المحرومين من خلال عملية الزيادة و التوسع، وليس من خلال مصادرة حقوق الأخرين أو التضييق عليهم أي أن الفكرة مبنية على أساس تنمية متوازنة و تشاركية فعالة.

وقد طرح رئيس وزراء ماليزيا داتو سري عبد الله أحمد بدوي مشروعا لنهضة الأمة على هدي تعاليم الإسلام وذلك من أجل استعادة دور الحضارة الإسلامية، ويسمى هذا المشروع ب "الإسلام الحضاري (Civilization Islam/Islam hadhari)"و هو اصطلاح يقصد به المنهج الحضاري الشامل لتجديد الإسلام في ماليزيا ويستخدم كمحرك للأمة نحو التقدم و التطور و الريادة الإنسانية.

ويهدف هذا المشروع لتقديم الإسلام بمنظوره الحضاري باعتباره دينا يشمل كافة جوانب الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، ويلبي متطلبات الروح والبدن و العقل،ويعالج قضايا الفرد والجماعة و الدولة. كما يعرض هذا المشروع منهجا شاملا ومتكاملا للعمل بالإسلام على نحو يميزه عن مناهج الدعوة و العمل الإسلامي كالصوفية و الحركات الإسلامية السياسية، فضلا عن جماعات العنف و التكفير.

يعرف رئيس وزراء ماليزيا مشروع الإسلام الحضاري فيصفه بأنه:" جهد من أجل عودة الأمة إلى منابعها الأصلية، وا عطاء الأولوية للقيم و المعاني الإسلامية الفاضلة لكي توجه الحياة و ترشدها"، وقد حدد عشرة مبادئ و أسس لهذا المشروع و هي:الإيمان بالله وتحقيق التقوى و الحكومة العادلةو الأمنية و حرية استقلال الشعب والتمكن من العلوم والمعارف و التنمية الاقتصادية الشاملة والمتوازنة والأخلاق الحميدة والقيم الثقافية الفاضلة و حفظ حقوق الأقليات و المرأةو حفظ و حماية البيئة وتقوية القدرات الفاعلة للأمة.

ويحدد عبد الله بدوي الأسباب التي دفعته لطرحه هذا فيقول:" إن الإسلام الحضاري جاء لنهضة وتقدم المسلمين في الألفية الثالثة، ومن أجل المساعدة على دمجهم في الاقتصاد الحديث". كما أنه يصلح أن يكون الترياق للتطرف والغلو في الدين"، وذلك لأنه يشجع على التسامح و التفاهم والاعتدال و السلام".

وفيلد متعدد الثقافات والأعراق فإن الإسلام الحضاري يهدف[1]لمصلحة الجميع على اختلاف عقائدهم وأديانهم و أعراقهم، ويضيف:" من المؤكد أننا كمسلمين يجب أن نعامل غير المسلمين بالحسنى والإنصاف" مشيرا إلى أن هذا المشروع "سوف يؤدي إلى الامتياز والتفوق، وسيكون مصدرا للفخر و حدد سمات المجتمع الماليزي الذي يهدف هذا المشوع إليه بالأساس في ثمان سمات و هي: أنه يتحلى بالأفكار الوسطية و المعتدلة التي تساعد على تقوية بناء الأمة والدولة ويمتلك قوامه الأخلاق الفاضلة حتى يكون قدوة للناس جميعا ويتصف المجتمع الماليزي بالمسؤولية والجدية في أداء دوره وواجباته ترابط العلاقات بين أفراد المجتمع الماليزي والتي تستند على الثقة و الأخلاق الفاضلة و يتصف كذلك بالنظام و يحترم سيادة وحكم القانون و أن المجتمع الماليزي متحد الكلمة و متعاون ومتكافل فيما بينه و أن الدولة تطبق تعاليم الإسلام الحقيقي وتحقق المقاصد للشريعة الإسلامية و السمة الأخيرة هي أن الدولة رائدة وليست تابعة و ذليلة.

مظاهر الإسلام الحضاري وعناصر في رؤية رءيس وزراء ماليزيا فإن أهم مظاهر الإسلام الحضاري لعالمية لأنه يستمد روحه ومقاصده من الإسلام الذي هو رسالة للناس كافة و رحمة للعالمين المظهر الآخر هو الربانية لأن مصدرهالرئيسي هو وحي الخالق العظيم و لابد من ربط الناس بالله الخالق فهو ربانية الغاية والمصدر و المظهر الآخر هو الأخلاقية فالأخلاق الفاضلة ستؤدي إلى سلوك رشيد وعلاقات طيبة بين البشر و هي من أهم ما يدعو إليه مشروع الإسلام الحضاري وكذلك التسامح فهو مظهر من مظاهر الإسلام الحضاري و هو من أجل مجتمع يسودهالاستقرار والسلام والتعاون و التكافل مهما اختلفت الأعراق والمعتقدات وتفهم الآخرين و احترام معتقداتهم و ثقافتهم، ويرى أن المساند الأربعة لهذا المشروع هي التكامل و الوسطية و التنوع و الإنسانية.

1- **التكامل:**تتكامل فيه معارف الوحي مع علوم العصر، وتتكامل فيه الجهود من حيث تناوله لشؤون الفرد و المجتمع و الدولة.

2- **الوسطية:**يقوم المشروع على الاعتدال في منهجه، يعتمد على التدرج و اليسر في طريقة تطبيقه ومن خلال ذلك يكون التوازن بين مصلحة الأفرادو مصلحة الجماعة، و التواز ن بين متطلبات الروح و المادة وبين المثال و الواقع.

3- **التنوع:**من حيث مادته التي تغطي مجالات عديدة، و تهتم بمستويات مختلفة، كما تستوعب المتغيرات، و تأخذ من التجارب و الحكم البشرية النافعة.

[1]-نفس المرجع السابق ص 274.

4- **الإنسانية:** بمعنى أنه رسالة موجهة إلى الإنسان، و تهدف إلى رعاية مصالحه الضرورية والحاجية والتحسينية، وكفالة حقوقه الأساسية، و حفظ دينه و عقله ونسله وعرضه وماله.

الإسلام الحضاري هو مدخل لتجديد المجتمع المسلم، و يقدم منهجا جديدا و صحيحا لفهم الإسلام في الوقت المعاصر. وعليه فإن الإسلام الحضاري هو جهد لإعادة دور الحضارة الإسلاميةالتي تقوم على القرآنوالسنة و لا يمكن أن ينحرف عن العقيدة الصحيحة.

فالإسلام الحضاري يؤكد على تنمية الجوانب الحضارية التي تستند على العقيدة الصحيحة، كما يهتم بتحسين وتطوير نوعية الحياة عبر المعرفة و العناية بالجوانب الروحية و المادية. و هذا المشروع يتسق و يتناغم مع مبادئ الإسلام التي تشمل التنمية المراد تحقيقها لكافة القطاعات التكنولوجية و الاقتصادية و التعليمية و الصناعية و تشمل الجوانب الاجتماعية، الروحية، الثقافية، و المادية[1].

يولي مشروع الإسلام الحضاري أهمية خاصة لبناء الذات، فهو يركز على المعرفة و التعليم و المعرفة العقلية و النقلية، كما يشجع على معرفة و توظيف تقنية المعلومات، و المشروع لا يعني الإسلام التحرري بمعنى التحرر من القيود الأخلاقية أو التأثر بالغرب، و يغمض العين عن الجوانب السلبية في الحضارة الغربية. خاصة و أن مشروع الإسلام الحضاري يبدأ من أسفل إلى أعلى، و من القاعدة إلى القمة، و من الجمهور إلى القادة بطريقة منظمة و متدرجة و رفيقة، و بالتركيز على الأولويات حيث العبرة بالمعاني و المقاصد لا الألفاظ و العبارات.

فهي طريقة لعرض الإسلام بواقعية و عملية و عودة الأمة إلى مصادرها الإسلامية الأصيلة و مبادئها القوية. ويعطي مشروع الإسلام الحضاري مزيدا من الاهتمام لزيادة جودة الإنسانية لكل الناس بغض النظر عن أعراقهم و ثقافتهم و معتقداتهم.

إذا يركز منهج الإسلام الحضاري على التنمية و تشييد الحضارات وفق المنظور الإسلامي الشامل، و يكون بتكثيف الجهود من أجل رفع مستوى الحياة و المعيشة من خلال الإلمام و التمكن من العلوم و المعارف و التنمية الروحية و المادية، هذه الأسس تساعد على تحويل فكر المسلمين بصورة شاملة و منتظمة دون التأثر بعوامل قبلية أو حزبية، كما يتطلب هذا المنهج تغيير نظرة المسلمين للعالم. و بناء على ذلك يتم التركيز على مفاهيم معينة كالتي تتعلق بالحياة و العمل بوصفها عبادة، و مفهوم خلافة الإنسان لإعمار الأرض، و مسؤولية تحقيق التقدم و النجاح الحضاري في كل ميادين الحياة، و لا سيما تلك المفاهيم المتمشية مع مقاصد الشريعةمن أبرزها ما يركز على المحافظة على الدسن و العقل و النفس و المال و

[1]-نفس المرجع السابق، ص 275.

النسب، و العرض بالإضافة إلى بعض الأمور و الضرورية لحياة البشر، مثل تحقيق المحافظة على البيئة و كيان الأسرة و العدل و الأمن.

إن مشروع الإسلام الحضاري الذي تتبناه و تطبقه ماليزيا سيكون دليلا يثبت قدرتها على أن تكون نموذجا للدولة الإسلامية المتقدمة، و التي تسلك مسلك الوسطية كما يدعو إليه الإسلام، و هذا يتمشى مع السياسة الحالية للدولة و كذلك كتطلعات مستقبلية عام 2020 و سياسة تنمية الدولة و غيرها، و على هذا فإن الإسلام الحضاري يؤكد على قيم و مفاهيم التنمية العالمية التي لا تتعارض بأي شكل من الأشكال مع ظروف المجتمع المتعدد الأجناس[1].

السياسات التنموية الماليزية و مراحل تطورها:

انتهجت الحكومة الماليزية منذ استقلالها عن الاستعمار البريطاني عام 1957م، مجموعة من السياسات التنموية، و من هذه السياسات، سياسات طويلة الأجل، و سياسات قصيرة الأجل، و كان الهدف من هذه السياسات هو إعادة بناء المجتمع الماليزي و تصحيح الاختلالات الاقتصادية داخل المجتمع الماليزي، الذي يضم عرقيات مختلفة، و ذبك من خلال التوزيع العادل للثروة و من ثم القضاء على البطالة و الفقر و تحقق بذلك التنمية الشاملة. **و بالإمكان إجمالي السياسات التي حققت إنجاز على المستوى الاقتصادي لسكان ماليزيا "الملايو" فيما يلي:**

أولا: السياسة الاقتصادية الجديدة

من خلال هذه السياسة الجديدة وضعت الحكومة الماليزية رؤية طموحة و ذلك للحد من التمايز و التفاوت الاقتصادي بين الصينيين و الملاويين و التي ركزت على هدفين رئيسيين هما:

1-القضاء على الارتباط القائم بين العرقيات و المستور الاقتصادي و ذلك من خلال إعادة هيكلة المجتمع الماليزي.

2-العمل على مكافحة الفقر بين الشعب الماليزي.

ثم وضع هذه السياسة من قبل الحكومة و ذلك نتيجة أن الصينيين أصبحوا يهيمنون على الاقتصاد و على رؤوس الأموال و من هنا أعطت الحكومة للملاويين المشاركة في عمليات التنمية و إعطائهم الأفضلية و

[1]-نفس المرجع السابق، ص276.

خاصة في المجال الاقتصادي، وذلك بهدف الإرتقاء بأوضاعهم الاقتصادية و التعليمية والمهنية و الإدارية ومن ثم المشاركة في إدارة البلاد.

كما يأتي دور الدولة في تحسين أوضاع المواطنين الأصليين بحيث يجب ألا ينتهي إلا إذا وصل الملاويون إلى نفس المستوى الاقتصادي و الثقافي و التعليمي لغير الملاويين في ماليزيا، و إن قيام أمة ماليزية بالمعنى الصحيح الذي يتحقق إلا بانتهاء التمييز العرقي، وتحقيق العدالة في توزيع الثروة[1].

ولتحقيق هذه الأهداف ارتأت الدولة الاشتراك بقوة في الأنشطة الاقتصادية عبر إعطاء دور للقطاع العام وتعظيمه و قد أخذ هذا الدور أبعادا رئيسية و هي:

1-توفير الفرص للملاويين و ذلك بزيادة مستويات الدخول وفرص العمل و لتوظيف لهم، وكذلك التسريع بعملية إعادة هيكلة المجتمع لتحقيق هدف زيادة حصة الملاويين من الملكية في الشركات من 2.4% عام 1970م إلى 30% عام 1990م.

2-تعتبر الدولة منظم لأنشطة قطاع الأعمال سواء المحلي أو الأجنبي وقد تأسس دور الدولة كمنظم على توظيف مجموعة من الأليات لزيادة سلطاتها و قدرتها على تنظيم قطاع الأعمال بما يضمن التوافق بين هذه الأنشطة ومن هذه الآليات كان قانون التنسيق الصناعي و الذي ينص على على أن لا تقل حصة الملاويون في المشاركة عن 30% في الملكية و الوظائف في الشركات.

3-قامت الدولة كمستثمر، فقد قامت بشراء الأصول نيابة عن الملاويين و قد شهدت هذه الفترة ارتفاع عدد الشركات العاملة من 22 شركة عام 1960 إلى 109 شركات عام 1970 إلى 560 شركة عام 1980 إلى 1014 شركة عام 1985م.

هكذا فقد قامت الدولة بإرساء دعائم العديد من المؤسسات المالية والبنوك و صناديق الائتمان والهيئات التابعة لها والتي تقدم المساعدات التمويلية و الرأسمالية، حيث أصبحت السياسة الاقتصادية الجديدة بمثابة التخطيط الاقتصادي والاجتماعي، و انتقلت الحكومة من التنمية الاقتصادية في حد ذاتها إلى نمو اقتصادي مع إعادة توزيع الثروة للمواطنين الملاويين.

[1]-نوال بيومي، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل و الاقتصاد الإسلامي.ط1، مصر: مكتبة الشروق الدولية> 2011 ص 49-50.

وبما يتعلق في نجاح السياسة الاقتصادية الجديدة في تحقيق أهدافها، تشير الى نجاح الإجراءات المتخذة في إطار هذخ السياسة في الفترة من (1970-1990)، حيث واد نصيب الملاويين في المشاركة في ثروات البلاد من 2,4% عام 1970 إلى ما يقرب من 30% عام 1990م.

كما صاحب ذلك ارتفاع في نسبة مساهمة الملاويين في المراكز المهنية، كالطب والهندسة والمحاسبة والمحاماة و الطب البيطري من 2,4% عام 1970م إلى 30% عام 1990م، بعد أن كان غالبية الملاويين يعملون بالزراعة و الصيد بشكل عام، كما استطاعت تخفيض معدلات الفقر من 49,3% عام 1970م إلى 16,5% عام 1990م إلى 7,1% عام 2012م. (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية)، وكان نتيجة اتباع الدولة للسياسة الاقتصادية الجديدة عام 1970م، وما اتبعها من توزيع ثمار التنمية دور كبير في تقريب الفجوة بين الملاويين وبين الصينيين من خلال الارتفاع بمستوى دخول الأفراد خاصة في الريف، حيث قل عدد الفقراء من 1.100.000فرد عام 1970م إلى حوالي 619.400 فرد فرد عام 1990 م أما الناتج القومي الإجمالي فقد ارتفع نصيب الملاويين منة من 24% عام 1970م إلى 30% عام 1990م، ويضاف إلى ذلك التعاون الي تم بين القطاعين العام و الخاص الذي أدى إلى تحقيق نسبة زيادة إجمالي الناتج المحلي (GDP) و بلغت 7.8% خلال الفترة من 1971م-1980م.و هذا يعزو إلى السياسة التنموية التوسعية في هذه الفترة التي ثاحبة عمليات التنمية التوسعية في هذه الفترة التي صاحبت عمليات التنمية الواسعة و دخول قطاع التصنيع.

و قد نجم عن تطبيق السياسة الاقتصادية الجديدة تحولا جوهريا في اقتصاد البلاد الذي كان يقوم على التصدير لسلعتية أوليتين هما القصدير و المطاط، إلى اقتصاد قائم على التصنيع في المقام الأول، إذ ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي من 14% عام 1970م إلى 27% عام 1990م، كما ارتفعت نسبة المنتجات الصناعية من مختلف الصادرات بشكل ملحوظ من 12% إلى 59% و هذا الأمر بدوره قاد إلى ارتفاع نسبة التحضر، إلا أن السياسة الاقتصادية الجديدة لم تغفل القطاع الزراعي وخاصة مع تفشي الفقر بين قطاعات الملاويين في الريف، وفي هذا المجال فقد شهد عدد من المناطق نموا ملحوظا خلال الخطة الماليزية الثانية والثالثة، حيث ركزت هذه الخطط على انتاج زيت النخيل و زراعة الأرز، وذلك لمحاولة لتقليل اعتماد القطاع الزراعي على المطاط، كما شهدت هذه الفترة أيضا ازدياد في تدفق الاستثمارات الأجنبية في الصناعة منذ منتصف الثمانينات بعد أن اتخذت الحكومة اتجاهات أكثر ليبرالية لاجتذاب هذه الاستثمارات[1].

[1]-نفس المرجع السابق، ص50-51.

ثانيا:سياسة التنمية القومية

من أهم الأهداف التي قامت بها الحكومة الماليزية هي وضع سياسة التنمية القومية عام 1991م، و تستمر هذه السياسة حتى عام 2010م والتي كانت بمثابة استمرار لأهداف و غايات السياسة الاقتصادية الجديدة و تقوم هذه السياسة القومية على استكمال دعم الملاويين في كافة المجلات، بحيث تتفوق معدلات النمو الاقتصادي بالنسبة لهم دون الأضرار بالعرقيات الأخرى، هذه السياسة جاءت في إطار الرؤية التي وضعها مهاتير محمد و التي تحمل شعار (2020) و هو الهدف الذي يجب أن تصل إليه ماليزيا في مجلات التنمية القومية و التي تهدف إلى انتقال ماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020م**وتهدف هذهالرؤية إلى الآتي:**

1-القيام بعملية إصلاح القطاع.

2-القيام بإعادة توجيه و زيادة الجهود التعليمية.

3-القيام بعملية اصلاح زراعي من خلال دعم صغار ملاك الاراضي الزراعية.

و لتحقيق هذه الأهداف قامت استراتيجية التنمية و بما تتضمن الرؤية 2020م على عدة محاور مترابطة من أهمها:

1- خلق توازن بين النمو الاقتصادي و العدالة الاجتماعية (أي تحقيق العدالة في توزيع الدخل من خلال زيادة عمليات التصنيع و النمو الاقتصادي).

2- تهدف إلى تقوية الانتماء للدولة الماليزية عند جميع الأعراق، و بالتالي العيش المشترك الذي يتسم بالمستوى المعيشي المرتفع.

3- تحقيق التنمية الاقتصادية المدعومة بالقيم الأخلاقية الإسلامية.(أي أن لا يتعارض عمليات التنمية بالقيم و المبادئ الاسلامية، مثل منع الصناعات المحرمة كالخمر، أو غسيل الأموال).

4- التأكيد على الاقتصاد التنموي الملتزم سياسيا و اقتصاديا بقضية التنمية.

تحقيق توازن إنمائي للقطاعات الاقتصادية، و ذلك بتشجيع المشروعات الخاصة و جذب الاستثمارات الأجنبية و التوجه نحو التصنيع التي يتم توجيهها نحو الصادرات.

ووفقا لهذه الأهداف فقد حققت هذه الخطة معدل نمو سنوي بلغ 9.2% خلال الفترة من 1990م و حتى 1997م، و هو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينات، و الثمانينات، كما و صاحب هذه

العملية انخفاض في معدل التضخم و أدى إلى زيادة حقيقية في متوسط الدخل الفردي و انخفاض مستويات الفقر الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة الحقيقي للأفراد في ماليزيا[1].

ثالثا: سياسة الخصخصة

فعلى الرغم من العدد الكبير من الدول التي أعلنت عن عزمها على المضي قدما في هذا الاتجاه، إلا أن عدد الدول التي قامت بالفعل بتنفيذ هذه البرامج محدود نسبيا بل إن كل تجربة خصخصة تضيف إلى حصيلة التجارب الدولية دروسا مستفادة، تستحق الدراسة لتفادي سلبياتها و اتباع إيجابياتها في تنفيذ مشاريع الخصخصة المستقبلية. و يؤكد خبراء هذا المجال أهمية أخذ و العوامل المحلية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات الخصخصة و تنفيذها حيث أن هناك شبه اقتناع عالمي بأن تجارب الخصخصة لا يمكن نقلها بحذافيرها من دولة إلى أخرى. **يقصد بالخصخصة: بالمفهوم الاقتصادي: الانتقال الكامل أو الجزئي للملكية العامة أو خدماتها و تفويض مؤسسات القطاع الخاص لتولي إدارتها و تصريف شؤونها بطرق مختلفة أبرزها البيع الكامل و التام للأصول الحكومية إلى جهات خاصة تصبح المالكة لتلك الأصول.** أما الأسلوب الآخر للخصخصة فيتمثل في توكيل مؤسسات خاصة للقيان بأداء خدمات حكومية للجمهور. لذلك سعت الحكومة الماليزية إلى اتباع سياسة الخصخصة عام 1985م و ذلك لتحسين أداء و كفاءة المؤسسات الحكومية، و السماح للقطاع الخاص بأن يلعب دورا مهما في عملية التنمية الاقتصادية.

التجربة الماليزية في الخصخصة:

تتمتع دولة ماليزيا بمعدلات نمو اقتصادية مرتفعة جدا على الصعيد العالمي، لا سيما بعد الركود الاقتصادي في عام 1985م الذي نتج عن تقلبات حجم الطلب و أسعار المطاط و القصدير، المنتجين الرئيسيين الذي اعتمد الاقتصاد الماليزي على تصديرهما للخارج. فلقد بلغ معدل النمو الناتج الإجمالي المحلي 83% سنويا خلال 1991-1993م.

ويمكن إيعاز هذا المعدل المرتفع للنمو إلى عدة عوامل أهمها:

- تطوير القطاع الزراعي و توسعة القاعدة الإنتاجية، مما ساهم في الإنتاج بشكل ملحوظ، و جعل هذا القطاع أقل عرضة لتقلبات الأسعار في السوق الدولي.

[1]-نفس المرجع السابق، ص54.

- تطوير القطاع الصناعي لتلبية الاحتياجات المحلية في مراحلها الأولى، و من ثم التركيز على تصدير المنتجات الصناعية، إلى أن بلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 12% خلال العقدين الماضيين، أي إنه أصبح من أعلى المعدلات العالمية.
- سياسة الانفتاح الاقتصادي الذي تبنته الدولة و نفذتة بنجاح كبير، حيث تنوعت الصادرات لتشمل منتجلت أخرى بالإضافة إلى المطاط و القصدير، مشل زيت النخيل و الأخشاب، و البترول، و الغاز الطبيعي و الإلكترونيات، و غيرها.
- كما تبنت ماليزيا مجموعة من السياسات الاقتصادية الفعالة التي جعلتها تستقطب رؤوس أموال أجنبية إذ بلغت نسبة الاستثمارات الأجنبية 29% من إجمالي الاستثمارات في الدولة عام 1993م. و نتيجة لخصخصة القطاعلت الانتاجية و الخدماتية استطاعت ماليزيا توسيع قواعد الإنتاج الصناعي و تحديث البنية التحتية مستفيدة من رؤوس أموال القطاع الخاص و مهاراته الإبداعيةالتي ساهمت في رفع الكفاءة الاقتصادية و الزيادة الإنتاجية.
- الاستقرار السياسي للبلاد و عزم الدولة على المضي قدما في عملية تنموية بقوة كان لها الأثر البالغ في تزايد معدلات النمو الاقتصادي للبلاد.
- تطوير و تنمية القوى العاملة الوطنية، ذلك حسب الاحتياجات التنموية وفق خطة مدروسة، و تعتبر القوى العاملة الماليزية اليوم مثقفة و مقتدرة و ذات إنتاجية مرتفعة مقارنة بدول آسيا المجاورة. و نظرا لمعدلات النمو المرتفعة يتوقع أن تعاني ماليزيا خلال الفترة القادمة من نقص في القوى العاملة الوطنية و لقد بدأ بالفعل في استقطاب قوى عاملة من الدول الآسيوية المجاورة أندونيسيا و تايلاند و غيرها[1].

دوافع الخصخصة و أهدافها في ماليزيا:

لقد مر الاقتصاد الماليزي بمنحة حادة في النصف الأول من عقد الثمانينات، و ذلك نتيجة لاعتماده الكبير على تصدير منتجين رئيسيين هما المطاط و القصدير و لقد أدت تقلبات الأسعار لهاتين السلعتين في السوق الدولي إلى ركود اقتصادي عام 1985م و من جانب آخر تزايدت المتطلبات المالية لبناء و تحديث البنية التحتية وتوسعة القاعدة الصناعية إضافة إلى ذلك ازدياد حجم القطاع العام لتصل مساهمته في الناتج الإجمالي المحلي إلى نسبة 48% و بلغ حجم القوى العاملة في القطاع العام نسبة 15% من مجموع

[1]-مهدي إسماعيل الحراف، تجارب دولية في الخصخصة، دروس من تجربة ماليزيا و نيوزيلاند ز المكسيك، مجلة علوم اجتماعية، المجلد 2،1996، ص 131 ص134.

السكان مقارنة 3% من اليابان و بلغ عدد الشركات الحكومية نحو 900 شركة، و تدنت معدلات النمو الاقتصادي لتصل في عام 1985م بالسالب 1.1% مقارنة 6.3% عام 1983م، كما بلغت قيمة المديونيات الخارجية 50.5 بليون دولار في عام 1985م مقارنة 7.3 بليون في عام 1980م. و نتيجة لهذه الظروف الاقتصادية الصعبة تبنت الدولة سياسة اقتصادية جديدة، تدعو إلى المشاركة القطاع الخاص برؤوس أمواله و قدراته العالية في الإدارة و التسويق. و تعتبر ماليزيا من أوائل الدول التي اتجهت نحو الخصخصة، مما خلق لديها خبرات واسعة في هذا المجال.

أهداف عملية الخصخصة في ماليزيا:

1-تخفيف الأعباء المالية و الإدارية عن كاهل الدولة.

2-تعجيل النمو الاقتصادي.

3-تحسين الكفاءة و الانتاجية.

4-تقليص حجم و دور القطاع العام في الاقتصاد الوطني.

5-المساهمة في تحقيق أهداف السياسة التنموية الوطنية.

و يمكن إجمالي عدد مشاريع الخصخصة للفترة 1983-1994م بنحو مائة و عشرة مشروعات كان منها 25 مشروعا جديدا و الأغلبية المتبقية كانت نتيجة تحويل أنشطة كانت سابقا ضمن القطاع العام و كانت خصخصة محطة حاويات ميناء كيلانج من أوائل هذه المشاريع و سرعان ما توسعت العملية لتشمل عددا كبيرا من القطاعات الهامة الأخرى، و في هذا الموضوع يقول مهاتير محمد "كنا أصليين كذلك في[1] إجراءات الخصخصة التي طبقناها في ماليزيا، فقد جرت الممارسة في البلدان النامية الأخرى التي تبنت سياسة الخصخصة على بيع الأصول و الشركات الحكومية للمستثمرين الأجانب، لكننا قمنا بدلا من ذلك ببيعها للمواطنين الماليزيين" **فقد تم تنفيذ سياسة الخصخصة في البلاد باستخدامأكثر الطرق شروعا و هي:**

بيع الأصول، و تأجير الأصتل، عقود الإدارة، و اتفاقيات الإنشاء، ثم نقل الملكية، و تمليك الإدارة، و تضم القطاعات التي تم خصخصتها: قطعات البنية الأساسية، و النقل البحر ي، و الموانئ، و خطوط الطيران و الطرق السريعة، و الاتصالات، و الصرف الصحي. و بعد عشر سنوات من بداية البرنامج جاءت النتائج

1-مهدي اسماعيل الحراف، نفس المرجع السابق، ص135

واضحة في صورة أرقام المدخرات المحققة التي تجاوزت 3.8 بليون ريجنت ماليزي، و مع عام 1995م بلغ عدد المشرو عات التي تم خصخصتها حوالي 374 مشروعا مما خفف بشكل ملحوظ من الأعباء الحكومية وسياسة الخصخصة لم تؤدي فقط إلى رفع دخل الفرد في ماليزيا، و إلى نشر قاعدة الملكية في قطاع الأعمالبل أتاحت لجيل جديد من رجال الأعمال أعداد صناعات جديدة لدخول السوق العالمي، و تبني سياسات تسوقية جديدة أدت إلى ظهور المستثمرين الأجانب في السوق الماليزية و جذب مواردهم، مما يوفر التمويل اللازم لمزيد من التنمية[1].

يعتقد الباحث أن إجراءات الخصخصة التي جرت في ماليزيا قد اتسمت بالعقلانية و الرشادة مقارنة بالكثير من الدول الصاعدة و النامية، و كان ذلك واضحا بعد تنفيذ سياسات الخصخصة و التي كان لها أثر ملموس فيما يخص بالعدالة في توزيع الدخل و قد أوضح معامل جيني مدى النزاهة في توزيع الدخل و الجدول التالي يوضح ذلك:

1 -http://www.publications.zu.edu.e.

جدول رقم(2:1)

العدالة في توزيع الدخل	
السنوات	معامل جيني
1984	48,6
1987	47
1989	46,2
1992	47,7
1995	48,5
1997	49,2
2002	46,1
2004	37,9
2007	46,9
2009	46,2

المصدر/ البنك الدولي[1]

رغم أنه بالضرورة قد أحدثت تفاوتا في الثروة بين قطاع الأعمال و من لا يملكون وسائل الإنتاج ، و بالتالي يوضح لنا الجدول السابق أن العدالة في توزيع الدخل لا تتخطى 50% و هذا مؤشر يدل على أن ماليزيا تعد من الدول القليلة التي تهتم بالعنصر البشري و تحقق نسبة معقولة و الأقرب إلى النزاهة و الشفافية في توزيع الدخل، و الإنفاق الاستهلاكي للأسر. و كانت سنة 2004 من السنوات التي حققت أفضل نسبة

[1]-http://data.alabankaldawli.org/indicator/SI.POV.GINI

عدالة في التوزيع حيث بلغ معامل جيني 37,9% و هذا مؤشر جيد مقارنة بالسنوات السابقة و اللاحقة و يعود ذلك السياسات الخصخصة التي انتهجتها الحكومة الماليزية من خلال إشراك القطاع الخاص في عملية التنمية في ماليزي، حيث يوضح لنا مؤشر جيني إنه كلما اقترب مؤشر إلى 100% يعني عدم المساواة في الدخل.

و يضيف الباحث على أن الرغم من التحسن النسبي في الاقتصاد الماليزي و خصوصا في العقدين الأخيرين و التي اتسمت باتساع دائرة العولمة و سيادة الخصخصة للكثير من المنشآت إلا أن الحكومة قد اتبعت العديد من السياسات لصالح البعد الاجتماعي و عليه يرى الباحث أن للخصخصة نتائج سلبية على الصعيد المجتمعي ومستوى معيشة الفرد فلذلك يتوجب على الحكومة الماليزية إعطاء دورا مركزيا للقطاع العام و باختصار شديد يجب للحكومة أن يكون لها دورا في إدارة المشاريع و المشاركة في عمليات الخصخصة لصالح أفراد المجتمع بدلا من احتكار القطاع الخاص الوظائف لصالحه.

رابعا: سياسة النظر شرقا

بعد ما أجرى مهاتير محمد (1981م-2003م) دراسة ميدانية في شكل جولة استطلاعية إلى اليابان سنة 1981م، توصلت الإدارة السياسية و الاقتصادية في الحكومة الماليزية إلى أن النموذج الياباني المفتوح يتناسب مع تطلعات الشعب الماليزي نحو بناء مستقبل بلدهم الاقتصادي و التنموي، ونظرا لما يوفره هذا النموذج من هامش كبير من الحريةن و الحد من وصاية الغرب حث و اعتمد مهاتير محمد على الاستفادة من التنمية اليابانية بشكل خاص و أعطى الضوء الأخضر للماليزيين من الاستفادة و التعلم من اليابان، كونها تحظى بعمليات تنموية شاملة في شتى المجالات فتم إرسال البعثات إليها و التعلم و الاستفادة منها و إن يتم نقل الخبرات و المهارات التي ساعدت على النهصة اليابانية ،وقد حدد مهاتير محمد العوامل التي اعتقد انها وراء نجاح النموذجي الياباني في النظام واخلاقيات العمل، فنظام الادارة في اليابان عالي الكفاءة،وان هناك تعاون بين الحكومة والقطاع الخاص و من ثم فقد دعا إلى تبني هذه الممارسات و العمل به و زراعة لدى المالزيين، كما و أطلق مهاتير محمد حملتين الأولى باسم "تنظيف و فعال" و الثانية باسم "القيادة من خلال القدرة" اللتين تراكزان على نماذج القيم الايجابية و الأخلاق العملية العالية التي يجب أن يحتذي بها و أيضا سياسة التوجه إلى الأسواق الخارجية (سوجوشرشا ماليزيا) أو سياسة ماليزيا المتحدة، الذي قدمها مهاتير محمد و حث على أن يشترك فيها كل القطاعات الخاصة و العامة في التنمية بوصفها شريكان لا متنافستان[1].

[1]-محمد صالح، قراءة في خلفيات و معالم التطور الاقتصادي، مركز الزيتونة للدراسات، جريدة عمان، 2010، ص 49.

و على هذا تعني سياسة النظر شرقا من وجهة نظر مهاتير الالتحاق بالدول المتطورة في مجالالت التنمية وخاصة اليابان، و ذلك لتحقيق الأهداف الآتية:

1- بهدف خلق جيل من الشباب و العمالة الماليزية المدربة تدريبا تكنولوجيا عاليا و القادرة على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة، و ذلك من خلال إرسال البعثات الطلابية و العمالية للتعليم و التدريبأوباستضافة الخبراء اليابانيين لنقل أحدث التقنيات الحديثة إلى ماليزيا.

2- تحويل أنظار الشعب الماليزي إلى نموذج الدولة الناجحة المتقدمة التي استطاعت غي غضون سنوات قليلة التغلب على الخراب و الدمار الذين خلقتهما الحرب العالمية الثانية، و الوصول إلى أعلى مراحل التكنولوجيا و التقدم، و بالتالي بعث التفاؤل و الحماسة في عقول الشباب الماليزي.

3- فتح الباب أمام الاستثمارات اليابانية في ماليزيا بعد تهيئة المناخ و الأيدي العاملة و البيئة الصناعية وبذلك تنتقل كل التكنولوجيا اليابانية إلى ماليزيا لتصبح بذلك ماليزيا يابان الثانية.

4- و بالفعل ابتكرت اليابن نقلة حضارية في الاقتصاد الماليزي و يقول مهاتير محمد "إن اليابان استثمرت في بناء الاقتصاد الماليزي حينما كانت ماليزيا لا تز ال فقيرة و كانت طموحاتها للتقدم بعيدة عن التحقيق، و قد ساعدت هذه الاستثمارات في رفع مستوى معيشة الماليزيين، و هذا الدعم الياباني يختلف كليا عن الاستثمارات الغربية في المضاربة على العملة التي جاءت إلى ماليزيا بعد أن تجاوز الاقتصاد الماليزي مرحلة الاقلاع نحو التقدم ليس للمساعدة في بناء الأمة الماليزية و لكن في جني ثمار تقدمها.

و لهذا ركزت الإدارة الماليزية على هدفين أساسيين و هما:

- **الهدف الأول:**نقل تكنولوجيا الصناعات الثقيلة إلى ماليزيا، و ذلك لأن توطين هذه الصناعات سوف يضمن تحويلها إلى دولة قائدة في إقليم جنوب شرق آسيا. و لذلك فقد احتلت صناعة السيارات في ماليزيا أولوية خاصة، حيث تم إنشاء أول مصنع مشترك بين شركتين(ميستوبيشي اليابانية و شركة الصناعات الثقيلة الماليزية "هايكون") و قد تم إنشاء أول سيارة عام 1985م باسم (بروتون ساجا) و قد نجح هذا المشروع في نقل التكنولوجيا و المهارات اليابانية سواء من خلال التفاعل المباشر بين العمالة اليابانية و الماليزية أو من خلال إرسال العمال الماليزيين لحضور الدورات التدريبية في مقر الشركة الأم.
- **الهدف الثاني:**و هو يتمثل في نقل نموذج ما يعرف بشركات "سوجا شواشا" و قد تميزت هذه الشر كات بالإضافة إلى طابعها العالمي و امتلاك أسواق عالمية لا تتقيد بالعلاقات و الروابط السياسية

الأيدولوجية اليابانية مع العالم الخارجي، بامتلاك الموارد المالية الضخمة و القدرة على التأثير في الحكومات وفي عمليات صنع القرار الدولي. و قد استطاعت ماليزيا عام 1983م تأسيس شركة لتكون نواة و نموذج لشركة "السوجا شوشا". و التي ركزت على الأسواق الآسيوية بشكل خاص و العمل كحلقة وصل بين الصناعات الصغيرة الماليزية و الأسواق الخارجية[1].

خامسا: المحاور الأساسية التي ركزت عليها عملية التنمية الماليزية

1- تحمل القطاع الخاص دور مهم و أساسي في عملية التنمية.

2- مساندة واضحة من الحكومة للقطاع الخاص.

3- تهيئة المناخ لأعمال قوى السوق.

4- التخطيط الاقتصادي المنظم الهادف لإحداث عمليات التنمية.

5- وصع سياسة التصنيع القومية من أجل التحول من إنتاج و تصدير السلع الأولية إلى إنتاج و تصدير السلع الصناعية.

6- تخفيض معدل البطالة.

7- تحويل العمالة غير المهارة إلى عمالة ماهرة.

8- تحفيز و تعبئة الاستثمارات الأجنبية في معظم القطاعات.

9- تطبيق سياسة الخصخصة لجذب رؤوس الأموال إلى القطاعات المتقدمة.

10- رفع نصيب الفرد من الناتج المحلي و الإجمالي.

11- وضع رؤية استراتيجية حتى عام 2020م ذات أهداف واضحة.

12- سياسة تطوير النشاط الزراعي ليساهم في خلق فرص عمل حقيقية للعمالة بجانب تنمية الصادرات بجانب تنمية الصادرات الزراعية من بعض المنتجات ذات الميزة التنافسية.

و تعقيبا على ما سبق فإن السياسة الماليزية التي تتبعها الحكومة الماليزية نحو عمليات التنمية الشاملة قد جنت ثمارها عندما أعطت للقطاع الخاص دورا كبيرا و مشاركة فعالة في عملية التنمية الاقتصادية و السياسية، حيث نجد أن الحكومة الماليزية انتهجت سياسة الخصخصة واشارك القطاع الخاص بهدف انعاش و تعزيز التنمية الشاملة و تحقيق معدلات نمو مرتفعة، رغم كل ذلك فإن الحكومة الماليزية تشارك القطاع

[1]-محمد صالح، نفس المرجع السابق، ص58-59.

الخاص في عملياتها التنموية، من خلال سن القوانين و اللوائح المنظمة و المخططة لضمان سير عملية التنمية بصورة صحيحة وبعيدا عن التخبط و العشوائية و المصالح الخاصة، لهذا يرى الباحث أن دور الدولة مهم في العملية الاقتصادية و عدم ترك القطاع الخاص وحيدا من خلال احتكاره و انفراده في عملياته التنموية بما له من سلبيات كبيرة تعود للمجتمع من خلال احتكاره للوظائف و تسرب الأموال، كما نجد أن سياسة مهاتير محمد من خلال اتباع سياسة النظر شرقا و الاتجاه نحو اليابان من أجل الاستفادة و نقل الخبرات و التجارب الناجحة إلى ماليزيا، و إرسال البعثات إلى اليابان و إلى دول أخرى للنقل التجارب في كافة المجالات لبناء و إصلاح كافة القطاعات من خلال عملية الشراكة مع الشركات اليابانية و فتح لها فروع مشابهة في ماليزيا مثل شركة سوجا شوشا اليابانية[1].

ثانيا: أهم القطاعات التنموية في الاقتصاد الماليزي

أولا: قطاع التعليم في الدول النامية

يؤكد تقرير البنك الدولي أن نسب التعلم المتدينة و المعايير الركيكة تشكل أكبر العوائق أمام عمليات التنمية الاقتصادية و فرص العمل، و قد وصف البنك الدولي تحت عنوان التقرير "الإصلاح التربوي في الشرق الأوسط" الذي وصف الأنظمة التربوية في البلدان العربية، بأنها متخلفة عن الركب مقارنة ببلدان نامية أخرى، فثمة ما يزيد عن مجموع ما يقارب 70 مليون نسمة في الوطن العربي أي 27% من مجموع السكان، هم من الأميين، و كما تعجز أسواق العمل عن استيعاب هذه الأعداد الكبيرة و المتزايدة من العمال، نظرا لأن تحصيلهم العلمي لم يؤهلهم بالضرورة للنجاح في أرض الواقع، و بما أن نصف السكان في المنطقة العربية من سن الشباب أي أقل من ثلاثين عاما، كان لابد العمل على تأهيل و تعليم و تدريب هؤلاء الشباب و دمجهم في الوظائف المختلفة، و يلاحظ في السنوات القليلة الماضية أن الاهتمام بالتعليم أصبح بالنسبة للبلدان النامية يتسم بالأهمية و تم اعتباره حجر الزاوية لأي تطور اقتصادي، فأصبحت الحاجة إلى الإصلاح التربوي و التعليمي ضرورية في البلدان النامية، من خلال المبادرات العديدة إلى تحسين التعليم نوعا و كما، خاصة مع تزايد مع أعداد الشباب.

و لتطوير و تنفيذ برامج شاملة من الإصلاح التعليمي و التربوي و تكون متماشية مع الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية يجب اتباع هذه الاستراتيجيات و هي:

[1]- أبو بكر مصطفى محمود، الإدارة العلمة رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف و الفساد. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، 2005، ص 124.

1- يجب توسيع نطاق النظام التربوي و مناهجه على كل المستويات مع توفير التمويل اللازم.

2- يجب الاستفادة من تأثيرات العولمة في استراتيجيات الإصلاح التربوي الذي سيمكن البلدان العربية و النامية من مواجهة التنافس العالمي، مع المحافظة على قيمها و تقاليدها.

3- يجب أن يكون هناك ترابط و تكامل بين الخطط التربوية الفعالة و بين المشروعات الحكومية، بشكل يكفل الترابط الوثيق بين التعليم و سوق العمل، إذ يقاس نجاح النظام التعليمي بقدرته على إنتاج أفراد ذوي كفاءات عالية قادرين على نيل وظائف تتلائم مع تحصيلهم العلمي.

4- وجود تطور تقني و بناء المعرفة يستلزمان تطوير المناهج و إعادة تنظيمها للوصول إلى تطبيق فعال للتكنولوجيا.

يجب توفر عنصرين في عملية الإصلاح التعليمي و التربوي الأول المعلمون الأكفاء و الثاني التدريب المستدام[1].

يرى الباحث: أن نسب تراجع جودة التعليم في البلدان النامية و بالتحديد البلدان العربية، يعود لاتباع سياسات حكومية خاطئة اتجاه قطاع التعليم، من خلال تهميش هذا القطاع و عدم إعطائه الأولوية من نصيبها من الميزانية السنوية، و كما أن دور المجتمع المحلي المتمثل بالمؤسسات الخاصة،لا تعمل على تحفيز و تنشيط قطاع التعليم من خلال مدها بالكفاءات و القدرات التدريبية و تخصيص الميزانيات التي بدورها ستحقق تنمية تعليمية، و أيضا ليس هناك وعي كافي لدى المجتمع للعمل و المساعدة و المطالبة بتحسين التعليم، و تعود المشاكل التي تواجه النظام التعليمي في البلدان العربية إلى:

1- النوعية الرديئة من المعلمين غير الأكفاء.

2- الدافعية المتدينة لدى التلاميذ.

3- العجز المالي و الإنفاق على التعليم و تدني الرواتب.

4- المناهج الركيكة و القديمة و التي لا توائم العصر الحديث.

5- غياب المراكز البحثية المتخصصة.

6- تكدس الطلاب بأعداد كبيرة و اتباع التعليم التلقيني، و ليس تكنولوجي عملي حديث.

[1]-مي حنانيا، السياسة التربوية و التعليم في الأداء التنموي لسنغافورة ز ماليزيا، مجلة المستقبل، العدد 388، حيزران 2011، ص52-53.

الفروقات بين الجنسين، كما بين الطبقات الاجتماعية.

ثانيا: قطاع التعليم في ماليزيا

يعتبر قطاع التعليم من أهم التعليم من أهم القطاعات حظا و التي مكنت ماليزيا من النهوض، و فتح لها باب التنمية على مصراعيه، فقد أولت الحكومة الماليزية أهمية كبيرة للتعليم و التدريب و قد خصصت لها حصة كبيرة من ميزانيتها تتراوح 20%-25%، أي ما يعادل 54.6 مليار دولار لتطوير قطاع التعليم، و هذا يؤكد على أهمية التعليم و المعرفة و ذلك بهدف تنفيذ المخططات و المشاريع في مجال التربية و التعليم لوصول ماليزيا لمصاف الدول المتقدمة علميا في غضون 15 سنة المقبلة، و ن هذه الموازنة تشمل على تعزيز أساليب التدريس و الكفاءات العلمية إضافة إلى الحفاظ على اللغة الملاوية و إتقان اللغة الإنجليزية و التوسع في استخدام التقنيات الحديثة في النظام التعليمي، كما أن الموازنة لعام 2014م، خصصت 600 مليون ريجينت للمنح البحثية في المؤسسات العامة للتعليم العالي حسب إحصائيات وزارة الاقتصاد الماليزي لعام 2014م وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب على مستوى العالم، حيث أن ما يدهش حقا أن لإنفاق على التعليم و التدريب أكبر بكثير ما تنفقه الحكومة على القطاع العسكري و الجيش و الدفاع و يمثل ثلاث أضعاف ما تنفقه على قطاع التعليم مقارنة بالقطاع العسكري.(صالح،2010،ب ص)، برزت قصية التعليم في ماليزيا كجزء حيوي من سياسة الدولة الإنمائية، تشرف الدولة على قطاع التعليم الذي خضع لتطورات هائلة عبر السنين، فالأعوام الثلاثين الأخيرة كانت بناء الدولة و تعزيز الوحدة الوطنية، من خلال تطور نظام تعليمي موحد و منهج دراسي وطني، إضافة إلى اعتماد اللغة الوطنية (بهاسا ملاو) في التدريس و التواصل، كذلك لوحظ تزايد في أعداد المسجلين في المدارس، لاسيما الابتدائية و الثانوية منها تشهد ماليزيا اليوم تسجيل حوالي 6 مليون تلميذ موزعين على 7600 مدرسة إبتدائية و 2000 مدرسة ثانوية، كما أن التعليم الإلزامي في السنوات الست من المرحلة الابتدائية يتبعها 5 سنوات من التعلم الاختياري. (حنانيا،2011، مرجع سبق ذكره) و كما أن نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي 101% هذا حسب آخر إحصائية 2012، و هي إجمالي عدد التلاميذ الملتحقين بالتعليم الابتدائي بصرف النظر عن السن معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان في السن الرسمي للالتحاق بالتعليم الأساسي، و يمكن أن يتجاوز نسبة الالتحاق عن 100%بسبب قيد الأطفال الذين تخطو العمر المدرسي المقرر و الأطفال الذين لم يبلغوا العمر المدرسي المقرر في سن متأخر أو مبكر، بأو بسبب إعادتهم إلى الصفوف، أن نجاح السياسات التربوية في ماليزيا ادى إلى تحقيق تراكم رأس المال البشري المدرب، والذي يعتبر وجوهرها ، فقد أولت الحكومة عناية خاصة بتعليم ، خاصة التعليم الأساسي والفني وا ستخدمت إعتمادات مالية كبيرة في مجلت العلوم التقنية حتى المجالات العلوم التقنية ، حتى المجالات الإنسانية ، تم دعمها بواسطة القطاع الخاص

، وقد سعت الحكومة بجلب الخبرات الأجنبية في كافة مستويات التعليم والتقني التفضيلية للإقتصاد الماليزي.

المبادئ والأهداف العامة للتعليم في ماليزيا:

تسعى ماليزيا من خلال التعليم إلى تربيية جيل قوي ومتوازن في بنائهم النفسي والروحي والفكري والعقلي والجسدي، بالإضافة إلى بناء العقيدة السليمة، كما وتسعى ماليزيا إلى التربية أبنائهم على مستوى عال من الأخلاق والمعرفة والكفاءة يشعرون بالمسؤولية تجاه وطنهم ويسهمون في تحقيق التنمية لأسرهم ومجتمعهم ووطنهم، **لذلك تسعى هذه الأنشطة والبرامج التعليمية والتربوية التي تقدمها ماليزيا إلى تحقيق الأهداف التالية**:

1.غرس القيم الأخلاقية المحببة في النفوس الطلبة وذلك لترقية شخصياتهم ولغرس التنمية الجمالية والإحساس بالمسؤولية والنظام والعمل للإسهام بشكل فعال في بناء وطنهم.

2.إعداد القوى العاملة ذات المهارات المختلفة واللازمة لإحداث التنمية الإقتصاد والوطنية.

3.تزويد الطلاب بالمهارات العقلية والإنفعالية الأساسيةن وذلك بشكل متكامل لإعداد أفراد كتوازيين نفسيا وجسديا وروحيا وكذلك قادرين عللى القراءة والكتابة وظيفيا.

4.خلق الضمير الوطني من خلال ةبث الأفكار العامة والقيم والإنتماء وغرسها لدى التلاميذ وذلك لتحقيق الوحدة الوطنية والهوية القومية.[1]

الأولويات والإهتمامات التربوية الحالية:

عند إستقلال ماليزيا عام 1957 أصبح التعليم جزءا لا يتجزأ من السياسة التنموية التي تنتهجها الحكومة ، لقد تعرض قطاع التعليم إلى متغيرات وعمليات تطوير مستمرة ودائمة ، فخلال السنوات الثلاثين الماضية قامت غالحكومة (المركزي) ، يضم فيه منهج وطني واحد ، والتأكد من إستخدام اللغة القومية باعتبارها أداة تدريس وا ٍتصال ، وقد شهدت تلك الفترة تزايدا كبيرا في معدلات الإلتحاق في مختلف المراحل التعليمية.

ومن أجل إحداث الجودة في العلمية التعليمية باشرت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات في النظام النعليمي وهي:

[1]-data.albankaldawli.org./country/mala.

1.إعداد معلمين أكفاءة قادرين على العطاء بكفاءة وفاعلية.

2تحسين جودة الإدارة وتطبيق برامج التدريب و التعليم.

3.زيادة في إستخدام التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في عمليات التعليم.

4.التوسع في التقديم التسهيلات التعليمية والتربوية المختلفة من أجل تحسين العملية الإدارية.

5.تقديم الحوافز المناسبة وذلك لتشجيع الإلتحاق بالمجالات العلمية.

6.تحسين التسهيلات التعليمية في المناطق shools وتقليل معدلات التسرب وتحسين مستوى الأداء لأطفال الريف.

7.التأكيد على إستخدام لغة الملايو وهي اللغة الوطنية كوسيط أساسي في التدريس في جميع المدارس والمؤسسات والجامعات.

8.تشجيع القطاع الخاص على الإستثمار في المجالات التعليمية

وقد قامت الحكومة الماليزية بإجراء العديد من الإصلاحات في الماجالات الرئيسية المتعلقة بالعملية التعليمية وهي الإصلاحات في التشريعات التربوية وا ٍقامت المجتمع التكنولوجي وا ٍثراء وتنويع المنهج وا ٍصلاحات في التعليم العالي.ولإقامت المجتمع التكنولوجي قامت الدولة بمجدموعة من رالغجراءات وهي مايلي:

1.تطيوير ما يعرف في المدارس الذكية smart shools

2. إدخال برامج التعليم الحديثة

3.الإهتمام نشر الأنتلانت والوسائط المتعددة.

4.تطوير المصادر الإلكترونية.

5.ترقية المدارس حتى تصبح مدارس تقنية.

6.نشر تعليم الحاسوب في جميع مستويات الأعمار

7. التأكيد والإهتمام بمقررات العلوم والتكنولوجيا.

إدارة النظام التعليمي في ماليزيا:

تطورت الإدارة التعليمية في ماليزيا بعد الإستقلال حبث مرت بعدة مراحل صاحبتها تغيرات في الهيكل المستوى الإقليمي أو مستوى الولايات فكل ولاية هناك إدارة تعليمية تشرف على شئون التعليم.

فهناك أربع مستويات للإدارة داخل وزارة التعليم في ماليزيا وهم:

1.على المستوى الفدرالي: (المركزي)

وزارة التعليم هي المسؤولة عن ترجمة السياسات التربوية ووضع الخطط والبرامج والمشروعات التربوية وفقا للطموحات والأهداف القومية، كما تقوم الوزارة بوضع رالإرشادات لتنفيذ البرامج التعليم عغلى المستوى الفدلي ، وا ٍدارته ، ويرئس الوزارة وزير يعاون إثتنين من المساعدين ، إللى جانب المدير العام للتعليم ويكون المسؤول عن إدرا ة الأمور المهنية التخصصية وتتبع الوزارة اللجان في إجراءاتها لإتخاذ القرار.

2. على المستوى الولاية :

هناك أربع عشر ولاية في ماليزيا و كل ولاية لها ادارة تعليم خاصة يرأسها يرأسها مدير للتعليم مسؤول عن تنفيد البرامج و الأنشطة التربوية في الولاية ، و من وائفها الرئيسية و هي :

- تنظيم و تنسيق و ادارة المدارس في الولاية فيما يخص الموظفين و الهيئة التربوية و الشؤون المالية و تطوير المباني .
- تتولي عملية الاشراف على تنفيد البرامج التربوية و صياغتها ، و تقدم هذه الادارة تغدية راجعة باستمرار عن كافة أنشطتها للوزارة و التعليم المركزي .3.

3. على مستوى المقاطعة : (مكاتب التعليم في المقاطعة /المنطقة)

مكاتب التعليم في المنطقة هي امتداد لادارة التعليم في الولاية ، و تشكل حلقة وصل بين المدرسة و الادارة التعليم في الولاية وتساعد هذه المكاتب في الاشراف على تنفيد البرامج و المشروعات و الأنشطة التربوية في المدارس بالمنطقة ، و المقاطعات التعليمية ليس لها صلة بالمقاطعات الادارية فانه يتم انشائها على أساس الاحتياجات التعليمية و ليس الاحتباجات الادارية

4. على مستوى المدرسة :

يتولى التعليم : مسئولية القيادة المهنية و الادارية في المدارس ، و يساعد المدير مساعد أول (وكيل) ، في ادارة الأعمال اليومية بالمدرسة و تشمل واجبات المدير بشكل عام الاشراف على تطبيق المناهج الدراسية

وفقا لسياسة التعليم الوطنية و يقوم المدير بالاشراف على الأنشطة المنهجية و تعزيزها و قيادة المدرسة مهنيا ، و متابعة المعلمين و الطاقم التدريسي ، و يوجد في كل مدرسة بماليزيا جمعية للأباء و المعلمين ، حيث تقدم هده الجمعيات الدعم و المساعدة و تعزيز التعاون بين المرسة و المجتمع .

أهداف السياسة التربوية في ماليزيا

تهدف السياسة التربوية في ماليزيا إلى:

1. إعداد الأفراد عقليا وروحيا وعاطفيا وجسميا قائما على الإيمان بالله وطاعته.
2. تزويدهم بالمعارف والمهارات والقدرات ليتحملوا المسؤولية والقدرة على المساهمة في بناء الوطن والمجتمع.
3. ترسيخ الانتماء الديني وتعزيز الاتجاهات الفكرية والثقافية والسلوكية المبنية على قيم الدين فيما يتعلق بالأعراق والطوائف المختلفة في ماليزيا فكل طائفة لها تعليمها الديني الخاص بها.
4. إعداد المواطنينبصورة أكثر ديناميكية وا ٍنتاجية لمواجهة تحديات القرن القادم في عملية التنمية الوطنية نحو تحقيق وضع صناعي جديد.

5. تمويل التعليم:

الحكومة في ماليزيا هي الملزمة بإنشاء المدارس والمعاهد والجامعات والمؤسسات الثقافية والتربوية، فالتعليم مجاني وا ٍلزامي في المراحل الأساسية، ويعاقب عليها القانون، ومن أجل ذلك تتكاتف جهود كل من المؤسسات والوزارات والهيئات الموجودة في ماليزيا من أجل النهوض في التعليم، وتشارك كل جهة في تمويل التعليم بما تستطيع، بالإضافة إلى بعض المساعدات الخارجية التي تتلقاها ماليزيا من بعض الدول والمنظمات الدولية.

ويعتبر التعليم في ماليزيا مركزي، أي أن النظام التعليمي يخضع لوزارة التعليم، لهذا السبب فإن التعليم يعد أحد بنود الاتفاق العام في ماليزيا، وبدأت الدولة تزيد من المخصصات المالية بالتعليم حيث تدرك أهميته الجوهرية لإحداث التنمية الاقتصادية وكما أسلفنا سابقا فإن من 20% إلى 25% تخصص من الميزانية السنوية للإنفاق التعلمي.

تؤمن ماليزيا بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية فهي تقوم بتقديم الخدمات التعليمية للمجتمع، وبالنسبة للطلبة الغير قادرين اقتصاديا على مواصلة تعليمهم تقدم لهم الدولة العديد من المساعدات التي تمثل في منح

دراسية لإكمال دراستهم بالتعلم الجامعي سواء في الجامعات الماليزية أو في جامعات أوروبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا واليابان وكندا ومصر أيضا. تتلقى ماليزيا العديد من المساعدات الخارجية للتعليم والتدريب وذلك في شكل مساعدات فنية وبرامج استثمارية، وتأتي هذه المساعدات من مؤسسات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، ومنظمة اليونسكو، وبعض الدول مثل استراليا وكندا واليابان والمملكة المتحدةأما بالنسبة للقطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية فإن عملية تمويل التعليم يعد ضئيلا خصوصا في المستويات الدنيا، ويرتكز إسهاماتها في التعليم الجامعي والتعليم العالي، لذا فإن الحكومة تسعى إلى تشجيع المشاركة من قبل القطاع الخاص والمنظمات الأهلية وذلك للمشاركة في التمويل التعليمي لتخفيف العبء عن كاهل الحكومة.

وعلى سبيل المقارنة بين الإنفاق الحكومي على التعليم فإن الحكومة الأمريكية تنفق 12.7% من موازنتها على التعليم وهذا آخر استطلاع البنك الدولي عام 2010.

حول موازنات التعليم في الولايات المتحدة يدفع الباحث لإلقاء الضوء حول التجربة الأمريكية في النظام التعليمي[1].

يعد النظام التعليم في أمريكا نظاما لا مركزيا، ولهذا السبب فإن القوانين التي تحكم برامج التعليم والتي تحكم الهيكل التعليمي ككل، بأنها تتنوع بدرجة كبيرة ما بين ولاية وأخرى، فلكل ولاية لها نظام خاص في التعليم ولها استراتيجياتها الخاصة به، التي تبني عليها نظامها التعليمي، رغم هذا التباين يبدو أنها متشابهة بشكل ملحوظ بسبب العوامل المشتركة بين الولايات كالحاجات الاجتماعية والاقتصادية والتنقل المتكرر للطلاب والمعلمين من ولاية إلى أخرى ومن ثم فإن التجريب والتنوع في كل ولاية لا يعوق شكل النظام التعليمي في أمريكا.

نظرة عامة عن التعليم الأمريكي:

كل ولاية ذات سيادة مستقلة في الإدارة، كما أنها تحدد مدة التعليم الإلزامي، وتضع القوانين المدرسية الخاصة، وتحدد معاييرها منأجل إعداد المعلمين وتعيينهم وغير ذلك، يعتبر التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية إجباري ومجاني في كافة المدارس الحكومية يبدأ من سن السادسة حتى سن السادسة عشر، إلى أن ينتقل الطالب إلى المرحلة الثانوية.

[1]-data.albankaldawli.org./country/mala.

أما بالنسبة للمدارس الخاصة فيسمح لها العمل بناء على لوائح خاصة وتراخيص خاصة لاعتماد هذه المدارس من الولاية التابعة لها، لا يوجد منهج قومي رسمي للتعليم في الولايات المتحدة بل تقع مسؤولية المناهج وتخطيطها وتطويرها بناء على عاتق إدارة التعليم التابعة للولاية، مع إتاحة الفرصة للولايات المحلية والمدارس بقدر معين من المشاركة في المناهج وفي تخطيط المناهج وتطويرها وذلك يقع على عاتق المختصين ومدراء المدارس والمعلمين إلى المرحلة الثانوية.

لهذا يرى الباحث:إن أوجه التلاقي بين النظام التعليمي الماليزي، ونظام التعليمي الأمريكي في إجبارية ومجانية التعليم في المراحل الأساسية، والاختلاف بينهما في تطبيق النظام التعليمي، فماليزيا تتبع النظام المركزي في التعليم، والولايات المتحدة الأمريكية تتبع النظام اللامركزي في نظامها ا لتعليمي، فالولايات الماليزية مرتبطة بوزارة التعليم (الفدرالي) وتستمد منها التعليمات والإرشادات. بدورها تراقب وزارة التعليم المتمثلة بالحكومة، تطبيق القوانين والسياسات والمناهج من خلال وضع الخطط ورسم السياسات فيتم وضع مناهج قومي شامل، يحتوي على المعلومات والمقومات الوطنية والدينية الماليزية، أما النظام الأمريكي فلا يوجد منهج قومي بل يترك لكل ولاية الحرية والتصرف بوضع المناهج المناسبة، أما الإنفاق الحكومي على التعليم فإن الحكومة الأمريكية تنفق 12.7% من موازنتها على التعليم وهذا آخر استطلاع البنك الدولي عام 2010، أما الحكومة الماليزية تنفق على التعليم 20% إلى 25% استنادا للمقاربة السالفة الذكر يعتقد الباحث أن النظام الماليزي أفضل من نظيره الأمريكي كون الأول[1]يرتقي إلى مستوى منظم وبعيد عن العشوائية، مثل ما يحدث في النظام الأمريكي، فهي تترك الحرية المطلقة لكل و لاية، وتتبع مناهج مغايرة عن الولايات الأخرى، وا ن كان لها بعض الإيجابات من حيث تطور المناهج والتقنيات، إلا أنها تفتقر لتوحيد الصفوف تحت راية واحدة وتوحيد القومية، ففي ماليزيا إدارة مركزية واحدة تقوم بتوزيع المهام والصلاحيات لكل الولايات وتراقب عن كثب، حيث توكل لكل ولاية مسؤول لها يتبع تعليمات الوزارة (الرئيسية)، والتي تراقب النظام المهمول والمناهج التعليمية فهي بهذا تعمل على التوحيد المجتمع وتماسكه وتبني وتحقق العدالة بين كافة أبناء المجتمع الماليزي.

تجدر الإشارة أن الباحث قد أفرد هذا العرض المطول للنظام التعليمي في ماليزيا ومقارنته مع نظيره الأمريكي كي يوضح مدى تعاظم الاهتمام للدولة الماليزية بتطوير وتحديث الموارد البشرية، كون أن هناك قناعة بأن التنمية يتوجب أن تنجز بالإنسان وللإنسان وليس كهدف في حد ذاته.

[1] -http://data.albankaldawali.org/indicator/se.XPD.totl.gb.zs.

ثانيا: القطاع الزراعي الماليزي

بالإضافة بما سبق ذكره في الفصل الأول تميز القطاع الزراعي في ماليزيا بالتنوع، ويخضع هذا القطاع للدعم الحكومي المتواصل نظرا لأهمية كونه يعد أحد أهم الركائز في دعم الاقتصاد المحلي، والذي يشكل 12% من الناتج المحلي، وتصل نسبة الأيدي العاملة في القطاع الزراعي حوالي 14% من مجموع سكان ماليزيا.

قطاع متطور:

وبعد استقلال ماليزيا في عام 1957 واتجاهها في بناء مقومات الدولة حرصت على أن يكون القطاع الزراعي متطورا ومتقدما منذ البداية، وفي عام 1965 تأسست هيئة تسويق زراعية وطنية وتسمى "فاما"، وكان الهدف الرئيسي من إنشاء هذه الهيئة أن تكون جهة متخصصة لرصد ومتابعة وتطوير الأنشطة الزراعية والمنتجات الزراعية الماليزية والعمل على تسويقها والترويج لها.

إضافة إلى تعزيز الموارد البشرية وتدريبها وضمان استخدام التكنولوجيا المتطورة في الأساليب الزراعية، وتركز ماليزيا على قطاعين رئيسيين في المجال الزراعي ها زيت النخيل وا إنتاج المطاط، وتطمح الحكومة الماليزية من خلال خطتها للتحول الاقتصادي في عام 2020 أن يصل حجم العائدات من هذا القطاع إلى 60 مليار رنجيت سنويا.

أهداف تطويرية:

وتسعى ماليزيا لتحقيق أهدافها الزراعية ضمن خطة التحول الاقتصادي لتصبح من الدول المصدرة غذائيا وشرعت ماليزيا منذ بداية نهضتها في اعتماد تقنيات مبتكرة في سبيل تطوير الزراعة، حيث تعد الزراعة في ماليزيا إحدى القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطني، ومنذ بداية عام 2010 بدأت الحكومة العمل على هذا القطاع وتطويره إضافة إلى وضع هدف محدد ألا وهو زيادة الدخل القومي لماليزيا ليصل إلى 2.5 تريليون رنجيت لتصل إلى مصاريف الدولالعالمية المتقدمة[1] وتتبع رؤية الحكومة الماليزية من خلال ذراعها الزراعي "فاما" بأن تكون رائدة في المجال الزراعي العالمي والأغذية الزراعية إضافة إلى التسويق الزراعي والتجاري.[2]

[1]-http:// www.aswaqpress.com/articles.
[2]- http:// www.aswaqpress.com/articles.

جدول رقم (2-2): يوضح الفروقات المختلفة للقطاع الزراعي

السنوات	القيمة المضافة في الزراعة	نصيب الفرد من الناتج GDP	العاملون في الزراعة كنسبة من إجمالي المشتغلون%	القيمة المضافة للزراعة العامل بحسب الأسعار الثابتة بالدولار 2005	مساحة الأراضي المزروعة بالمحاصيل%
2008	%10	8.486.6	14	7.926	21.9
2009	%9.2	7.312.0	14	8.060	22.2
2010	%10.1	9.069.0	13	8.398	27.7
2011	%11.5	10.427.8	12	9.125	23.2
2012	%9.8	10.834.7	13	9.731	23.5
2013	%9.1	10.973.7	13	10.121	23.9
2014	%8.9	11.307.6	12	10.121	23.9

المصدر البنك الدولي

يوضح الجدول أن القيمة المضافة في الزراعة وهو قيمة الإنتاج التي تقاس لكل عامل حيث نلاحظ أنها لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية 2008 حيث شكلت 10% مقارنة حتى مع سنوات ما بعد الأزمة المالية وقد كانت أدائها جيدة ومرتفعة وهذا يعود إلى أن ماليزيا كما أشرنا إليها سابقا بلد متعدد المناخ وتمتاز بخصوبة التربة وا ٍن كان نصيب الفرد قد تأثر بنسبة قليلة تراوح أقل من 1%، كما نلاحظ أن عدد المشتغلين شكل نسبة أعلى إبان الأزمة حيث شكلت بنسبة 14% وبدأ اخفاض عدد المشتغلين بعد الأزمة المالية لتصل إلى

12% لعام 2010 وعام 2014 ويفسر ذلك إلى أن سياسة التصنيع والانتقال من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي قد خفض نسبة العاملين في القطاع الزراعي.[1]

الصنف	2000م	2005م	2010م
الارز	70	72	90
الفواكه	94	117	138
الخضروات	95	74	108
الثروة السمكية و البحرية	86	91	104
لحم البقر	15	23	28
لحم الظان	6	8	10
الدواجن	113	121	122
البيض	116	113	115
لحم الخنزير	100	107	132
الحليب	3	5	5

المصدر: حسب وزارة الاقتصاد الماليزي حسب ما حدده المرجع

يرى الباحث: أن مستويات الاكتفاء الذاتي تعتمد عليها ماليزيا والتي تغطي الطلب المحلي لأسواقها نتاج عن:

تتمتع ماليزيا بموارد طبيعية التي كان لها الدور الأساسي في زيادة الإنتاج من الزراعة والثروة الحيوانية وأخص بالذكر الفواكه، الخضروات، الدواجن والبيض ولحم الخنزير إضافة إلى الثروة السمكية التي تشكل

[1]-http:// data.albankaldawali.org/indicator/EA.PRD.AGRI.KD/COUNTRIES ?AGE=

104% حيث أن هذه الأصناف تتمتع بزيادة مطردة من الإنتاج التي تقابلها عمليات ا لتصدير إلى الدول المختلفة وهذا الفائض يزيد من معدل الناتج المحلي الإجمالي ويزيد من عمليات التنمية التي تقوم بها ماليزيا وتساعدها في رفع معدلات الدخل.

ثانيا: القطاع الصناعي الماليزي

مما لا شك فيه أن القطاع الزراعي في ماليزيا قد ساعد على إنجاح عملية التصنيع، وذلك لأن المجتمع الزراعي قد ن جح بصورة واضحة وقد استطاع أن يحقق اكتفاء ذاتي يدفع بذلك إلى سياسة التصنيع نحو التركيز على السوق الخارجي، ويسعى بذلك إلى إنتاج سلع منافسة.

ففي ماليزيا وبعد النجاح الزراعي الواضح فقد تم رفع شعار (التصنيع من أجل التصدير) والذي بدوره يسهم بفاعلية في استمرارية التصنيع ومواكبة التطور التقني، فكان الانتقال مدروسا من الصناعات الخفيفة إلى صناعة السيارات إلى صناعة الإلكترونات المتطورة، وهذا يوضح لنا الاستراتيجية الصناعية من عام 1957-2007 والمراحل التي مر بها:

المرحلة الأولى: والتي تشمل من 1957-1970 كانت تتبع استراتيجية إحلال الواردات، أي محاولة الاتجاه نحو الصناعات المحلية بدل من الاستيراد من الخارج، ففي هذه المرحلة كان الاتجاه نحو السلع الاستهلاكية البسيطة والاتجاه نحو السوق المحلي.

المرحلة الثانية: والتي تشمل من 1971-1980 فقد تبنت استراتيجية التصدير نحو الخارج، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من خلال مناطق التجارة الحرة والتشجيع على الصادرات الإلكترونية والمنسوجات.

المرحلة الثالثة: تشمل من 1981-1985 وهي المرحلة التي بدأت فيها عمليات الانطلاق نحو التنمية الشاملة بقيادة **مهاتير محمد** عند توليه مقاليد الحكم، فلقد اتبعت هذه المرحلة استراتيجية إحلال الواردات وتشجيع الصناعات الثقيلة مثل: صناعة السيارات، الحديد والصلب، أيضا السلع الاستهلاكية المعمرة والوسيطة والمنتجة وكان التوجه نحو السوق المحلي.

المرحلة الرابعة: تشمل من 1986-2006 وكانت هذه الاستر اتيجية موجهة نحو التصدير للخارج وكان التركيز في هذه المرحلة على القدرة التنافسية للقطاع الصناعي والتركيز على سوق التصدير، وأيضا تشجيع الصناعات التي تركز على الموارد، وتشجيع صناعات صغيرة الحجم ومتوسطة الحجم، والتركيز على

الابتكارات والصناعات التحويلية ذات الصلة بالخدمات، كما وميزت هذه المرحلة التركيز على قطاع الخدمات مثل التوسع في قطاع البنوك والشركات الوسيطة والقطاع السياحي.

تعود عملية النجاح في ماليزيا مسيرتها التصنيعية إلى أنها لجأت إلى عالم التصنيع بدافع الحاجة إلى التقدم، ويضاف إلى ذلك قلق ماليزيا على مستقبلها وسط وجود النمور الأسيوية، وهو ما أضاف على الاقتصاد الماليزي التنافس والتعاون والشراكة، ففي سنة 1978 كانت القيمة المضافة لأهم الصناعات التحويلية الماليزية قد سجلت ارتفاعا ملحوظا، فالمواد الغذائية سجلت ما نسبته 20.8%، المطاط 9.7% المعدات الكهربائية سجلت 9.9% المنتجات الخشبية 6.5% النسيج 5.7%، الكيمائيات 36.6% فلقد تقدمت ماليزيا بخطى جريئة وهي كجزء أساسي من عملية التنمية، ومنأهم الصناعات هي صهر القصدير، تصنيع المطاط، صناعة الأخشاب، صناعة الخزف، صناعة المنسوجات، معامل الصابون، والكيمائيات، والأسمدة. ومن بين أهداف خطط التنمية الخمسية التي توالت مند عام 1965هي العناية بالصناعة وا ٍنمائها حتى تحقق تنوعا في الإنتاج، وخلق فرص عمل للسكان الذين يتزايدون وأيضا لزيادة الدخل القومي ورفع مستوى المعيشة للأفراد. وبذلك بذلت الحكومة الماليزية جهدا كبيرا لزيادة مصادر الوقود، وموارد المياه، ومد الطرق، منأجل إنجاح خطط التصنيع.

إن من أهم الدروس المستفادة من التجربة الماليزية والتي تصلح للتطبيق في الدول النامية هي سياسات التحول من الصناعات التي تستهدف إحلال الواردات إلى الصناعات التي تستهدف تنمية الصادرات الصناعية التي يتوافر فيها المزايا التنافسية، لذا يعتبر القطاع الصناعي العمود الفقري للاقتصاد الماليزي فهو يساهم بحوالي 54.7% من أجمالي الناتج المحلي، ويوظف حوالي 27% من إجمالي فرص العمالة المتاحة، ويساهم بحوالي 82% منإجمالي الصادرات الوطنية وذلك عام 2002، لذلك يعتبر القطاع الصناعي الرافعة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي في ماليزيا.

ينقسم القطاع الصناعي الماليزي إلى قطاعين هما:

القطاع الصناعي المعتمد على الصادرات الطبيعية: وهو القطاع الذي يعتمد على المواد الخام المنتجة محليا مثل الصناعات الغذائية والصناعات الكيمائية والصناعات البترولية، والصناعات المطاطية، والصناعات الخشبية، ويساهم هذا القطاع بحوالي 49% من إجمالي الناتج الصناعي.

القطاع الصناعي المعتمد على المصادر الخارجية: وهي الصناعات الكهربائية والإلكترونية، وصناعات النسيج، وصناعةالسيارات والمعدات وصناعة الحديد والصلب ويساهم هذا القطاع 51% من إجمالي الناتج الصناعي.[1]

لذلك يؤكد الباحث: إن ماليزيا تمتلك المقومات المادية والبشرية التي استطاعت من خلالها السير نحو التنمية المستدامة، كما استطاعت ماليزيا أن تحتل موقعا متميزا من بين دول القارة الأسيوية، حيث استفادت ماليزيا من الثروات التي تمتلكها سواء كانت هذه الثروات من رأس المال البشري المدرب أو الموارد الطبيعية والمادية، التي تمتاز بها ماليزيا حيث قامت بتميز في مجال الإلكترونيات وصناعة السيارات وصناعة الأخشاب .....الخ، وبالتالي عمليات التصدير المرتفع التي تقوم بها في مجال التصنيع المختلفة.

أهم الصناعات التي تمتاز بها ماليزيا:[2]

- **الصناعات الغذائية:**

إنجازات ماليزيا من صناعة المنتجات الغذائية، إلا أنها مستمرة في اسستيراد المواد الخام، مثل الحبوب ومنتجات الألبان لتصنيعها، ولقد ساهمت صناعة الأغذية المصنعة بنحو 4.2 مليار رنجيت ماليزي في عام 2013.

جدول رقم (4-2): يبين الصادرات الرئيسية الغذائية المصنعة لعام 2013

الكاكاو	3.2/ مليار رنجيت
الحبوب ومستحضراتها	1.8/ مليار رنجيت
منتجات الألبان	957.4/ مليون رنجيت
السكر والحلويات السكرية	843.8/ مليون رنجيت
الخضروات والفواكه المصنعة	578.1/مليون رنجيت

[1]-حسن نفين شميت، التنافسية الدولية وتأثيرها مع التجارة العربية والعالمية، مصر، دار التعليم الجامعي، ص236.
[2]-http://www.mida.gov.my/home.

تصدر ماليزيا الغذائية لأكثر من 200 دولة حيث تشمل كلا من سنغافورة، أندونيسيا، الولايات المتحدة، تايلند، الصين ...الخ، ويالحظ في المجال أن الشركات صغيرة الحجم والمتوسطة هي التي تسيطر على هذه الصناعات الغذائية وتشمل أيضا صناعة الأسماك المعلبة، والمنتجات السمكية والثروة السمكية والحيوانية وكافة منتجاتها. وتعد ماليزيا ثالث أكبر منتج اللحوم والدواجن في منطقة آسيا والمحيط الهادي وتتمتع ماليزيا باكتفاء ذاتي في الدواجن ولحم الخنزير، والبيض ولكن رغم تلك تستورد نحو 80% من احتياجاتها من اللحم البقري، وكما تعد ماليز يا منأكبر مصنعي الكاكاو في آسيا وهي خامس أكبر دولة منتج للكاكاو في العالم، إلا أن الإنتاج المحلي لا يكفي الطلب الهائل عليه، لذلك يتم استيراد حبوب الكاكاو لسد العجز المحلي، وكما تعد ماليزيا من المنتجين الأوائل في تصنيع التوابل وهي سادس أكبر دولة في العالم مصدر للفلفل ومنتجاته، كما ويتم إنتاج التوابل الأخرى مثل الكزبرة والكركم، ورق الليمون، القرفة، القرنفل.

الصناعات القائمة على المطاط:[1]

إن ما يزيد عن 500 شركة في ماليزيا تقوم بصناعة منتجات الإطارات، وما يتعلق من منتجات المطاط الصناعية، لقد بلغ إنتاج المطاط الطبيعي في عام 2013 إلى 826.421 طن مقارنة للعام 2012 بـ 922.798 طن، أما الاستهلاك المحلي من المطاط الطبيعي في عام 2013 نحو 434.192 طن.

وبالإمكان تلخيص الاستهلاك المحلي للمطاط على النحو التالي:

- الإطارات 7.3%
- منتجات المطاط الصناعية 2.9%
- منتجات المطاط العامة 6%
- منتجات الإتكس 83.6%

لذا تعتبر ماليزيا أكبر مستهلك لمنتجات الإتكس، وهي من المنتجات المطاطية ويتكون من 125 شركة مصنعة تنتج القفازات، الواقيات الذكرية والخيوط المطاطية، ويسهم هذا القطاع بـ 81% من ا لصادرات من منتجات المطاط والذي يتكون معظمها من القفازات والقسطرة، والخيوط المطاطية، يتألف قطاع المنتجات المطاطية الامة والصناعية من 185 شركة تنتج مجموعة واسعة من المنتجات المطاطية مثل الركائز، الدعائم، الخراطيم، الأنابيب المطاطية، وموانع التسرب، الكسوات المطاطية للاستخدام في صناعة السيارات، والصناعات الكهربائية والإلكترونية وصناعة الآلات والمعدات، وتستخدم معظم هذه المنتجات في السوق

[1]- http://www.mida.gov.my/home.

المحلي، وتساهم صناعة المنتجات المطاطية بـ 52.9 مليار رنجيت في الناتج القومي الإجمالي بحلول عام 2020.[1]

الصناعات القائمة على الأخشاب:

تهيمن الشركات الماليزية على صناعة الأخشاب وتشكل الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم من 80 إلى 90% من إجمالي الشركات التي تتألف منها هذه الصناعة، تقع معظم هذه الشركات في مناطق صباح، وساروالك، وتستخدم هذه المعامل الأخشاب الاستوائية لإنتاج الخشب المنشور، والأخشاب القشرية، والخشب الرقائقي وغيرها، فالتجهيزات النهائية والتي تقوم بها هذه المعامل بإنتاج الأثاث ومنتجاتها من الأثاث المكتبي، المطابخ، غرف النوم، غرف تناول الطعام، غرف المعيشة، أثاث الحدائق، الأثاث الخارجي ....الخ، أيضا تدخل في هذه الصناعات الخشبية مواد أخرى من المعادن والقش والبلاستيك والزجاج والرخام، وتستخدم خشب المطاط في كثير من الصناعات الخشبية، وقد بلغت صادرات الخشب المنشور في عام 2013 بـ 2.41 مليار رنجيت ماليزي، وصادرات خشب الرقائق بـ 5.32 مليار رنجيت، حيث توجهت الصادرات إلى تايلندا، هولندا، الصين، اليابان، سنغافورة، ولقد تمكنت صناعة الخشب الرقائقي الماليزية من تحقيق معايير الجمعية الدولية bs والمعايير البريطانية jas الدولية لذلك يوجد 125 معمل للخشب الرقائقي.

الصناعات الكهربائية والإلكترونية:

يعتبر قطاع الصناعات الكهربائية والإلكترونية، ومن أهم الصناعات الرائدة في مجال التصنيع، ويساهم هذا القطاع بحصة كبيرة من صادرات البلاد والتي تبلغ 32.8%، وقد بلغت صادرات هذا القطاع 22.36 مليار رنجيت ماليزي أي 9 مليار دولار، ويشتغل من إجمالي العمالة 27.2% طبقا للإحصائيات 2013.

وأهم هذه الصناعات هي:

1. الحواسيب اللوحية.
2. الهواتف الذكية.
3. أجهزة التخزين.
4. أجهزة التلفاز والاستقبال.
5. المنتجات السمعية والبصرية.

[1]- http://www.mida.gov.my/home.

6. منصات الألعاب الإلكترونية.
7. الاميرات الرقمية.
8. اللوحات الإلكترونية.

وتعتبر الصناعات الكهربائية من أكبر القطاعات الفرعية وقد بلغت إجمالي الاستثمارات 5.3 مليار رنجيت، أما الصناعات الإلكترونية في ماليزيا فإنها ثاني أكبر قطاع فرعي حيث يشكل ما نسبته 27% من غجمالي الاستثمارات المعتمدة في قطاع الصناعات الكهربائية والغلكترونية عام 2013، ويعتبر أجهزة أضباه المواصلات ضمن قطاع صناعة المكونات الإلكترونية، وقد بلغت صادراتها 11.19 مليار رنجيت ماليزي أي 47% من إجمالي منتجات الصناعات الكهربائية والإلكترونية لعام 2013.[1]

قطاع الخدمات:

يعتبر قطاع الخدمات أحد الأعمدة الأساسية، التي تحقق فيها ماليزيا تقدما جوهريا في عمليات التنمية الشاملة والمستدامة، حيث يساهم قطاع الخدمات بنسبة 50% في الناتج المحلي الإجمالي حسب تقديرات الإحصاء الماليزي، وتأمل الحكومة الماليزية أن يساهم هذا القطاع بنسبة 65% في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2020 وهو الهدف التي تسعى إليه ماليزيا حتى تكون في مراتب الدول المتقدمة، حيث ازدهر هذا القطاع مند عام 2009، فقد تم إلغاء القيود المفروضة على مشاركة رأس المال الأجنبي، وبدأت ماليزيا في عام 2012 تنفيذ هذا القرار، ومنح المشاركة في الملكية لرأس المال الأجنبي[2]، وقد تم بالفعل عام 2012 بتنفيذ هذا القرار في 17 قطاعا فرعيا من قطاع الخدمات منها الخدمات المهنية، وخدمات الاتصالات، خدمات التوزيع، خدمات التعليم، خدمات البيئة، خدمات صحية، وا ضافة إلى خدمات محاسبية إذ أصبح رأس المال الأجنبي في هذا القطاع كامل المشاركة، ونتيجة لهذه التغيرات سمحت ماليزيا بنسبة 100% للمالكين الأجانب لخدمات البريد وخدمات تطبيقات الاتصالات، المخازن المتخصصة، خدمات معالجة النفايات (تدويرا أو حرقا) لذلك قامت الحكومة بإزالة العقبات أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المصاريف والتأمين، كما عززت ماليزيا أنظمتها المتعلقة بحماية حقوق الملكية الفكرية مند عام 2009 قامت بتعديل قوانينها المعنية ببراءات الاختراع والتصميمات الصناعية، وحقوق الطبع والنشر، إلى المعاهدات الدولية والتعاون الدولي بهذا الشأن.[3]

[1]- http://www.mida.gov.my/home.
[2]-http/alraimedia.com/articles.aspx.
[3]-http/www.alegt.com/2014/03/17 article

يبين الباحث أن قطاع الخدمات في ماليزيا يساهم بشكل ملموس في إجمالي الإيرادات، ولكنها تحتاج إلى مضاعفة الجهد في هذا القطاع كي تصل إلى مستويات عالية مقارنة بالدول المتقدمة مثل اليابان، وسنغافورة وأمريكا، حيث يشكل نسبة مساهمة قطاع الخدمات في سنغافورة 72% وفي اليابان 70% وفي الولايات المتحدة 62% وبالتالي فإن حصة ماليزيا مقارنة مع هذه الدول لا زالت بحاجة إلى جهود وتواصل.

والشكل التالي يوضح الفروقات في نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي لبعض الدول.

شكل رقم (2-1)

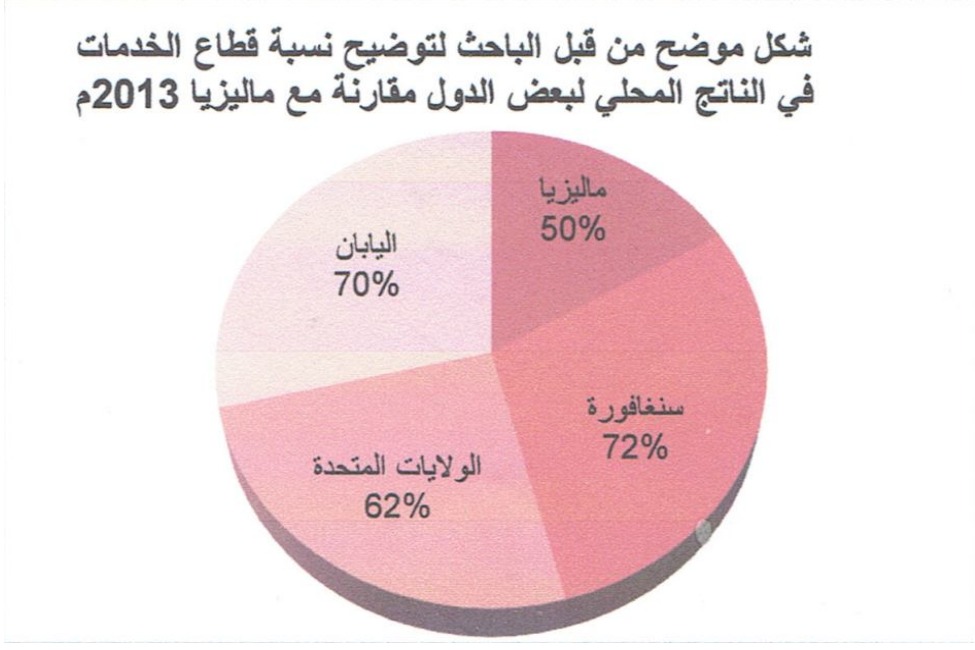

قطاع السياحة:

يعتبر قطاع السياحي ثاني أكبر قطاع الصناعة، حيث أولت الحكومة الماليزية، كافة إمكانياتها اللوجستية والمالية، في خدمة هذا القطاع، حيث يساهم هذا هذا ا لقطاع 12.5% في الناتج المحلي الإجمالي، ويوفر هذا القطاع 2.1% فرصة عمل حسب إحصائيات 2012 لذلك تقوم الحكومة الماليزية من خلال حملة (رزوروا ماليزيا) إلى استقبال مليون سائح من حول العالم.[1]

وقد استغلت ماليزيا أحداث 11 سبتمبر لزيادة إيراداتها من السياحة، حيث تعتبر ماليزيا أكثر الدول أمنا وتتمتع بمناخ معتدل طول السنة مما جعلها تحظى باهتمام بالغ للزيارة والرحلات من شتى أنحاء العالم، هذه

[1]-www.menara.ma/ar

الحملة سوف تزيد وتساعد على النهوض بالاقتصاد الماليزي وتتوقع أن تصل عائداتها إلى 103 مليار رنجيت ماليزي (الدولار يساوي 3.28 رنجيت)، لذلك فقد ساهم القطاع السياحي خلال 2001 بمقدار 5.5% في الناتج المحلي، ولقد بلغ عدد الزوار مطلع عام 2000 إلى 12.5 مليون شخص، وزاد معدل النمو القطاع السياحي 8% حسب إحصائيات 2001، ومند أن تولى مهاتير محمد الحكم عمل على سياسة جذب الاستثمارات الأجنبية وقد نجحت هذه السياسة في بلاده، وعليه ومن خلال سياسته الاتجاه شرقا بالتعاون مع اليابان ببناء طريق سريع تمتد من سنغافورة جنوبا ويشق ماليزيا وصلا إلى تايلاند شمالا، ومن يمر بهذه الطريق عليه ان يدفع رسوم بسيطة للشركة اليابانية، وبعدها توافدت الاستثمارات وبدا ماليزيا بإنشاء الملاهي ومدن الألعاب، وقد ساعدت هذه الطريق إلى تنشيط حركة السياحة وزادت من عجلة التنمية في ماليزيا.

أهم المناطق السياحية في ماليزيا هي:

1. مدينة كولالمبور.
2. جزيرة بينانج.
3. جزيرة لنكاوي.
4. مرتفعات كامرون.
5. مرتفعات منتج هايلاند.
6. ولاية سيلانجور.

النظام المالي في ماليزيا:

لقد شهدت البشرية في السنوات الأخيرة العديد من الأزمات الاقتصادية التي أثرت على اقتصاديات العديد من الدول، في حين أن آثار الأزمة كانت محدودة على الاقتصاد الإسلامي الذي كان أكثر استقرارا ومتانة بسبب اعتماده على الاقتصاد الحقيقي وليس الوهمي والمتمثل بأسواق المال (البورصة)، لقد حققت الصيرفة الإسلامية انتشارا واسعا ونجاحا على مستوى العالم حيث يوجد أكثر من 400 مصرف حول العالم ويزيد حجم التداول لتلك المصارف عن 2 ترليون دولار وتعمل تلك المصارف في 80 دولة حول العالم وتنمو سنويا بما يقارب 20% وتعتبر ماليزيا أحد أبز الدول التي اعتمد اقتصادها على البنوك الإسلامية وكانت الدولة الرائدة للصيرفة الإسلامية على مستوى العالم، ويعود ذلك إلى دعم الحكومة الماليزية للمنتجات

الصيرفة الإسلامية حيث يوجد في ماليزيا 22 مؤسسة تعليمية متخصصة في الصيرفة الإسلامية وتعتبر ماليزيا من أكثر الدول التي تقدم الصكوك ومن الدول الأوائل[1] التي ينشط فيها السوق المالي الإسلامي[2].

لقد أدى وجود قطاع مالي ومصرفي متطور في ماليزيا إلى اعتبارها أحد أهم المراكز المالية في آسيا نظرا لامتلاكها العديد من المؤسسات المالية المتطورة في المنطقة إلى جانب المصاريف التجارية والاستثمارية الإسلامية التي توفر القروض للقطاع الصناعي المتطور في ماليزيا والذي استفاد من التسهيلات الانتمائية الذي يقدمها أهم المصاريف في ماليزيا وهي مصرف بيرهارد للاستيراد والتصدير وهو مورد مالي هام لتمويل وتأمين الصادرات وتقديم خدمات التأمين والكفالات والذي ساهم في تحقيق استقرار اقتصادي في ماليزيا بالإضافة إلى ذلك قامت الحكومة الماليزية بتأسيس مركز إيوان للتجارة والأعمال الدولية IBFC في جزيرة لإيوان الواقعة في شمال غرب ساحل بورينو حيث أن الشركات العاملة في لإيوان تتمتع بتخفيضات ضريبية ويبلغ عددها 2700 شركة أجنبية مما ساهم ذلك في زيادة النمو الاقتصادي الذي يعتبر أحد مصادر نمو الاستثمار الأجنبي المباشر.[3]

لقد استطاع النظام الاقتصادي الإسلامي خلال الأربعين عاما الماضية أن تثبت للعالم من خلال أدائها المميز وشفافية أعمالها قدرتها على التجديد والابتكار وأنها صناعة مالية راسخة، ومرشحة لأن تصبح من الدول الاقتصادية العالمية، ولقد أثار ذلك النجاح اهتمام عدد كبير من البنوك العالمية لفتح نوافذ وفروع للخدمات المالية المصرفية الإسلامية مثل مجموعة سيتي بنك جروب في مملكة البحرين، وبنك اتش اس بيس ي في الإمارات العربية المتحدة. وتعتبر ماليزيا في الوقت الراهن من الدول التي تقدم خدماتها ويوجد لديها خمسة بنوك إسلامية بما يتوافق وأحكام الشريعة الإسلامية، منها ما يوجد خارج ماليزيا وعددها ثلاثة مصاريف وهي بنك التمويل الكويتي، وبنك الراجحي، وبنك قطر الإسلامي، كما لها بنكين محليين وهما بنك معاملات، وبنك إسلام ماليزيا، إضافة للعديد من البنوك التقليدية التي تقدم خدماتها للجمهور، فالبنوك الإسلامية ملزمة بتقديم خدماتها حسب الشريعة الإسلامية حيث أن لدى البنك المركزي الماليزي هيئة شرعية مستقلة تابع له للإشراف على ما تقدمه البنوك من خدمات ترى أنها متوافقة مع الشريعة، كما أن ماليزيا من أكثر الدول تداولا في الصكوك الإسلامية والتي تعتبر بأنها في دول الخليج العربي، يذكر أن أول بنك إسلامي أنشئ في ماليزيا هوو بنك إسلام ماليزيا عام 1983 وسبقه بنك ناصر الاجتماعي في مصر التي تأسس عام 1971، وقبل إنشاء بنك ماليزيا تم إنشاء صندوق الحج والذي يعتبر أحد أكبر المؤسسات المالية في ماليزيا وجاء تأسيسه استجابة لرغبة الحجاج المالزيين في إيجاد قناة مقبولة شرعا يحتفظون فيها

[1]-http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/special-interviews.
[2]-www.woody.my/p.
[3]-www.malysia.visa/posts.

بمدخراتهم المخصصة لأداء ركن الحج بعدما قاطعوا المؤسسات المصرفية التقليدية التي تتعامل مع الربا، حيث بلغت حصة المؤسسات المالية الإسلامية من السوق المصرفي 17.4% من ضمنها ما يعرف بنظام النو افذ.[1]

جدول رقم (2-5): جدول توضيحي من قبل الباحث لتوضيح الفروقات في المؤشرات المالية

السنوات	الاستثمار الأجنبي المباشر	احتياطي الذهب	سعر الفائدة الحقيقي	سعر الفائدة على الودائع	سعر الفائدة على الروض	الأسهم المتداولة
2007	9.071	101.99	1.5	3.2	6.4	77.5
2008	7.572	92.166	-3.9	3.1	6.1	36.9
2009	11.46	96.704	11.8	2.1	5.1	36.1
2010	10.88	106.528	0.8	2.5	5	36.4
2011	15.11	133.571	-0.6	2.9	4.9	44.6
2012	9.733	139.73	4	3	4.8	40.8
2013	11.58	134.853	4.6	3	4.6	40.9
2014	11.99	140.221	4.6	3	4.6	40.9

المصدر[2]

يوضح الجدول مدى التذبذبات والفروقات التي صاحبت الأزمة المالية وانعكاسها على الأوضاع المالية لدى المصارف (البنوك) حيث كان واضحا مدى انخفاض الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2008 بفارق وقدرة 1.42 مليار دولار عن السنة السابقة 2007 أي أن الاستثمار الأجنبي المباشر انخفض بحدود 18.8% وهذا بسبب تأثيرات الأزمة المالية التي ضربت العالم وصاحبها انكماش في أسواق المال، وكان

[1]-www.kenanonline.com.
[2]-http://data.albankaldawali.or.

تأثير هذه الأزمة واضحا في ماليزيا وقد واجهت ماليزيا هذه الأزمة وهي عدم خروج العملة الأجنبية خارج ماليزيا واحتفظت باحتياطاتها من العملة الأجنبية لمواجهة الأزمة ولضمان سير عملياتها التنموية، كما اتبعت الحكومة الماليزية والبنك المركزي سياسة مالية انكماشية بغية التخفيف من حدة هذه الأزمة وكان ذلك واضحا من خلال تخفيض سعر الفائدة على القروض التي تمنحها للعملاء حيث زادت نسبة الفائدة بـ 6% على قيمة الودائع التي يسحبها العميل معنى ذلك أن البنوك بدأت تأخذ احتياطاتها بعدم الخروج الأموال وللحفاظ على التوازن النقدي في السوق وعدم التضارب في المصالح المالية. لقد بلغ الاحتياطي من الذهب إبان الأزمة 92 مليار دولار بفارق قدره 9.82 مليار دولار بانخفاض قدرة 10.6% عن السنة السابقة 2007 والذي كان 101 مليار دولار. يفسر ذلك أن الحكومة الماليزية استخدمت مدخرات الأفراد لدى البنوك لعمليات التنمية ولمواجهة الأزمة ولمواجهة الأزمة ولمواجهة صندوق النقد والبنك الدوليين، والتي تنصح بترك الحرية لرأس المال دون تدخل الحكومة. كما نلاحظ أن بعد انتهاء الأزمة المالية العالمية بدأت ماليزيا تأخذ منحى أوسع في عمليات التنمية لقد زادت قيمة الاحتياطي الذهبي إلى أقصى درجة في عام 2014، والذي وصل إلى 140 مليار دولار هذه النقلة النوعية في الاحتياطي الذهبي يفسر أن السياسة التي اتبعتها الحكومة الماليزية المتمثلة في البنك المركزي[1] كانت ناجحة وهي سياسة الاعتماد على الفرد الماليزي والقدرة الماليزية وهي سر نجاح هذه التجربة، ومن أبرز التداعيات الأزمة على الجهاز المصرفي في ماليزيا هو تحقيق سعر الفائدة الحقيقي لمعدلات نمو سالبة بلغت -3.9% وهذا يعني أن هناك ارتفاعا كبيرا في المستوى العام للأسعار (التضخم) يفوق سعر الفائدة الأسمى، وفقا للأدبيات الاقتصادية فإن (سعر الفائدة الحقيق-سعر الفائدة الأسمى=التضخم) وهذا الارتفاع الكبير في الأسعار يعود إلى الأزمة المالية التي أثرت على مستويات الأسعار وتحديدا أسعار الغذاء والطاقة.[2]

ومن وجهة نظر الدراسة فإن الوساطة المالية المتعلقة بمعاملات البنوك الإسلامية لم تستطيع التوصل إلى معايير محددة لتنظيم آليات عمل وصناعة أموال البنوك الإسلامية، ويعود الأمر لجهة الاختلاف والتباين في الفتاوى المنظمة لآلية عمل هذه البنوك، وبالتالي بشرعية مشروعية نشاطاتها التي تثير الشكوك في جوازه هذه الإسلامية في أنها أداة ناجحة في عمليات التنمية الاقتصادية في ماليزيا، كما أكد مهاتير محمد في عام 2013 عدم ثقة المسلمين المالزيين في النظام البنكي البنوك أو حتى اختلافها مع البنوك الرأسمالية فيما يخص الصكوك الإسلامية. كما أن هناك العديد من فقهاء الاقتصاد الإسلامي قد شككوا في هذا النظام واعتبروا تحايلا على الفقه ومنهم د. راشد بن أحمد العيلوي، والخبير السعودي عمر حافظ، ود. رفيق المصري، والشيخ حامد عبد الله العلي وآخرون.

[1]-http://www.docudesk.com.
[2]-http://go.worldbank.org/v8nip7dtno.

استنادا لما سبق ورغم الجدل الواسع والتباينات المختلفة حول جواز المعاملات الإسلامية فإن اتباع مقاصد الشريعة سيحمي الاقتصاد من الانهيار حيث أن الدين الإسلامي يجمع بأطيافه الاقتصاد الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الفردية والاقتصاد الاشراكي الذي يقوم على الملكية العامة وتدخل الدولة وهو الأجدر في قيادة عالم اقتصادي يسوده العدالة في التوزيع.[1]

المطلب الثاني: طبيعة الاستراتيجية الماليزية وتقييم أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية

أولا: استراتيجيات وميكانيزمات التنمية المستدامة في ماليزيا.

1- الاستثمار في رأس المال البشري في ماليزيا كمركز للإبداع والابتكار لضمان تحقيق مسار التنمية المستدامة في ماليزيا:

تشير الأدبيات إلىأن البلدان التي تمتلك رأس مال بشريا مرتفعا تحقق معدلات نمو مرتفعة ومستديمة chong &zanforlin 2000 و romer et al 1990 و crossman et helpman 1991 وذلك باعتبار أن التقانة نمطيا تقود النمو وتحتاج إلى وفرة في رأس المال البشري، بينما البلدان ضعيفة التقانة وضعيفة الموارد البشرية لا تخضع بزيادات الانتاجية والنمو.[2]

إن حيزا هاما من أدبيات النمو ترتكز على التقدم التقاني والاستثمار في رأس المال البشري تحاول أن تربط بينهما وفق واحد من التوجهين:

1. **الاتجاه التعويضي**:الذي يرى أن التقانة تعوض مهارات رأس المال البشري ومن ثم فإن التقدم التقاني سيقلص على رأس المال البشري وينقص المتطلبات من التعليم والتدريب.
2. **الاتجاه التكاملي**:الذي يرى أن تقدم التقانة يغير الطلب النسبي على المهارات محولا إياه من الطلب على العمالة قليلة المهارة إلى العمال المهرة والأكثر تعليما ومن ثم يزيد الاستثمار في رأس المال البشري.

[1]-http://www.youtube.com/watch ?v=ipo0bo1ddww.

[2]-خديجة بوديب، النموذج التنموي الماليزي، المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، ورقة مقدمة في متلقى دولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنظم من قبل جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2005.

وتميل البراهين إلى دعم الاتجاه التكاملي أكثر منها للاتجاه التعويضي، فدراسات bartel & sicherman 1998 تظهر أن الصناعات ذات معدلات التغير التقاني الأعلى عرفت زيادات في الطلب على العاملين الأكثر تعليما والأكثر مهارة، بينما تقدم دراسة مثالا على التعاوضية وتبين أن الانتقال التاريخي من الحرفية إلى المصانع قد أنقص الطلب الكلي على المهارات.

تمثل ماليزيا واحدة من التجارب الناجحة في مجال التصميم والإنجاز، وتنسيق السياسات الاجتماعية بين الدول النامية، وقد حققت تقدما ملحوظا في ميدان التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والهدف الأولي من متابعة هذه التجربة هو البحث عن غطار توجيهي واسترشادي منها، ليس بقصد إعادة تطبيقها كما حدثت بالضبط، وا ٍنما بهدف التعرف على المواقف الاقتصادية، والمؤسسية، والسياسية المختلفة التي تعوق إمكانية عدم تطبيقها، وذلك في إطار المفهوم الحديث للسياسة الاجتماعية كما تبلور أخيرا في تراث دراسات التنمية، وكذلك التعرف على المناهج والآليات المستخدمة في التصميم والإنجاز والتنسيق، وكذلك تقويم السياسات التي اتبعتها ماليزيا، وفهم المتغيرات الحاكمة في هذا الصدد، والتوصية بالمقترحات المحددة التي قد تساعد في صياغة رؤية اجتماعية شاملة ربما تبنتها مجموعة البلدان العربية الإسلامية لتحديث تجاربها التنموية، أو تعزيز ودعم هذه التجارب.

تعتبر ماليزيا مثالا على بلد نام ابتكر مدخله الخاص لدعم الخدمات الاجتماعية خصوصا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل عام، وهو مدخل تبلور عبر فترة نصف قرن تقريبا، وقد أدخلت تعديلات على الصيغة الأصلية (الأولية) للسياسة الاجتماعية في ماليزيا، وتؤكد على تنمية الخدمات الاجتماعية كجزء متكامل في أجندة التنمية القومية، ودعم القطاع العام والحكومة للخدمات الاجتماعية، والدعم المنصف لسكان المناطق الريفية والجماعات الفقيرة، وذات الدخل المنخفض، وقد ظهرت آثار المدخل الماليزي في السياسة الاجتماعية في صورة تحسينات في التعليم، والصحة والرعاية الطبية، وضمان فرص تشغيل كبرى، ومستوى عال من الحماية الاجتماعية لكل السكان، وأكثر من ذلك حقق تقدما ضخما بالنظر إلى تخفيض نسبة الفقر، وزاد من مشاركة المرأة والشباب في عملية التنمية القومية، هذا فضلا عن استجابة ماليزيا والسياسة الاجتماعية وتكيفها مع التحديات الجديدة خاصة تلك التي فرضتها العولمة.[1]

ويشتمل مفهوم السياسة الاجتماعية على الأهداف والاستراتيجيات التي تعني بعدد من الاهتمامات الاجتماعية والمشكلات وتشمل الصحة والتعليم والتدريب، والإسكان والتشغيل، والفقر وتباين الدخول والجريمة والإدمان، والعلاقات العرقية والعنف الأسري، والهدف النهائي للسياسة الاجتماعية، وهو تحسين

[1]-علي عبد الرزاق جبلي، التجربة الماليزية في تنمية الإنسانية أضواء ودروس: متوفر على الرابط التالي:
http ;//daraligalapy.blgs pot.com/2008/09/2008 ht ml.

رفاه وخير الشعب welfare-well being وجمالعات معينة وتعني المرأة، والشباب والأطفال وكبار السن والجماعات العرقية أو الأقليات، وذوي الاحتياجات الخاصة.

يشير تقرير التنمية البشرية للعام 2008/2007 الصادر عن البرنامج الإنمائي عن البرنامجالإنمائي للأمم المتحدة، إلى أن ماليزيا قد حققت ترتيبا صاعدا بلغ المرتبة الثالثة والستون بين دول العالم، مما دفعها إلى أن تدخل ضمن مجموعة البلدان التي حققت مستوى عال في التنمية، وقد قدر دليل التنمية البشرية ما قيمته 8.11 خلال عام 2005، وبلغ متوسط العمر المتوقع خلال نفس العام 73.7 عاما، ومعدل تعلم القراءة والكتابة للبالغين (ما يزيد عن 15عام) خلال الفترة من 1999-2005 88.7% أما نصيب الفرد من الناتج الإجمالي المحلي، فقد بلغ 10.882 دولاؤ خلال عام 2005.

وبلغت نسبة الأمية بين الكبار (15 عام فأكثر) 11.3% والسكان الذين لا يتوافر لهم مصدر المياه النقية عام 2004 1% وبالنسبة للسكان تحت خط الفقر، ونسبة من يعيشون على دولار واحد في اليوم فكانت 2% ومن يعيشون على أكثر من دولارين في اليوم 5.3% وذلك خلال الفترة من 1990-2005. كما بلغ خط الفقر القومي خلال الفترة من 1990-2004 15.5%

مؤشرات التنمية في مجال رأس المال البشري:

يتوقف نمو رأس المال البشري على الاستثمار في مجالات الصحة والتعليم والتشغيل، ولذلك كان تسليط الضوء على ما تم إنجازه في هذه المجالات من خلال تحليل المؤشرات الاجتماعية المتاحة، ومقارنتها بالإنجازات والمؤشرات في بلاد أسيوية أو نامية أخرى، ضروري لتوضيح مدى اقتراب التجربة الماليزية من أهداف الألفية الثالثة.

إن استثمار ماليزيا فيالصحة يمثل عنصرا مركزيا في استراتيجية التنمية الشاملة بعد أن أدركت أن الوضع الصحي الأفضل يعد محصلة للتنمية الاقتصادية، أو في الواقع ما هي إلا وسائل لتحقيق التنمية الاقتصادية.

ولقد تركزت برامج التنمية فيالقطاع الصحي مند 1957 على تحسين صحة كل الماليزيين من خلال توفير منظومة متكاملة وشاملة من خدمات صحية عالية الجودة، اشتملت على مستويات رعاية أولية، وثانوية وثالثية tertiary وقد أكد الدستور اللفيدرالي على التوزيع المنصف للخدمات من خلال تحسين إتاحةالرعاية

الصحية الهدف الحالي لقطاع الصحة وهو تحسين خدمات الرعاية الصحية، واستمرار تحسين تطوره، والإنصاف في دعم هذه الخدمات من خلال برامج أساسية للصحة.[1]

لقد كانت مبادرات التنمية في ماليزيا مدعومة بفلسفة أنه لا يمكن اعتبار النمو هدفا في حد ذاته، وأنه لكي تستفيد كل قطاعات المجتمع، ينبغي أن يوجد النمو دائما جنبا إلى جنب مع مبدأ التوزيع المنصف equitable قد التزمت ماليزيا بهذا الهدف من اجل تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة sustainable وسريعة، إلى جانب هدف توفير قدر أكبر من الموارد لصالح التنمية الاجتماعية. وتعتقد الدولة أن النموالاقتصادي بمفرده يعد غير كاف لضمان الانسجام الاجتماعي، وخاصة في بلد يقوم على أعراق متعددة مثل ماليزيا، وكان هدف الحكومة دائما هو ضمان أن سياسات التنمية الاجتماعية سياسات مركزة على الشعب، وأنه تم نسج الموارد الاقتصادية لكي تحقق الحاجات الإنسانية على نحو فعال بقدر الإمكان. وظلت التنمية الاجتماعية، مثل تلك التي تهدف إلى بناء حياة أفضل، وتعزز نوعيتها وجودتها، ظلت هي المكون المركزي لكل أجندات التنمية الشاملة.

رأس المال الفكري كركيزة للاقتصادي المعرفي: مدخل ضروري للتنمية المستدامة في ماليزيا ونظام الجودة في المجالات التربوية التعليمية ومجال المعلوماتية والتكنولوجيا.

يشكل الاقتصاد المعرفي من مجموعة من العناصر الأساسية والمتكاملة والمترابطة والتي تدعمه وتثبت جوده كاقتصاد قوي والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا:توافر بيئة تحتية مجتمعية داعمة للتطور والإبداع.

ثانيا:قوة بشرية مؤيدة فالمجتمع اكبر قاعدة داعمة لاقتصاد المعرفة، هو المستهلك لهذه المعرفة وهو المستفيد من ثمراتها.

ثالثا:تهيئة رأس المال البشري القادر على صناعة المعرفة، وامتلاكها وتوظيفها وامتلاك القدرة على التساؤل والر بط والتحليل والابتكار والتطوير والتركيب والتصميم.

رابعا:توظيف منظمومة فاعلة للبحث العلمي والتطوير، إضافة إلى الربط الإلكتروني الواسع الانتشار، وسهولة الوصول إلى الانترنت لأفراد المجتمع جميعهم.[2]

[1]-خديجة بوديب، المرجع السابق، ص278.

[2]-خديجة بوديب، المرجع السابق، ص279.

خامسا: نشر ثقافة المجتمع المتعلم (فكرا وتطبيقا) في مختلف المؤسسات المجتمعية الرسمية والخاصة.

رأس المال الفكري (intellectual capital I/C) فهو من أحدث المواضيع وأعظمها قيمة في العلوم الإدارية المعاصرة وهو كما يؤكد المفكر ستيوارت stewart أصبح أهم مكونات الثروة القومية وأغلى مجهودات الشركات والمنظمات الأخرى. كما أنه أشار في كتابة (رأس المال الفكري ... الثروة الجديدة للمنظمات) إلى أنه: "المعرفة الفكرية والمعلومات والملكية الفكرية والخبرة التي يمكن وضعها في الاستخدام لتنشئ الثروة، وقد صنفه إلىرأس المال هيكلي، ورأس مال بشري، ورأس زبوني..." إذ أن هذه ا لعناصر الثلاثة تحدد مكوناته، وهو استنادا إلى هاميل hamel قدرة متفردة تتفوق بها المنظمة على منافسيها وتتحقق من تكامل مهارات مختلفة وتسهم في زيادة القيمة وهي مصدر من مصادر الميزة التنافسية، واستنادا إلى ويستر webster فإنه "صفة للقياديين التحويليين تمثل قدرتهم على تحويل البحث إلى التصنيع بنجاح عال يساهم في بقاء المنظمة في عالم المنافسة لأمد بعيد واستنادا إلى كيلي kelly فهو يتكون من "العاملين الذين يمثلون النجوم اللامعة والعقول المدبرة الذين يصعب إيجاد بديل لهم" وينظر إليه الدكتور سعد العنزي على أنه "المعرفة المفيدة التي يمكن توظيفها واستثمارها بشكل صحيح لصالح المنظمة".

تعتبر ماليزيا من الدول التي وضعت سياسة أمن المعلومات الوطنية سنة 2006، فقد تم توحيد الجهود الوطنية لحماية البنية التحتية الحساسة بما في ذلك نشر ثقافة أمن المعلومات والتنسيق بين مختلف الجهات في البلاد ووضع برامج للتثقيف[1] ووضع آليات لتعميم المعرفة ونشر الوعي وتحديد الشروط والمتطلبات والمؤهلات وتوفير العاملين المحترفين وا نشاء بنية تحتية مناسبة ومركز لتبادل المعلومات وا عداد برامج التوعية والتثقيف وتحديد هوية المشاركين بالمبادرات. بالإضافة إلى إطلاق البوابات المعلوماتية ومواقع الشبكات لتلبية احتياجات الموطنين. كما تم التنسيق مع وزارة التعليم بهدف التسهيل على المعلمين والطلاب وتمكينهم من الإلمام بالتفصيلات الكافية عن استخدام شبكات الانترنت كما تم التنسيق مع وزارة الإعلام والإذاعة والتلفزيون والصحف لنشر الوعي والمعرفة بين المواطنين. كما ركزت ماليزيا على تنمية الكفاءات واختيار العاملين المهرة والمتخصصين في مواضيع المعلومات والاتصالات والتقنيات المتعلقة فيها.

مع التأكيد علىأن التجارب المختلفة أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، فقد قامت ماليزيا بإقامة عدد من المؤسسات حديثا من أجل هذا العرض، وعلى رأسها تطوير تكنولوجيا الماليزية malaysian technology development corporation MTDC التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل تسويق ونقل الأفكار

[1]-كنوش عاشور وقورين حاج قويدر، التجربة الماليزية في مجال التنمية البشرية ومقومات نجاحه، متوفر في الرابط التالي: http://www.kantakji.com/figh/f iles/manage/840.pdf.

الإبداعية من داخل الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات وسوق العمل.

ومن منطلق أن الإمكانيات المتقدمة من الأجهزة والمعدات عادة ما تكون مرتفعة الثمن وغير متوفرة للعديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة، تقوم شركة تطوير التكنولوجيا بالاهتمام بدراسة هذه الاحتياجات، وتتحرك من أجل ترسيخ التعاون بين الجامعات والمعاهد البحثية والشركات الصناعية من أجل المشاركة في المكسب والخسارة. شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية تمثل مراكز احتضان المشروعات الصغيرة والجديدة، تم تأسيسها من خلال الجامعات لتسمح للشركات الصناعية المتخصصة في القطاعات الإنتاجية والخدمية الجديدة، مثل مجالات الوسائط المتعددة MULTIMEDIA والتكنلوجية الحيوية BIOTECHNOLOGY أن تعمل في إطار تعاون مشترك مع اعضاء هيئة التدريس بالجامعات والعلماء.

وقد قامت شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية حديثا بتنمية مراكز تطوير التكنولوجيا في أربع جامعات ماليزية هي: جامعة ماليا، بيترا ماليزيا، جامعة كيبايجسان، ماليزيا، جامعة تكنولوجيا ماليزيا، هذه المراكز تعمل على تنشيط البحث والتطوير والابتكار التكنولوجي في قطاعات الصناعة المتخصصة. إن التصور الذي ترتكز عليه شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية هو واحد من آليات تطوير التكنولوجيا في ماليزيا حيث وضعت الشركة تصورا بأن يركز البرنامج على قطاعات تكنولوجية معينة يتم تحديدها من خلال الجامعات المختلفة.[1]

ثانيا: التخطيط الاستراتيجي في مسار التنمية الماليزية

وللتعرف على التخطيط الاستراتيجي –الأهمية والدور-في مسار التنمية الماليزية، يجدرا إلقاء الضوء في إيجاز على مفهوم وأهمية التخطيط الاستراتيجي بشكل عام.

مفهوم وأهمية التخطيط الاستراتيجي:

يعرف "فابيول" التخطيط بأنه التنبؤ بالمستقبل والاستعداد له، فهو بعد النظر الذي يتجلى فيالقدرة على التنبؤ بالمستقبل والتحضير له بإعداد الخطة المناسبة"

ومن هذا التعريف يتضح أن التخطيط يقوم على عملية التفكير والتقدير للمستقبل، والنظر في البعد الزمني، والتنبؤ بالمتغيرات ووضع الخطط لما يخفيه المستقبل والتأقلم مع الظروف المتغيرة.

[1]-أيمن غنوم، أمن المعلومات في:
-http://www.abj.org.jo/aob images/63397731831418750.pdf.

وأهمية التخطيط –كما يرى السلمي) تكمن في أنه ضروري بسبب التغير، وعدم التأكد مما قد يحدث في المستقبل القريب والبعيد، ولذا يجب على كل الدول أن تخطط، وذلك من أجل الوصول إلى غايتها وأهدافها، وكلما توغل الإنسان في تقدير أحداث المستقبل زادت إمكانية الشك وعدم التأكد، وكلما زادت حالة عدم التأكد الذي ينطوي عليه المستقبل، زادت البدائل الممكنة، وقلت درجة عدم التأكد، فالدول في مسيرتها لا يكنها أن تضع أهدافها وتتوقف عند ذلك الحد، وا ٍنما عليها أن تعلم بالظروف المستقبلية والنتائج المتوقعة، كما أن التخطيط يركز الانتباه على أهداف الدولة، وير كز على إنجاز الأحداث التي تسعى إليها، من خلال وضع خطة مناسبة لهذه الأهداف، فوضعوا الخطط يجب عليهم مراقبة هذه الخطط الموضوعة دوريا وتعديلها وتطويرها في الوقت المناسب تماشيا مع الظروف المستقبلية، وبما يضمن أهداف الدولة المستقبلية.[1]

ويشير السلمي أيضا إلى أن التخطيط يوفر النفقات، لأنه يرتكز أساسا على الاستخدام الأمثل للوسائل المادية والمالية والبشرية بأكفأ الطرق لتحقيق الأهداف وهذا يؤدي إلى تخفيض التكاليف، كما تبدو أهمية التخطيط في أنه أساس للرقابة، حيث لا يمكن الفصل بين التخطيط والرقابة، ومعنى هذا أن أجهزة الر قابة لا يمكنها مراقبة أي عمل ما لم يكن هناك برنامج يخطط لهذا العمل، ومن ثم فعملية المراقبة تصبح بلا جدوى دون مخططات ورؤى وخطط استراتيجية.

أهمية التخطيط الاستراتيجي في مسار التنمية الماليزية:

اعتنقت ماليزيا بعد حصولها على الاستقلال مباشرة في 1957 سياسة تنادي بالتنمية الريفية وتنميةالصناعات صغيرة الحجم، إذ حددت ملامح هذه السياسة في الخطة الحمسية الأولى في الفترة (1956-1960) والخطة الخمسية الثانية في الفترة (1960-1967) وبعد مرور عشر سنوات بدأت سياسة التنمية الريفية تؤتي ثمارا إيجابية، وبدأت الصناعات الموجهة للتصدير تحل محل الصناعات القائمة على الإحلال محل الواردات، وفي الفترة (1966-1970) وضعت الخطة الخمسية الثالثة أسس التحول من صناعات إحلال محل الواردات للصناعات الموجهة للتصدير، ولحق بها بعد ذلك رسم وتنفيذ السياسة الاقتصادية الجديدة لمدة عشرين عاما (1971-1990) التي تزامنت مع بدء تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة (1971-1975) التي كان الهدف الأساسي منها ضمان استمرار الوحدة الوطنية، وذلك من خلال تحقيق

[1]-علي السلمي، إدارةالموارد البشرية، مصر، دار غريب للطباعة، 2004، ص55-56.

القضاء على الفقر، وا ٍعادة هيكلة المجتمع، ومع تطبيق هذه السياسة اعتمد الاقتصاد الماليزي على رأس المال الداخلي والخارجي حتى 1990[1]

ولا شك أن التخطيط الاستراتيجي المرتبط بالتنمية ذو دور مهم في مسيرة التنمية الماليزية، لأن التجربة التي نجحت فيها تدل على أن الأمر يستحق الدراسة والتنقيب، وكون ماليزيا قد استجابت لخطط مفكريها الاستراتجيين، إلا أن ذلك يستوجب ويستحق الاهتمام والبحث واستخلاص العبر والدروس من هذه التجربة الثرية، وقبل تناول أهمية دور التخطيط الاستراتيجي في التجربة الماليزية تتناول الدراسة أهمية التخطيط عموما، ثم تناول أهميته في التجربة الماليزية.

وقد سعت الاستراتيجية الماليزية للتنمية إلى إيجاد ثقافة الحوار والتعايش بين كافة أديان وأعراق وأطياف المجتمع الماليزي (المالاويون، الصينيون، الهنود)من ّ أجل بناء وتنمية ماليزيا المشتركة، وهو ما أوجد بيئة مستقرة أساسها التسامح والتعايش والمشاركة في البناء والتنمية الشاملة، مع فتح المجال للشراكات والمستثمرين الأجانب، وهو ما ساعد علىخلق فرص العمل، وتحسين مستوى الدخول، وا ٍيجاد فرص أكبر للتعلم والتدريب، وكنتيجة لتبني هذه الاستراتيجية فقد ارتفع دخل الفرد الماليزي لأضعاف كثيرة خلال العشرين سنة الأخيرة، مع تسجيل ارتفاع كبير في حجم الاستثمارات الأجنبية، كما سعت ماليزيا إلى التركيز على الاعتماد على الذات وعدم التبعية لصندوق البنط الدولي والبنوك الدولية الأخرى وغيره من المؤسسات المالية الدولية والأجنبية كما تم وفي نفس السياق الاهتمام بمحاربة كافة أنواع الفساد الإداري وتفعيل دور المؤسسات الرقابية لضمان عدم إساءة استخدام الوظيفة العامة والسلطة، وهذه إحدى أدوات نجاح التجربة الإدارية لماليزيا. (http://esgmarkets.com/forum)[2]

وجدير بالذكر أن فاعلية القيادة التي كان ينتهجها الرئيس مهاتير محمد، التي تتسم بالحزم، كانت من الأهمية بحيث أن البعض أطلق على أسلوب قيادته (الدكتاتورية الإيجابية) وذلك لاحتفاظها بصفات العدل، واتخاذ القرارات دون تردد، مع محاسبة المقصر مع السعي الدائم لاكتشاف المواهب وتطويرها، وا ٍيجاد ومكافأة المتميزين للعمل والإبداع، وتحفيز وتشجيع المخلصين لأعمالهم وبلادهم، ومكافأة المتميزين المخلصين لأعمالهم وبلادهم، والإشارة إليهم في كل المناسبات الوطنية، مما أوجد بيئة محفزة للتنافس والتميز بين كافة أعراق الشعب الماليزي دون تفرقة.

[1] -هدى ميتكس وآخرون، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، مصر، برنامج الدراسات الماليزية، 2005، ص225.

2 - http://esgmarkets.com/forum.

وكان مهاتير محمد حريصا على زرع الولاء والإخلاص في العمل لماليزيا المشتركة لكل الأجناس والأعراق مع اعتماد على الأيدي العاملة الماليزية، وتضييق مجالات الاستقدام إلى أقل حد ممكن، مع تطبيق إدارة بفاعلية متناهية لإنجاز الأعمال والمشاريع الحكومية والخاصة بجودة عالية ودون أي تأخير، وتسليم المشاريع في وقتهاوهذا من أهم الأمور التي حرصت عليها الجكومة الماليزية، وهو أحد أسباب نجاح التجربة الماليزية.

وفي رأي الباحث فإن الانفتاح على تجارب الآخرين برؤية مدروسة من أهم العوامل الاستراتيجية للنجاح، حيث حرصت ماليزيا علىإرسال بعثات دراسية وتدريبية لليابان وكوريا وبعض الدول الأخرى للإطلاع واستنبات التقنية والتجارب الناجحة، كما كان التخطيط الاستراتيجي الدقيق أحد أهم أدوات النجاح في التجربة الماليزية، ومن خلال وضوح الرؤى والرسالة والأهداف ومن تم وضع الخطط والآليات المناسبة للتنفيذ والمتابعة والتقييم، وعلى أن تأخذ هذه الخطط في الاعتبار المصالح الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لماليزيا وتلمس نتائجها على أرض الواقع.إن انطلاق النموذج الماليزي للتنمية الشاملة بدأ مند عام 1981 بوضع الخطط والرؤى الاستراتيجية للنهوض بماليزيا في كافة المجالات ومنها رؤية 2020 وهي خطة مستقبلية طموحة، تهدف لوضع ماليزيا في مصاف الدول الصناعية المتقدمة، وقد عملت الإدارة الماليزية وعلى ر أسها الرئيس مهاتير محمد على تحقيق ذلك من خلال العمل بكل إخلاص وجد لترسيخ مفهوم التنمية والنمو، ونشر ثقافة التغيير المؤسسي للأفضل وفق الخطط والرؤى الاستراتيجية الواضحة[1] القابلة للتطبيق والتقييم، مع التركيز على التنمية البشرية وزيادة معارف وقدرات ومهارات وأخلاقيات العمل، وجعلهم شعبا متسلحا بأهم أدوات وعناصر التسلح من خلال التعليم والتدريب والإبداع في كافة مجالات العلوم والمعارف والمهن، للانتفاع من هذه القدرات لصالح الشعب الماليزي ورفاهيته واستقراره اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

كان هناك اهتمام كبير بالتعليم العام والجامعي والتقني والمهني، وذلك لضمان مخرجات تلبي احتياجات ومتطلبات مرحلة التغيير، وقادرة على تحمل المسؤوليات والمهام للمرحلة الانتقالية، ويتفق مع متطلبات خطة ورؤية 2020 وكان ذلك من خلال التركيز على تهيئة أفراد المجتمع لمرحلة التغيير، والعمل على تحرير أفراد المجتمع من التخلف والفقر والمرض، وتدني مستوى دخول الأفراد، ومن الانقسام والتناحر وزيادة فرص الاستثمار، والاستغلال الأمثل للموارد المالية والطبيعية، والعمل بنظام ترشيد النفقات الحكومية، وزيادة الدخل القومي حتى على مستوى الأفراد، حتى يمكن قهر الفقر وبناء الإنسان الماليزي المنتج في بناء وطنه.

[1] -عطيات أبو العينين، رائد النهضة الماليزية مهاتير محمد، مصر، دار الفاروق للاستشارات الثقافية، 2012، ص98.

وجاء تحديث الأنظمة والسياسات الإدارية وتطويرها لتتناسب ومتطلبات مرحلة الرؤية والتغيير الذي تشهده ماليزيا مع إيجاد الإدارة الفاعلة القادرة على التنفيذ، وتحديد الإجراءات الإدارية والمالية من خلال التوصيف الدقيق للمهام والأعمال، وبحيث تحدد تلك الإدارات الوقت المطلوب للإنجاز أو الحصول على موافقة لأمر ما (مثلا: استخراج رخصة مشروع استثماري أو تجاري أو غير ذلك محدد سلفا متطلباتها ووقت إنجازها)، كما أن صلاحيات الموظفين معروفة ومكتوبة، وهذا من شأنه أيضا عدم ترك أي فرصة للتلاعب أو الفساد الإداري، كما كان اختصار الإجراءات الإدارية وعدم جعل المعاملة تمر بإجراءات روتينية كثيرة أثره الواضح في سرعة الإنجاز وعدم التأخير وعدم ترك الفرصة للتلاعب والتحايل والاستنفاع المادي والمعنوي من قبل بعض ضعاف النفوس لاستغلال حاجة المواطن أو المستثمر، مما ينعكس سلبا على حياة ومعنويات الناس.

ثالثا:دور التخطيط الاستراتيجي في التنمية الماليزية:

فيما يلي استعراض لدور التخطيط الاستراتيجي في تنفيذ الخطة الاستراتيجية الماليزية، ومواجهة التحديات والصعوبات التي واجهت التنفيذ، وذلك على النحو التالي:

- كان الهدف الأسمى للإستراتيجية الماليزية في التنمية، قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، ومتحدا اجتماعيا وأمنيا وقويا ومتطورا شديد الثقة بنفسه وفخورا ببلده.
- بناء مجتمع ناضج ديمقراطي يسعى بفاعلية إلى تطوير بلده، وأن تسوده الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.
- بناء مجتمع متسامح مخلص لوطنه دون الالتفات لعرق معين أو فئة، وهذا المجتمع لابد أن يكون مجتمعا علميا تقدميا، غير مستهلك فقط للتقنية بل منتجا وقادر على الابتكار والإبداع والتصنيع في كافة المجالات.
- بناء مجتمع يهتم بالآخرين ويعترف بالآخر ودوره في مجتمعه مع ضمان العدالة الاقتصادية والاجتماعية لجميع الأفراد، وأن تسود هذا المجتمع روح الشراكة.
- سعت ماليزيا وهي تنهض إلى حماية البيئة والحفاظ عليها، ومنع ما يهددها من عوامل التلوث في سعي دؤوب إلى تكريس مفهوم التنمية المستدامة بكافة جوانبها، فلم يكن هناك تنفيذ لأمر من الأمور على حساب أمر آخر.[1]

[1]-حامد بن مالح الشمري، تجربة ماليزيا، 2012 متوفر على الرابط :
http://esgmarkets.com/forum

- اتجهت ماليزيا إلى تحقيق التنمية الشاملة المتوازنة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتعليمية والثقافية.

- وسعت إلى انتشال المجتمع من الفقر، والجهل ومحدودية الدخل، وقلة فرص العمل والإنتاج إلى مجمع صناعي تقدمي ينعم أفراد مجتمعه بموارد مالية جيدة واستثمارات ومشاريع ضخمة وفرص عمل كبيرة.

- وكنتيجة لتمكن ماليزيا من التغلب على هذه التحديات تحقق لها نتائج باهرة، وقفزات كبيرة على أرض الواقع في أقل من خمس وعشرين سنة، يتمثل أهمها في البناء والتشييد في كافة المجالات ومن أهمها صناعة (السيارات، تكنولوجيا، مصانع متنوعة ومشاريع حكومية واستثمارية أخرى)، وكذلك الاستثمار الزراعي والتجاري وبناء المراكز التجارية الضخمة، ووسائل النقل والطرق وأيضا صناعة السياحة وبشكل جيد ...الخ، مع توفر الأيدي العاملة المدربة، التي تمتلك المهارات وأخلاقيات العمل، وكذلك توفير قياديين في كافة المستويات الإدارية وفي شركات القطاع الخاص والاستثمار.

- الاستفادة المهنية والتقنية من خلال الانفتاح الخارجي، والشراكة مع المستثمرين أجانب والإفادة من خبراتهم ومعارفهم لصالح الشعب الماليزي.

- تم إنشاء مجمع حكومي كبير اسمه (بيتروجايا) وهو نموذج رائع في التصميم والبناء، يضم كافة الوزارات والمؤسسات ا لجكومية بالإضافة إلى مكتب رئيس الوزراء وقاعات وقاعات ضخمة للمؤتمرات الدولية ومرافق وخدمات أخرى، وقد نفذ هذا المشروع الضخم بجودة ودقة متناهيتين حتى إن أرصفة وأعمدة إنارة الشوارع نفذت بشكل هندسي رائع جدا، وقد أصبح هذا المجمع الجكومي ذو التصميم الرائع مقصد للسائحين للتجول والإطلاع.

- تمت مراجعة الأنظمة واللوائح وخصوصا كل ما يتصل بالاستثمار والخدمات، مع إعداد أدلة إجراءات للعمل في كل مجال أو مرفق لتحديد المهام[1] ودور كل فرد في إنجاز الأعمال والمهام والمحاسبة والتقييم وفقا لذلك.

- حرصت ماليزيا على الاستغلال الأمثل للطبيعة الجغرافية الماليزية، فمنها ما هو صالح للزراعة أو السياحة أو الصناعة وفق خطط تنموية واضحة ومدروسة.

- إن نجاح الأنموذج الماليزي إدى إلى ارتفاع في متوسط دخل الفرد لأكثر من ستة عشر ضعفا خلال العشرين سنة الأخيرة، حيث قفز متوسط دخل الفرد (200) رنجيت عام 1980 إلى 130000

[1]-عطيات أبو العينين، نفس المرجع السابق، ص55.

رنجيت عام 2002 كما ارتفعت قيمةالصادرات من أقل من (5) مليارات دولار عام 1980وا إلى 92.2 مليار دولار بحلول عام 2002 وانخفضت نسبة البطالة إلى 3.5%عام 2000 وانخفضت كذلك في نفس السنة نسبة الواقعين تحت خط الفقر إلى أقل من 6%.

- ويرى الكثيرون أن متخذي القرار الماليزيين يتصفون بالموضوعية في معالجة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، يقابل ذلك اعتراف صريح بالخط وبكل شفافية، والبحث عن بدائل للحلول دون أي تحسين.

ولذلك أصبح لدى ماليزيا مطار دولي يعد من أفضل المطارات الدولية، نظرا لما يتمتع به من مساحة كبيرة، وصالات ضخمة مرتبطة ببعضها بقطار لنقل الركاب بالإضافة لتوفر أسواق تجارية ومطاعم وخدمات أخرى غاية في الروعة والتصميم. ويلاحظ البساطة في المجتمع الماليزي في أسلوب حياتهم ومعيشتهم وتنقلاتهم وسكنهم، وهو ما أدى إلى ارتفاع مستوى الوعي العام والثقافة المهنية لدى الشعب الماليزي.[1]

وقد هدفت ماليزيا إلى تقديم تسهيلات إدارية إلى تقديم تسهيلات إدارية وا ٍجرائية للمستثمرين الأجانب لتشجيعهم على الاستثمار فيها، وقد بذلت القيادة الماليزية جهودا كبيرة لخلق ثقافة التسامح والتعايش والاتحاد بين مختلف الأعراق الماليزية والأقليات الأخرى الصينية والهندية، وهو ما أوجد بيئة ومجتمعا مستقرا وآمنا بعيدا عن الاختلافات والقلاقل مما جعل من ماليزيا بيئة محفزة على الاستثمار المحلي والأجنبي.

أما الأمر الأهم فقد كان التأكيد على تطبيق مفاهيم ومبادئ إدارة الجودة الشاملة التي تهتم بتحسين العمل والإنتاج (سلع- خدمات)بجودة ودقة عالية، وبدون أي تأخير في التسليم مع الاهتمام بنشر ثقافة الوقاية من الأخطاء قبل حدوثها، والعمل بروح الفريق الواحد.

ويشار إلى منح الحكومة الماليزية إعفاء ضريبيا لمدة عشر سنوات للمشروعات الصناعية، وبذلك لا تتحمل الشركات الصناعية أي ضرائب لا تفرض رسوما على منتجاتها التي يتم تصديرها إلى الخارج، كما حرصت على تدوين بعض الملاحظات العامة، التي أسهمت بصورة كبيرة في رفع وتعزيز الصورة الذهنية والانطباع لكل زائر لماليزيا، والتي تتمثل أهمها في ما يلي:

1. جميع محطات الوقود والاستراحات على الطرق السريعة مجهزة بكافة احتياجات المسافر، مثل مكان أداء الصلاة، ودورات مياه نظيفة، وخدمات أخرى من مواد غذائية ووجبات سريعة وبجودة عالية في تقديم

[1]-نفس المرجع السابق، ص56.

الخدمة والنظافة، أي أن الفرصة للاستثمار في هذا الموقع تمنح للمستثمر الأقوى بشروط ومعايير واضحة وملزمة.

2. توفر دورات مياه عامة داخل المدينة وبأجرة رمزية وخصوصا في الشوارع الرئيسية والميادين والملاحظ نظافتها وتجهيزها بشكل ممتاز.

3. الاهتمام بالأشكال الجمالية لشوارع ومداخل وميادين المدينة وبشكل مبسط و جميل ويلفت الانتباه مع الاهتمام بالمسطحات الخضراء.[1]

4. الاهتمام بمناسيب الشوارع، مما يجعل مياه الأمطار لا أثر لها مطلقا مع الاهتمام بالأرصفة الخاصة بالمشاة وهي تأخذ أشكالا وألوانا خاصة لدلالة على استخدامها للمشاة.

5. الاهتمام بسائقي التاكسي (الأجرة) من حيث الإلمام بطبيعة وجغرافية المنطقة والمواقع السياحية وتاريخ المنطقة والمراحل التي مرت بها بلادهم من تطور.

6. توفر السكن وبكافة المستويات وكذلك توفر أنواع عديدة من المطاعم المحلية والعربية والأمريكية والأوروبية والآسيوية

7. تخصيص مكتب لسيارات الأجرة داخل صالات المطار أو مواقع النقل العام لتقديم خدمة التوصيل وبأسعار ثابتة حتى لا يقع الزائر في استغلال سائق التاكسي.

8. دبابات بحرية والعديد من الألعاب المائية التي تجعل السائح أمام خيارات متعددة.

9. استغلال طبيعة كل موقع سواء كان زراعيا أم حيوانيا أم طبيعيا (شلالات، بحيرات، مرتفعات جبلية، مزارع ...الخ من خلال توفير عدد من الأنشطة والفعاليات وعلى سبيل المثال ينتقل السائح من مزرعة في عربة مكشوفة وعند كل نوع من الفواكه يتوقف ويشرح له سائق العربة، ويتذوق الفاكهة وهكذا وبأسعار رمزية.

10. محطة المعديات البحرية من جزيرة لجزيرة مجهزة بكل شيء (لمواق، مطاعم، استراحات، دورات مياه مقاعد للانتظار بشكل مريح ومنظم وجذاب.

11. توفر شبكة طرق بين المدن الرئيسية بشكل ممتاز مع توفر كافة وسائل النقل من قطارات أرضية ومعلقة داخل مدينة كوالالمبور وباصات ومعديات بحرية.

[1]-عادل الجوبري، النمر الأسيوي مهاتير محمد من شاب متمردا إلى بطل إسلامي.

12. يلاحظ أن مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي والتعاملي والتعاوني للماليزيين مرتفع سواء فيما بينهم أومع الزوار الأجانب، وهذا من عوامل النجاح والتغيير الفعال.

13. شق نفق أرضي وسط مدينة كوالالمبور بمسافة 5 كم، وهو يستخدم لتصريف مياه الأمطار عندما تهطل بكميات كبيرة، وكذلك يستخدم لفك الاختناقات المرورية ويستخدم في هذه الحالة لعبور المركبات.

وأخيرا تجدر الإشارة إلى أن التخطيط الدقيق لكل عناصر النهضة الماليزية لم يكن يكتب له النجاح لولا التمسك بتعاليم وقيم الدين الإسلامي الحنيف في إدارة شؤون البلاد والعمل به، مع إيجاد مساحة للحريات الخاصة حسب تنوع ثقافة وعادات مجتمعهم ثم التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان، وتطوير قدراته، وتنوع مصادر ثقافته، ومن خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ومن تم توفير البيئة للمحفزة لتفجير طاقاته الكامنة، وجعله ضمن فريق التغيير، وا ٍشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلده، كما أن النجاح أيضا لم يكتمل لولا استشعار القيادة الماليزية بأهمية تطوير مناهج وأدوات بيئة التعليم والمعلمين وبكافة مراحله ومجالاته، واكتشاف المواهب والمبدعين ومن ثم تهيئة فرص العمل والاستثمار من أمامهم، والعمل الجاد على بناء مجتمع يسوده الأمن والتسامح والعايش بين كافة أطيافه وأعراقه وجمعهم على طاولة واحدة، وتقدير واحترام جهودهم ودورهم في التنمية[1]، وأنه لا فرق بين مالاوي وصيني وهندي إلا من خلال التميز في العمل والولاء المخلص لماليزيا المشتركة.

أهداف خطة (2020) في التخطيط الاستراتيجي الماليزي:

يرى أبو العينين أن الخطة الاستراتيجية 2020 كانت تهدف إلى خلق موازنة اقتصادية بين الصينيين الذين يسيطرون على منافذ الثروة، ويشكلون ثلث سكان ماليزيا والملايين الذين يعيشون على منتجات الهامش الزراعي الريفي ويشكلون نصف السكان تقريبا فمبدأ إعادة الموازنة التي انطلقت منه الحكومة الماليزية كان يقوم على معادلة تقتضي بتوسيع الثروة الاقتصادية وأوعيتها ثم إعطاء الأولوية للكتل المهمشة، مع صيانة الكسب الذي حققته القطاعات صاحبة الحظ الأوفر، وفي ضوء هذه المعادلة المستحدثة ذات القاعدة العريضة ارتفع نصيب الملايين في الثروة الاقتصادية من 6.4% إلى30% ولازمة ارتفاع نسبي طفيف في نصيب الأجانب المستثمرين من 63.3% إلى 30% وبهذه المعادلة الخلاقة تم خلق قاعدة صلبة للاستقرار السياسي صاحبها استقرار اقتصادي ومن ثم استقرار اجتماعي.

[1]-عطيات أبو العينين، نفس المرجع السابق، ص187.

محاور الاستراتيجية السياسية والاقتصادية والاجتماعية:

مما سبق يمكن حصر أهم الاستراتيجيات التي اتخذتها سياسة الدولة لإدارة المجتمع متعدد الأعراق في المحاور الثلاث التالية:

أولا: المحور السياسي

تنفرد ماليزيا بممارسة ديمقراطية ذات طبيعة خاصة تحددت ملامحها في إطار ما بات يعرف "بالديمقراطية الآسيوية التي ترتبط بمنظومة القيم الأسيوية (الديمقراطية الناعمة) وتتباين في كثير من جزئياتها –على نحو ما سيتضح لنا- مع المنظومة الليبرالية الغربية، خصوصا في مجال الممارسات السياسية[1]، حيث يرجع هذا التباين إلى طبيعة الثقافة السياسية الماليزية التي تشغل فيها المكونات التقليدية موقع الصدارة، وتدعم القيم الأسيوية أحد أهم مصادرها.

ومما يذكر أن القيادة الماليزية بصفة عامة، وفترة مهاتير محمد بصفة خاصة، وحتى في ظل القيادة التالية لعبد الله بدوي لم تر في الديمقراطية التي تنتهجها ماليزيا أي عائق في مواجهة التنمية بل إنها وفقا لهذه الرؤية كانت حافزا للتجربة التنموية، وفي إطار ما وفرته من مناخ موات للاستقرار السياسي الذي يمثل بدوره أحد أهم ركائز التنمية السياسية وفقا لرؤية القيادة في قبول قدر أقل من الديمقراطية في سبيل ضمان أكبر قدر من الاستقرار السياسي.

وعليه يمكن القول إن ماليزيا لم تشهد تحولا ديمقراطيا بالمعنى الغربي، بقدر ما شهدت نوعا من الإجراءات والممارسات اللبرالية التي جاءت بها في معظمها بقرارات فوقية من السلطةالحاكمة، وتمثلت بالأساس في التخفيف من حدة بعض القيود، وتوسيع نطاق بعض الحريات الفردية والجماعية، وفي إطار نظام يتسم بقدر من السلطوية.

ويرى الباحث أن الإرادة السياية: وهي رأس الرمح في التجربة الماليزية، فما كان يمكن أن تحقق النهضة إلا بوجود رغبة وا ٍرادة سياسية واضحة تحكم القيادة ويكتسبها الشعب، فمن يذهب إلى ماليزيا سيتردد أمام بصره وسمعه كثيرارقم 2020، وهو يرمز إلى الخطة التي أعدها مهاتير محمد رئيس الوزراء مند توليه الحكم عام 1981، التي تقوم على فكرة أن تصبح ماليزيا في ذلك العام دولة مكتملة البنيان الصناعي، وهذا ما تحقق فعلا ويمكن تلخيص هذه الإرادة في جملة قالها الرئيس مهاتير محمد: "أيها الماليزي ارفع رأسك ناظرا إلى المستقبل".

[1]-نفس المرجع السابق، ص191.

وقد بدا مهاتير محمد بالقضاء على الفساد ابتداءً من منظمة الملايو الوطنية المتحدة والحزب السياسي الذي يتزعمه، فضلا عن تصديه للنظام العالمي الجديد، وادعاءات المؤمنين بحتمية العولمة، وباستحالة التصدي لطوفانها الأمر الذي أثار حفيظةالعديد من الكتاب مثل الصحفي الأمريكي توماس فريدمان، الذي دعا في عام 1999إلى السخرية من مهاتير محمد لأنه يقف أمام طوفان العولمة، وا لى عدم اتباع مثل هذا النهج لأنه لن يتوافق (وفق ما يقول فريدمان) مع المستقبل، ولم تكن فكرة رئيس الوزراء الماليزي في عام 2001 تخلو من الرد على هذه السخرية، وبخاصة بعد أربعة أعوام من الأزمة التي عصفت باقتصاد البلدان الآسيوية، وقد أيد تقرير التنمية البشرية لعام 2004، سياسة مهاتير محمد مشيرا إلى أن حرية الإنسان في اختيار هويته الثقافية هي جزء حيوي من التنمية البشرية.

ثانيا: المحور الاقتصادي

نتيجة لأحداث مايو 1969 التي فسرت في إطار عرقي بالأساس، حيث تم الربط بين هذه الأحداث وبين انتشار الفقر لدى المالاي (السكان الأصليون للبلاد) ومن تم سخط المالاي نتيجة غياب التوازن الاقتصادي بين الجماعات العرقية أنذاك، وكاستجابة لهذه التحديات تبنت الحكومة الماليزية بقيادة تون عبد الرزاق السياسة الاقتصادية الجديدة new economic policy NEP التي كانت تهدف إلى تقليل الفقر، ومن ثم القضاء عليه عبر زيادة مستويات الدخول وفرص العمل والتوظيف لجميع الماليزيين بغض النظر عن الاعتبارات العرقيةوا عادة عملية هيكلة المجتمع الماليزي لمعالجة الاختلالات الاقتصادية بين العرقيات المكونة للمجتمع الماليزي على النحو الذي يضعف التلازم بين الانتماء العرقي والدور الاقتصادي، وعليه حددت الخطة الغطارية (OPP) للفترة من 1970-1990 عدة أهداف سواء في مكافحة الفقر أو في مجال إعادة هيكلة[1] المجتمع كما اتضح من قبل، ومن تم شهدت ماليزيا نموذجا للدور الاقتصادي التدخلي للدولة لإعادة الهيكلة الاجتماعية، حيث عملت الدولة على تحسين المستويات المهنية والتعليمية للمالاي (ولاسيما أن الهدف الأساسي من إعادة الهيكلة يكمن في إيجاد طبقة ملايوية رأسمالية قوية) ونتيجة لذلك تبنت الدولة مجموعة من السياسات التفضيلية تجاه المالاي من خلال تقديم مساعدات مالية والتسهيلات الإنمائية، بالإضافة إلى توفير فرص تدريبية وتعليمية داخل الدولة وخارجها.

ثالثا: المحور الاجتماعي

فقد استطاعت الحكومة تحقيق التوازن بين حماية حقوق المسلمين وحماية حقوق غير المسلمين، مع مراعاة التكوين العرقي الديني المتنوع في المجتمع الماليزي وقد سبق القول أن الإسلام دين الغالبية العظمى من

[1]-www.almadapaper.net/ar55.

الماليزيين، وفي حين يدين الغالبية العظمة للهنود بالهندوسية والصينيون يدينون بالكونفوشية، من حيث يعتبرونها نظام حياة وطريقة عيش أكثر من كونها معتقدات دينية، كما أكدت الحكومة أهمية لغة المالاي كلغة قومية ومن ثم تبني إجراءات وسياسات لتعزيز وضع البهاس ملايو كلغة ماليزيا وأساس للوحدة القومية، وعلىالرغم منذلك فإن الحكومة لم تقف أمام استمرار اللغات واللهجات غير الملايوية في البلاد، وخير دليل على ذلك استمرار المدارس الصينية والتأميلية، ووجود صحف صينية وهندية وغيرها من المظاهر، هذا بالإضافة إلى قيام الحكومة بمواجهة الآثار السلبية المحتملة للتحول الحضري والتنمية الاقتصادية وجهود التحديث والعولمة إذ ظهر ذلك في الخطة الماليزية الثامنة في الفترة من 2001-2005 التي ركزت على مواجهة القضايا الاجتماعية وتعزيز القيم الأخلاقية الإيجابية كجزء من متطلبات التنمية في إطار رؤية 2020 .

وفيما يخص العنصر البشري كاداة وهدف للتنمية، فقد استطاع مهاتير محمد من خلال منصبه أن يتجه بالبلاد نحو نهضة اقتصادية عالية[1] حيث حقق نسبا مرتفعة جدا في معدلات النمو الاقتصادي للبلاد ورسم الخطط بحيث تصبح بلاده بحلول عام 2020 بلدا على درجة عالية من التقدم الصناعي، حيث اعتمد مهاتير محمد في فكره للتقدم بالبلاد على ركائز أساسية كان أولها، بل وفي مقدمتها الوحدة بين فئات الشعب، حيث ينقسم الماليزيون إلى السكان الأصليين وهم المالايا الذين يمثلون أكثر من نصف سكان ماليزيا، وقسم آخر من الصينيين والهنود وأقليات أخرى، فضلا عن الديانة الأساسية وهي الإسلام، بالإضافة للديانات الأخرى مثل البودية والهندوسية، ولقد نص الدستور الماليزي على ان الدين الرسمي للدولة هو الإسلام مع ضمان الحقوق الدينية للأقليات الدينية الأخرى، لذلك لزم التوحيد بين جميع الأطراف لتسير البلاد كلها من أجل الاتجاه نحو هدف واحد والعمل فوق منظومة تتكاتف فيها جميع الفئات.[2]

وعليه فقد استطاعت الدولة الماليزية أن تجعل من التعدد العرقي والطائفي عاملا قويا في كثير من الأحيان للجسد الاجتماعي، أيضا السياسي وفوق ضوابط محددة، فقد استطاع مهاتير محمد الحفاظ على هذا حين اتبع سياسة شد الأطراف العرقية إليه بسياسة التوازن في التعامل مع الاعراق المختلفة للمجتمع الماليزي، وأيضا اتباع سياسة عدم محاباة بعض الأعراق على حساب الأعراق الأخرى وسياسة إرضاء كل الأعراق داخل المجتمع متعدد الأعراق، وذلك وفق مبدئه في أن إرضاء جميع الأعراق حال توزيع العوائد التنموية هو إقرار بالمساواة بين عرقيات المجتمع الماليزي. ويرى الباحث أن التجربة الماليزية استطاعت أن تعكس قدرة القيادة على الاستجابة لمطالب الجماعات العرقية المكونة للمجتمع الماليزي.

[1]-عبد الحافظ الصاوي، تجربة ماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، 2012، ص168.

[2]-محمد مهاتير، رؤية لعام 2020، الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، مصر، مكتبة الشروق الدولية، ص684.

المقومات الاقتصادية في الأنموذج الماليزي:

يمكن تقسيم المقومات الاقتصادية في النموذ الماليزي للتنمية الشاملة إلى هذه المقومات التالية:

المقوم الأول: الأنموذج المتحدى اقتصاديا

تمثل هذا المقوم في البحث عن دولة مناسبة تقومبدعم ماليزيا في تجربتها نحو التقدم والتنمية، وكانت هذه الدولة هي اليابان التي أصبحت من أكبر حلفاء ماليزيا في مشروعها نحو التنمية والتقدم.

المقوم الثاني: جذب الاستثمار

تم العمل على جذب الاستثمار نحو ماليزيا وتوجيه الأنظار إليها، والقيام بإدخال التكنولوجيا الحديثة والتدريب عليها حتى يتم الانتقال بالبلاد سريعا إلى مرحلة أخرى أكثر تقدما، فضلا عن تحقيق إمكانات التواصل مع العالم الخارجي، حيث تبنى مهاتير محمد المنهج التنموي ودفع بالمالايا والفئات السكانية الأخرى نحو النهضة التنموية من خلال توفير مستويات عالية من التعليم والتكنولوجيا لهم، كما دفع بهم لتعلم اللغة الإنجليزية وقام بإرسال البعثات التعليمية للخارج والتواصل مع الجامعات الأجنبية، وحاول بكل جهده في إطار سياسته الاقتصادية بتجهيز المواطن الماليزي بكافة الوسائل العلمية والتكنولوجية لكي يستطيع الانفتاح والتواصل مع العالم الخارجي، والتعرف على الثقافات المختلفة، ثم الدفع بع بعد ذلك إلى سوق العمل من أجل زيادة الإنتاج وخفض مستوىالبطالة بين أفراد الشعب، حيث كان مهاتير محمد يهدف إلى تفعيل الجزء الأكبر من المجتمع الأمر الذي يعود على ارتفاع مستوىالتنمية الاقتصادية للبلاد في نهاية الأمر، واستطاع أن يحول ماليزيا من دولة زراعية يعتمد اقتصادها على تصدير السلع الزراعية والمواد الأولية البسيطة مثل المطاط والقصدير وغيرها إلى دولة صناعية متقدمة، كما شارك القطاع الصناعي والخدمي في اقتصادها بنسبة 90% وأصبحت معظم السيارات التي يرتادها الماليزيون من الصناعة الماليزية الخالصة، كما زاد نصيب دخل الفرد زيادة ملحوظة فأصبحت ماليزيا واحدة من أنجح الدول الصناعية في جنوب آسيا، وأدى هذا التحول إلى تقوية المركز المالي للدولة ككل، وأصبحت تجربة ماليزيا في النهضة الصناعية التي قامت بها تحت رعاية الرئيس مهاتير محمد مثلا يتحدى به الدول، ومادة للدراسة من قبل الاقتصاديين.[1]

[1]--www.almadapaper.net/ar.

المقوم الثالث: تطوير مفهوم التنمية الشاملة

ظل مفهوم التنمية مرادفا لمعنى النمو، وظل المعنى محصورا في البعد الاقتصادي طيلة الخمسينيات والستينيات وشطرا من السبعينيات ولكن خبرة تلك المرحلة تصل إلى ربع قرن كشفت عن أن التخلف لا يرجع فقط إلى قلة الأموال المطلوبة للاستثمار وا ٍنما يرجع إلى عوامل أخرى مهمة تتلخص في العلاقات الددولية التي تربط البلدان النامية بالبلدان المتقدمة، والأهم من ذلك هو أن خبرة تلك المرحلة كشفت أن هناك جوانب غير اقتصادية مهمة جدا في عمليتي التنمية والجانب السياسي، وفي مقدمتها الجانب الاجتماعي المرتبط بعدالة التوزيع وديمقراطية نظام الحكم، والجانب الثقافي ومنظومة القيم والمبادئ السائدة في المجتمع بشكل عام، هذا هو معنى التنمية التي جاءت في سياقة التجربة الماليزية.

المقوم الرابع: الاهتمام بالقطاع الخاص

انتهج مهاتير محمد سياسة الخصخصة والسوق الحر ودفع الديون الخارجية وأوقف الاستدانة وقرر تخصيص القطاع العام وأوقف التعيين في الدولة موضحا أن الإنسان لن يصبح مليونيرا بالتحاقه بالقطاع العام، وهدف بذلك إلى حل إشكال توسط الدولة في إدارة الأعمال، وعدم تحقيقها لربحية نقل الخدمات التي تقدمها كما وضع الرجل قوانين تحدد تداخلات الدولة والقطاع الخاص وهدف ذلك إلى خلق تعاون بين الموظف العام والقطاع الخاص الذي يدفع الضرائب والتي منها يتم دفع رواتب موظفي الدولة.

مما سبق يمكننا القول إن التحول الاقتصادي في ماليزيا مر بثلاث مراحل من النمو الاقتصادي ا

لمرحلة الأولى:من 1957 -1969 التي كانت تعتمد في الأساس على السلع الأولية البدائية، حيث ظلت ماليزيا ولمدة طويلة تعتبر أكبر بلد منتج ومصدر في العالم للمطاط وزيت النخيل والقصدير والأخشاب الاستوائية غير الصنوبرية.

المرحلة الثانية:من 1970-1990 تقريبا حيث بدأ التصنيع وبدأت من ثم السلع المصنعة تتفوق على جميع السلع في صادرات ماليزيا.

المرحلة الثالثة:مرحلة النمو من 1990 وما بعدها وهي الحقبة من الزمن لرؤية الماليزيين حتى 2020 التي تهدف إلى تحويل ماليزيا إلى دولة متقدمة تقدما تاما في 2020 وستستمر هذه المرحلة في النمو بالاعتماد الأساسي على التصنيع.[1]

أهم السياسات الاقتصادية التي قادت حركة التنمية الماليزية

هناك مجموعة من السياسات الاقتصادية التي قادت حركة التنمية الماليزية ومن أهم هذه السياسات ما يلي:

1- السياسة الاقتصادية الجديدة:

قد أكدت أحداث 13 مايو 1969 تحسين الأوضاع الاقتصادية الماليزية عامة والعمل على معالجة قضية الفقر مع إعطاء الأولوية للمالايو لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعليه جاء تون عبد الرزاق رئيس وزراء ماليزيا الثاني برؤية طموحة لوضع حد للتمايز الاقتصادي بين العرقيات الثلاث (المالايالصينيين،الهنود) أطلق عليها السياسة الاقتصادية الجديدة (NEP) . حيث قامت حكومة ماليزيا بصياغة السياسة الاقتصادية الجديدة التي أعطت الحكومة سلطة إعادة تشكيل الاقتصاد لتوويع الثروة والفرص الاقتصادية بما هو أقرب للتساوي، وهناك تفرقة إيجابية لصالح العرق الأضعف اقتصاديا في الغالب الملايو ولصالح أعراق السكان الأصليين الأخرى.

وقد أعلنت هذه الخطة الاستراتيجية في عام 1970 وتم ضمنها للخطة الماليزية الثانية 1971-1975، ثم توسعت في إطار الخطة المنظور للفترة من 1971 -1990، ضمن الاستعراض الخاص بالخطة الماليزية الثانية.[2]

2- سياسة التنمية القومية:

بعد انتهاء السياسة الاقتصادية الجديدة عام 1990 بادر مهاتير محمد في استحداث سياسة جديدة للتنمية عرفت بسياسة التنمية القومية، وقد كانت هذه السياسة بمثابة استمرار لأهداف و غايات السياسة الاقتصادية السابقة عليها.

[1] -محمد مهاتير، العجزة الأسيوية، أسطورة أم حقيقة، موسوعة محمد مهاتير، الكتابب الخامس، مصر، دار الكتاب العربي، 1996 ص646.

[2] - نفس المرجع السابق، ص647.

ومند عام 1970 كانتماليزيا تعيد بناء اقتصادها بنشاط حتى تعطي كل مجتمع نصيبا عادلا من ثروةالبلاد، وتم وضع السياسة الاقتصادية الجديدة مند عام 1970 واتبعت سياسة التنمية القومية في عام 1970 وكان الغرض من سياسة التنمية القومية هذه تعزيز توازن الحالة الاقتصادية الجيدة للمجتمعات المختلفة مع التركيز هذه المرة على الكيف أولا ثم الكم.

إذ جاء في إطار التوجه القومي الطموح الذي وضعه مهاتير محمد خلال افتتاح المجلس التجاري الماليزي في 28 فبراير 1991 تحت شعار رؤية 2020 والتي تهدف إلى الانتقال بماليزيا إلى مصاف الدول المتقدمة بحلول عام 2020 هي بالطبع حول تحول ماليزيا إلى دولة متقدمة بطريقتها قبل حلول عام 2020 أي أن تصبح بقدر ثراء وبقدر تصنيع الدول الصناعية المتقدمة بدون خسارة أي من شخصيتنا أو ثقافتنا أو إيماننا الديني.

وقد قدم محمد مهاتير تصورا بشأن استراتيجية التنمية في ماليزيا في الرؤية التي أعلن عنها في فبراير 1991 تحت عنوان (vision 2020) التي حدد عناصرها في أربع وهي:

1. القومية الماليزية التي تقوم على تقوية الشعور بالدولة الماليزية لدى جميع الأعراق في المجتمع لكي يتلقى الجميع حول وعي و احد بالعيش المشترك بين عرقيات المجتمع الماليزي.
2. تقديم أنموذج للتنمية الرأسمالية يشجع المشروعات الخاصة، ومن ثم يسعى إلى جذب الاستثمار الأجنبي ويتجه إلى التصنيع وتطوير تكنولوجيا المعلومات ويسعى للتحرك شرقا لكي يمكننا الاستفادة من الخبرات اليابانية والكورية أيضا.

وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت ماليزيا لاختيار الشرق باتجاه اليابان وكوريا الجنوبية كمحطة استراتيجية في خططها التنموية ابتداءً من عام 1981 حتى 1991، هو خلق جيل جديد من الشعب الماليزي قادر على مواكبة التطورات الصناعية الحديثة من خلال الالتزام بالأخلاقيات المهنية لقيمة العمل واتباع السياسة المنهجية في التصنيع وا يجاد كفاءات اقتصادية متطورة متميزة، وفي الوقت نفسه وضع سياسات مالية ونقدية واقتصادية تراعي خصوصية الظروف الماليزية في كافة المجالات، كل ذلك أمكن تحقيقه من خلال اعتبار اليابان بمثابة (الأب الروحي) لدول جنوب شرق آسيا والمدافع القوي عن حقوقها في مواجهة المواقف الغربية وبالرغم من الفشل والانهيار الذي أصابا الحياة الاقتصادية في اليابان خلال حقبة ما يمكن أن نطلق عليه عنق الزجاجة، فإن ذلك لم يمنع ماليزيا من التواصل الاقتصادي والتكنولوجي مع اليابان لاعتبارات أهمها أن الأخيرة دولة تعتمد سياسة العمل وفق نظام المؤسسات مما يؤهلها لتكون المرجعية والمحطة الأساسية.

وعليه لم تأت تجربة ماليزيا الحضارية التكنولوجية والاقتصادية من فراغ بقدر ما هي نتاج جهد القيادة الماليزي، وعلى رأسها الدكتور مهاتير محمد، فاليابانيون عند مهاتير محمد شعب يحرص على تبني وحماية قيم العمل بصورها المختلفة، ومن ثم كانت المصالح مشتركة بيم ماليزيا واليابان التي وجدت في الأولى فرصة لاستغلال الأيدي العاملة الرخيصة فيما كانت تهدف ماليزيا للحصول على موطئ قدم في تحقيق نقلة صناعية على المدى الطويل، وفعلا كان ذلك بفضل سياسة مهاتير الذي استطاع أن يقدم نهضة تنموية مثيرة اعتمدت الخلط بين التطورات العصرية والقيم الإسلامية الشاملة مع رفض تطبيق المفاهيم التنموية الغربية التي لا تتماشى وخصوصية الظروف الاقتصادية والاجتماعية والدينية لماليزيا، مع الإيمان بضرورة استنساخ ما يمكن أن يحقق للمجتمع الماليزي التنمية الحقيقية الفعالة، فكانت سياسة الاتجاه شرقا إلى اليابان، لذلك نجد مهاتير كان ذائم التأكيد على الدور المهم الذي تلعبه اليابان في كافة الأزمان ومع جميع التيارات والأجناس حتى في هذه الأوقات التي تجاوزت فيها ماليزيا مراحل التنمية الأساسية.

3. الاهتمام بدور الإسلام باعتباره قوة دفع للتنمية في ماليزيا والوصول إلى صياغة تحقيق التعايش بين الإسلام والتكنولوجيا المعاصرة عن طريق تشجيع بناء مؤسسات اقتصادية وتعليمية إسلامية.

4. التركيز على الدور القوي للدولة في الاقتصاد والسياسة، فالخصخصة لا تعني عنده انسحاب الدولة من النشاط العام، ولكنها تعني تحول دور الدولة لتكون الدولة الرشيدة القادرة على التخطيط، إذ ارتبط ذلك بمفهوم الدولة التنموية developmental state وحسب هذا المفهوم تضطلع الدول بدور فعال يقترن بالالتزام بقضية التنمية.

وعليه فقد استطاع الاقتصاد الماليزي من خلال سياسة التنمية القومية تحقيق معدل نمو سنوي بلغ 9.6% خلال الفترة من 1990 حتى 1997 وهو المعدل الذي فاق معدل النمو خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، وقد صاحب عملية النمو انخفاض في معدل التضخم وزيادة حقيقية في متوسط دخل الفرد وانخفاض مستويات الفقر الأمر الذي أدى إلى رفع مستوى المعيشة للأفراد في المجتمع الماليزي.

فمند التسعينات والدولة الماليزية توجه المزيد من الجهود لكي تقضي على الفقر المدقع إذ توضح المؤشرات أن مستوى الفقر يتجه إلى الانخفاض بصورة كبيرة.

وقد اتضح من خلال الدراسات التي قامت بها الحكومة أن التنمية السريعة والنمو الاقتصادي المتزايد أسهما في تراجع معدلات الفقر، إذ انخفضت نسبة عدد الذين يعيشون تحت خط الفقر من 49.3% إلى 17% واتضح أيضا أن أكثر الماليزيين فقرا هم من الأفراد الأكبر سنا من جانب ومن يقيمون في المناطق التي لا تستفيد من برامج التنمية من جانب آخر.

مما سبق يتضح أن مهاتير محمد سعى إلى تقوية المركز المالي للدولة، ومن ثم الموازنة بين سياسات التكيف الهيكلي التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية وبين المشروعات التنموية الخاصة بدولته، إذ قام بخصخصة القطاعات الصناعية والاقتصادية المهمة في الدولة، وقام ببيعها بإعفاءات وتسهيلات للماليزيين ورفض بيعها للأجانب، لكنه لم يمنع المستثمرين الأجانب منإقامة مشروعات جديدة في الدولة ا لماليزية.

القضاء على الفقر والبطالة:

أفادت بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة الماليزية في سنة 2013 بانخفاض نسبة البطالة خلال الثلث الأول من ذلك العام إلى نحو 6.9% وهو ما يشير إلى خلو البلاد من البطالة بحسب المعايير الدولية التي تعتبر أي دولة خالية من البطالة إذا قلت نسبة العاطلين فيها إلى ما دون 4% وأظهرت البيانات انخفاض عدد العاطلين إلى نحو 380 ألف شخص في حين ارتفع عدد العاملين نحو 12.5 مليون كما ان نحو 60% من طلاب الجامعات يحصلون على عمل حال تخرجهم، خصوصا في مجالات الهندسة والحاسوب والتكنولوجيا وفي حين يتأخر الباقون بسبب انخفاض الطلب على تخصصاتهم.

وقد خصصت ماليزيا صندوقا بقيمة 83 مليون دولار للتدريب ضمن برنامج إنماء اقتصادي يهدف إلى تطوير مهارات العمال وتقليل معدلات البطالة كما خصصت الحكومة الماليزية صندوقا بقيمة ثلاثمائة مليون رنجيت ماليزي (حوالي 83 مليون دولار) للتدريب ضمن برنامج إنماء اقتصادي يبلغ حجمه سبعة مليارات رنجيت ماليزي (2.2 مليار دولار) يهدف إلى تطوير مهارات العمال وتقليل معدلات البطالة.[1]

ويرى الباحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية الأسيوية عمر غانم أن الحكومة تواجه حاليا تحديين كبيرين ضمن مساعيها للحد من مخاطر ارتفاع البطالة وهما ضمان كفاية فرص العمل لجميع المواطنين، والتأكد من استمرار سيولة الائتمان.

ويشار إلى أن ماليزيا انتهجت العديد من الوسائل والسياسات التي حاربت بها ظاهرة البطالة تمثلت في ابتعاث عدد كبير من الماليزيين للدراسة والتدريب خارج البلاد، مع توفير حزم دعم وقروض ميسرة لذويهم، بقصد تحسين نوع المهارات للقوى العاملةلمحلية، وا ٍكسابها خبرات أجنبية رائدة لاسيما في ميادين الإدارة الاقتصادية.

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية، رسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2014، ص62.

واشترطت الحكومة زج القوى العاملة الماليزية في المشاريع الاستثمارية الصناعية المباشرة الأجنبية على الأراضي الماليزية، وعملت على توفير دورات تدريبية فنية للكوادر الوسيطة، تضمن لهم انخراطا مبكرا بالوظائف خصوصا بقطاع الصناعات الهندسية والإلكترونية.

وسعت حكومة ماليزيا لإيجاد وتطوير توأمة الجامعات الماليزية مع نظيرتها في الدلة المتقدمة لاسيما في اليابان وبريطانيا والولايات المتحدة وأستراليا، مع تركيز مضاعف على المعاهد والكليات التقنية والهندسية والاقتصادية والإدارية.

وتقول الدراسة إن الحكومة تبنت حزمة قوانين متعاقبة تنظم بيئة العمل، وتضمن حقوقا منصفة للقوى العاملة، وسعت الحكومة إلى تصدير عمالة ماهرة ماليزية إلى الخارج لغرض امتصاص التسرب الناتج عن تسريح هذه العمالة من المشاريع المتعثرة.

وتقدم الحكومة حزمة من المحفزات الضريبية للشركات المحلية مقابل استيعاب أكبر قدر ممكن من القوى العاملة، وحدد قانون التحفيز الوظيفي جملة من هذه المحفزات منها، خصومات ضريبية بنسب متفاوتة حسب عدد العمال الذين تستوعبهم الشركة.[1]

كما تتمتع هذه الشركات بمنح حكومية وتسهيلات في جزئيات التدريب ورفع قدرات موظفيها، لاسيما في قطاعات الصناعات الإلكترونية الفائقة.

كما تنظم الدولة مسابقات سنوية لاختيار أفضل الشركات التي تستثمر أكثر من عشرين مليون دولار في أصول ثابتة، وتوظيف اكثر من خمسمائة موظف وتعطي لها الأولوية في نيل عقود حكومية.

وتدعم الحكومة آلية توظيف مهمة وفاعلة وشاملة، غذ بمجرد أن تعبأ استمارة طلب عمل للمواطن الماليزي تبدأ وكالة التوظيف التابعة لوزارة الموارد البشرية الماليزية بالبحث عن العمل المطلوب واقتراحه على الباحث عن العمل بشكل مستمر، كما تدعم الحكومة بشكل كبير وكالات التوظيف التابعة للقطاع الخاص التي بلغ عددها عام 2010 نحو 760 وكالة توظيف مرخصة رسميا.

وتعتمد ماليزيا سياسات صارمة تفضيلية لرأس المال البشري المحلي مقارنة بالأجنبي، حيث تفرض ضرائب عالية علىالعاملين الأجانب بماليزيا من جهة، وتتشدد في إصدار موافقات العمل لهم، واتخاذ إجراءات عقابية صارمة تجاه المشغلين الذين يؤوون عمالا اجانب غير شرعيين في وحداتهم الصناعية والتشغيلية. كماا

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، نفس المرجع السابق، ص63.

تتبنى سلطات البلاد نسبة 30% كهدف يطمح لبلوغه في القطاع العام والخاص فيما يتصل بإشغال المرأة للوظائف والأعمال المتوفرة.

وفي تأكيد على تحقيقها إنجاز اقتصاديا، أكدت الحكومة الماليزية أنها أنهت في عام 2012 سداد كل ديونها التي اقترضتها من البنك الدولي في الفترة بين عامي 1965 و1999 وأنها لجأت إلى هذه القروض لتمويل مشروعات تهدف إلى رفع المستوى المعيشي للمواطنين.[1]

وذكرت مصادر الحكومة الماليزية أنها سددت أيضا القروض التي أخذتها من البنك الأسيوي للتنمية البالغة نحو 1.285 مليار دولار وفق الجدول المتفق عليه، ولم يتبق منها سوى القسط الأخير البالغ نحو 124 مليون دولار.

كما أكدت الحكومة الماليزية أن القروض المحصلة كانت لتمويل مشاريع اجتماعية متنوعة مثل القضاء على الفقر وتوسيع شبكة الطرق وتنمية المناطق القروية، ومشاريع أخرى لرفع المستوى المعيشي للمواطنين. صوالحي: ماليزيا جعلت سداد دينها الخارجي هدفا محددا.

وتعد ماليزيا من الدول القليلة التي نجحت في تجنب الرجوع إلى البنك الدولي خلال أزمتها الاقتصادية ولجأت إلى اتباع نظام المقايضة ومراقبة العملة ومحاربة الفساد والاحتكار وفق خطة مرسومة ومحكمة مكنتها من كسر نظرية أن البنك الدولي هو المنقذ من الأزمات.

لقد كان حرص الإدارات الماليزية المتعاقبة على البقاء بعيدا عن تكبيل البنك الدولي وسياساته التحكيمية في منهجية الاقتصاد والسياسة، نبع من أن عناصر التنمية الماليزية لم تكن تشبه في حيثياتها أطوار التنمية في دول العالم الأخرى. كما أن هذه التنمية أريد لها أن تكون مستقلة عن سياسات البنك الدولي التقليدية التي تحرم الدعم الحكومي للسلع الأساسية، وتمنع منح التفضيلات لشرائح محددة في المجتمع، حيث كان هناك شعور بأن الرغبة في رفع فئة السكان الأصليين (الملايو) اقتصاديا وتعليميا سيصطدم في وجه محددات البنك الدولي التقليدية.[2]

وأضاف تقرير الموارد البشرية للأمم المتحدة 2013 أن رئيس الوزراء ماليزيا السابق محاضر محمد كان مدركا لطبيعة قيود البنك الدولي، لذا فقد طور منظومة قانونية واقتصادية مهمة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي لتعويض نقص رأس المال من جهة، ومن جهة أخرى لضمان انخراط أكبر قدر من شعبه فيمعامل

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، نفس المرجع السابق، ص64.

[2]-نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص65.

وشركات الاستثمار لغرض بناء قدراتهم تحضيرا لمشهد صيرورة ماليزيا كدولة متقدمة، كما نجح مهاتير محمد أيضا في القضاء على ظاهرة الفساد في ماليزيا، والتي كانت ظاهرة روتينية شأنها شأن أي دولة نامية، لكنآليات مكافحة الفساد وأنظمة الرقابة التي اعتمدتها الحكومات الماليزية المتعاقبة عبر إطلاق اليد لهيئة مكافحة الفساد وا ٍمدادها بالدعم اللازم والتقارير والبيانات خفف كثيرا من مستويات الفساد والرشوة في البلاد.

الزكاة والقضاء على الفقر:

قوبلت دعوة الحكومة الماليزية السلطات الدينية إلى تكثيف جهودها ف يجمع أموال الزكاة وتوزيعها على مستحقيها للقضاء على الفقر في البلاد بالترحيب من جهات رسمية ودينية عدة.

وكان بيان صادر عن مكتب نائب رئيس الوزراء الماليزي قد حث مؤسسات جمع الزكاة على تطوير أعمالها والبحث عن وسائل مبتكرة، والنزول إلى الميدان لتحديد أعداد المحتاجين وظروفهم، والآليات التي يمكن بها أن تحل مشاكلهم.

وتتبع صناديق الزكاة في ماليزيا للمجالس الدينية في الولايات وتتبع تلك المجالس لسلاطين الولايات، أم الولايات الفدرالية الثلاث وهي: موالالمبور وبوتراجيا، ولابوان، فتقوم على جمع الزكاة فيها هيئة صندوق الزكاة التي تتبع مباشرة لإدارة الشؤون الدينية في مجلس الوزراء.

وحسب بيانات صندوق الزكاة، فقد بلغت عائدات أموال الزكاة في الولايات الفدرالية الثلاث خلال العام 2012 نحو 112 مليون دولار مقابل نحو 91 مليون دولار عام 2011 ونجح الصندوق في رفع العائدات إلى 120 مليون دولار في الولايات الثلاث خلال عام 2013.[1]

كما سجلت أعداد دافعي الزكاة سواء كانوا أفرادا أو مؤسسات ارتفاعا ملحوظا حيث بلغ عددهم عام 2011 أكثر من مائة ألف بينهم 1571 شركة مقابل نحو 89 ألف عام 2010 بينهم 1427 شركة.

ووفقا لخبراء في الاقتصاد الإسلامي فإن أهم التحديات التي تقف في وجه تطوير عملية استثمار أموال الزكاة في مشاريع اقتصادية، يعود إلىأن الزكاة لا تزال في وعي المواطن الماليزي المسلم ضمن مفهومها التعبدي الديني الصرف، ولم تتجاوز ذلك إلى بعدها الاقتصادي.

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص66.

وجدير بالذكر أن عمليات جمع الزكاة في ماليزيا لا تزال في إطار ضيق نظرا لخشية المواطنين من إدخال هذه الأموال في مشاريع اقتصادية لا تخلو من المخاطرة، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى يخشى المواطنون أن تفقد هذه العبادة بعدها الديني التعبدي إذا أصبحت تدار على أنها مشاريع استثمارية، كما أن البيانات المعلن عنها لدى صناديق جمع الزكاة في الولايات الفدرالية أو بيت المال في الولايات الأخرى ل تعبر عن الحجم الحقيقي لعائدات الزكاة في البلاد، حيث يحرص كثير من المواطنين على أداء هذه العبادة بالشكل التقليدي لمستحقيها الثمانية الذين حددتهم الشريعة الإسلامية.

ويشار إلى أن صندوق الزكاة في الولايات الفدرالية الثلاث سعى إلى مؤسسة عمليات جمع الزكاة وتطويرها وتوجيه المسلمين إلى طرق تأديتها وفقا لأحدث السبل من استخدام وسائل التقنية الحديثة، مثل الانترنت وبطاقات الاعتماد وخدمة الهواتف والاقتطاع من الرواتب.

وأكد منصور وآخر أن من أهداف الصندوق إدخال ممارسات الشركات في إدارة جباية الزكاة، وأن اعتماد طرفي العملية "المزكي والمستفيد" عميلين يستوجب تقديم الخدمة لهما بأعلى درجات الثقة والمهنية.[1]

وللربط بين التجربة الماليزية وتجارب بعض الدول العربية في التنمية ذات المفهوم الإسلامي يورد منصور وآخر الجدول التالي الذي يوضح كفاءة التحصيل بمؤسسات الزكاة في عدد من الدول الإسلامية لسنة 2012.

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص67.

الجدول يوضح كفاءة التحصيل بمؤسسات الزكاة في عدد من الدول الإسلامية لسنة 2012

الدولة	الناتج المحلي الإجمالي مليار سنة 2012	حصيلة الزكاة المقدرةمليار دولارسنة2012 نسبة5%	حصيلة الزكاة الفعلية بعملة الدولة سنة 2012	حصيلة الزكاة الفعلية بعملة الدولة سنة 2012	حصيلة الزكاة الفعلية مليار دولار 2012	نسبة التحصيل
السعودية	606	30.3	60.6	23.5مليار ريال سعودي	6.27	10% - 20 %
الأردن	33	1.65	3.3	0.01مليار دينار اردني	0.01	%4.3-86%
اليمن	41	2.05	4.1	13.419مليار ريال يمني	0.06	3-1.5% %
السودان	79	3.95	7.9	0.7مليار جنيه سوداني	0.16	4%- 2%
الكويت	185	9.25	18.5	0.053مليار دينار كويتي	0.19	-2% %2.04
جيبوتي	1	0.0025	0.1	107فرنك جيبوتي	0.0005	-0.6 %1.2
الإمارات	384	19.2	38.4	0.1مليار درهم امارتي	0.03	-0.07 %14.
قطر	212	10.6	21.2	0.16مليار ريال قطري	0.04	-0.2 %04

المصدر منصور وآخر 2013

والجدول السابق يوضح أن المملكة العربية السعودية تأتي في المرتبة الأ,لى بين الدول العربية في تحصيل الزكاة حيث وصلت النسبة إلى 20% بينما قطر في المرتبة الأخيرة بنسبة تحصيل وصلت إلى 0.4%.

آخر إحصاءات التجربة التنموية الماليزية:

وقد أفادت دراسة أعدها مركز الأبحاث الاقتصادية (كينانجا) وهو مؤسسة ماليزية شبه حكومية، أن من المتوقع أن يحقق الاقتصاد الماليزي نمو بنسبة 7% خلال النصف الثاني من العام الجاري 2014، وأشارت

إلى أن هذا النمو يتحقق بفضل التراجع النسبي لأسعار النفط الخام عاليما، هذا بالإضافة إلى التقدم الكبير الذي تحققه المشاريع الاقتصادية العملاقة في البلاد بموجب برنامج التحول الاقتصادي.

كما ذكرت أن الناتج المحلي الإجمالي حقق ثباتا على معدل نمو قدره 5.7% في حين أن تراجع أسعار النفط الخام إلى ما دون مائة دولار للبرميل كان له نتائج إيجابية على اقتصادات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

وفي تعليقه على نتائج الدراسة قال الباحث في الشؤون الاقتصادية والسياسية الأسيوية الدكتور عمر غانم محمد إن تحقيق ماليزيا هذا النمو يعتبر قفزة اقتصادية هائلة، مقارنة مع ما حققته خلال العامين الماضيين في ظل تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية.

وأضاف المصدر أن أحد أهم مقومات هذا النمو هو إدراك الحكومة الماليزية لدور البلاد كملاذ آمن للاستثمار الخارجي، فعملت من خلال هذه الرؤية على ثلاث محاور هي زيادة حجم الاستثمارات الموجودة فيها أصلا واستعادة رؤوس الأموال التي هجرتها، إضافة إلى استقدام ضيوف جدد كان أهمهم المستثمرين العرب الذين ستشهد الأعوام تدفقا غير مسبوق لرؤوس أموالهم الحكومية منها والخاصة.[1]

وتوقعت الدراسة أن يواصل الاقتصاد الماليزي نموه إذا أحسنت الحكومة الماليزية المواءمة بين برنامجها السياسي المتمثل في استحقاق الانتخابات القادمة وبين متطلبات برنامجها الاقتصادي لتجنب حدوث انتكاسات اقتصادية ناجمة عن زيادة معدلات الانفاق على المشاريع العملاقة دون تحقيق العائدات المتوقعة من هذه المشاريع في الوقت المناسب.

وحذرت الدراسة في الوقت نفسه من المخاطر التي تكمن في الانسياق وراء النمو المتسارع مع زيادة عمليات التمويل والديون مقابل نتائج بطيئة وهو ما يدعو الحكومة إلى التعامل بحكمة مع مثلث ارتفاع أسعار النفط والديون الخارجية أو الانفاق على المشاريع والتحكم بارتفاع الأسعار محليا لكسب ثقة الناخب الماليزي الذي يحب بطبيعته لغة الأرقام.

في غضون ذلك أعلن رئيس الوزراء الماليزي عن مشاريع جديدة لتعزيز الاهتمام المستمر لدى المستثمرين ببرنامج التحول الاقتصادي الذي حصد حتى الآن استثمارات تصل إلى 106040 مشروعا ابتدائيا وهو ما يمثل 41.2% من أصل 131 مشروعا بدأ تنفيذها خلال أقل من ستة أشهر مند انطلاق برنامج التحول الاقتصادي.

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص69.

وتوقعت الدراسة أن يحقق الناتج المحلي الإجمالي في ماليزيا نموا بنسبة 6% هذا العام، رغم النمو المنخفض للاقتصاد العالمي، ورأت أنه يجب على الحكومة كي تبلغ هذه النسبة أن تحافظ على البناء المدهش لبرنامج التحول الاقتصادي في العام الماضي، وتكييفه كي يتأقلم مع الوضع الاقتصادي الراهن في ظل أسعار الوقود المرتفعة، إضافة إلى الاستمرار في تلقي الاستثمارات المدعومة بدعم ثابت للطلب المحلي والمحافظة على السياسات النقدية الحالية لدعم الناتج المحلي، وفي نفس السياق أعلن رئيس الوزراء الماليزي عن مشروعات جديدة لتعزيز الاهتمام المستمر لدى المستثمرين ببرنامج التحول الاقتصادي الذي حصد حتى الآن استثمارات تصل إلى 35.5 مليار دولار.[1]

في السياق ذاته أعلن رئيس الوزراء أن ميزانية 2015 التي سيعرضها على البرلمان ستتميز بالشمولية وتمحورها حول الشعب، ووصفها بأنها ستكون إحدى المحطات الفارقة الأخرى على درب تحقيق اقتصاد متقدم وعالي على الإيرادات بحلول العام 2020.

ومن المتوقع أن تعتمد ميزانية العام 2015 على أن نسبة النمو كي تحقق الحكومة النجاحات المرجوة على المستويين الاقتصادي والسياسي.

وتمثلت الأهداف الطموحة الخطط التنموية الماليزية التي تمتد لعام 2020في الإسر اع بعملية التصنيع، بحيث تكون ماليزيا مع قدوم عام 2020 بين مصاف الدول المتقدمة، وهو ما كان قد أشار إليه مهاتير محمد بأنه يرغب في أن تكون ماليزيا دولة متقدمة بالكامل، هذا إضافة إلى حرصها على تحقيق عملية إصلاح زراعي وا ٍعادة توجيه ودعم الجهود التعليمية.

ولقد أولت الدولة اهتماماتها إلى تشجيع الاستثمارات الوطنية، إضافة إلى جذب الأجنبية منها باعتبارها محركا أساسيا لعميلة التنمية، وذلك عبر إرسال الدولة "للهيئة الماليزية للتصنيع" التي اضطلعت بمسؤولية تنسيق التقدم الصناعي في ظل تأكيدها على دور القطا ع الخاص من أجل حفز التقدم الاقتصادي.

هذا وقد اتخذت الحكومة الماليزية بالفعل مجموعة من الإجراءات لتوفير بيئة مواتية للاستثمار من خلال ما عرف بـ "قانون تنمية الاستثمار"وا ٍنشاء صندوق الاستثمار الجديد الذي قدم بالفعل دعما ملحوظا لتمويل القدرات الإنتاجية في عدد من المجالات التصنيعية، مع حرص الحكومة على اجتذاب مزيد من الاستثمارات من خلال ضمان قدر من المرونة لتجاوز التعقيدات الإدارية.[2]

[1]-نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص70.

[2]- نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص71.

وقد أدركت القيادة الماليزية أنه في ظل ظاهرة الاعتماد المتبادل في النظام الاقتصادي العالمي، يمكن لماليزيا أن تحقق مجموعة من المنافع تعود عليها بالفائدة من خلال استقطابها للاستثمار الأجنبي في ظل تميز عمالتها بالرخص النسبي، من هذا المنطلق كان الحرص على تهيئة قاعدة التصنيع ذات عمالة باهظة الكلفة.

ومجمل القول إن الاستثمارات الأجنبية التي استند إليها إلى حد كبير النموذج التنموي الماليزي، اتجهت أيضا إلى مجالات أخرى كصناعة المطاط وزيت النخيل والقصدير وباعتبار ماليزيا أحد أهم البلدان المنتجة لهذه الخامات إضافة إلى صناعة الإلكترونات والحاسبات وقطاع الخدمات، وقد مثلت الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مصدر للاستثمارات الأجنبية في ماليزيا.

تقييم الاستراتيجية الماليزية:

يرصد عبد الفضيل تجربة التنمية في ماليزيا من خلال البعد التاريخي ومدى تطور التنمية في هذا البلد، فيشير إلى أن ماليزيا بعد أن حصلت على استقلالها في عام 1958 اتجهت باستراتيجية التنمية من خلال محل الواردات في مجال الصناعات الاستهلاكية التي كانت تسيطر عليها الشركات الأجنبية قبل الاستقلال، إلا أن هذه الاستراتيجية لم تفلح في مجال التنمية المتواصلة نظرا لضيق السوق المحلي وضعف الطلب المحلي، ولم يكن لهذه الاستراتيجية أثر على الطلب على العمالة أو وجود قيمة مضافة عالية، ويبين عبد الفضيل أن المرحلة الأولى بدأت في عقد السبعينيات حيث اتجهت التنمية في ماليزيا للاعتماد على دور كبير للقطاع العام والبدء في التوجه التصديري في عمليات التصنيع، حيث بدأ التركيز على صناعة المكونات الإلكترونية. ولكن هذه الصناعات كانت كثيفة العمالة، مما نتج منه تخفيض معدلات البطالة وحدوث تحسن في توزيع الدخول والثروات بين فئات المجتمع الماليزي، ولاسيما بين نخبة صينية كانت مسيطرة على مقدرات النشاط الاقتصادي خلال فترات الاحتلال والسكان ذوي الأصل المالايي الذين يشكلون الأغلبية في ماليزيا.[1]

ويضيف عبد الفضيل أيضا إلى أن شركات البترول كان لها دور ملموس في دفع السياسات الاقتصادية الجديدة، حيث كونت ما يشبه الشركات القابضة للسيطرة على ملكية معظم الشركات التي كانت مملوكة للشركات الإنجليزية والصينية. وقد تحقق لها ذلك مع نهاية عقد السبعينيات ولم يكن الاقتصاد الماليزي قبل الثمانينيات يختلف عن غيره من اقتصاديات دول العالم النامي، من حيث استناده إلى استخراج عدد من المواد الخام، ومن بينها المطاط والقصدير وزيت النخيل، إضافة إلى اعتماده على الأسواق اليابانية

[1]- نايف بن إبراهيم الرسني، المرجع السابق، ص72.

والأمريكية، إضافة إلى أسواق أوروبا الغربية، بحيث بلغت نسبة صادرات ماليزيا إلى هذه الدول نحو 70% وهو ما قاد إلى مجموعة من الاختلالات الهيكلية، تمثلت في عجز الموازنة وارتفاع نسبة المديونية.

كما أن الخمس سنوات الأولى من عقد الثمانينيات قد شهدت تنفيذ الخطة الماليزية الرابعة التي ركزت على محورين هما: موجة جديدة من الصناعات التي تقوم بعمليات الإحلال محل الواردات والصناعات الثقيلة في إطار ملكية القطاع العام. بينما الفترة الممتدة من منتصف الثمانينيات وحتى عام 2000 لتشمل المرحلة الثالثة حيث شهدت تنفيذ ثلاث خطط خمسية في ماليزيا. استهدفت تحقيق مجموعة من السياسات لتنشيط عمليات النمو الصناعي وتعميق التوجه التصديري في عمليات التصنيع وأيضا تحديث البنية الأساسية للاقتصاد الماليزي، وكذلك وجود مزيد من التعاون الاقتصادي الإقليمي في إطار مجموعة بلدان كتلة (الأسيان). وأخيرا تطوير طبقة من رجال الأعمال الماليزيين من ذوي الأصول المالاوية.

من هذا المنطلق يمكن القول أن معدلات النمو المرتفعة التي حققها الاقتصاد الماليزي في السبعينيات التي بلغت 7% خلال الخطةالخمسية الثانية 1971-1975 ثم 8.6% خلال الخطة الخمسية الثالثة لم تكن ناجمة بالأساس عن القدرة التنافسية للاقتصاد الماليزي، أو تميز أدائه بقدر ما كانت نتيجة تدخل الدولة والسياسة التخطيطية التي اتبعتها.

هذا وقد عزا النظام الماليزي هذا التوجيه الحكومي، والتدخل المبالغ فيه إلى أسباب تعود إلى رغبة الجكومة في معالجة مجموعة من الاختلالات الاجتماعية نتيجة تراجع وضعية المالاي إزاء بقية العرقيات من الصينيين والهنود.

وتتميز تجربة ماليزيا في التنمية بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدولة النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية. فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وخلال نحو عشرين عاما تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساس على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية في مجال المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات.

فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام 2009 رصد أهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من إيطاليا والسويد والصين. كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها عام 1997، حيث لم تعبأ بتحذيرات الصندوق والبنك الدوليين، وأخذت تعالج أزمتها من خلال أجندة وطنية فرضت من خلالها قيودا صارمة على سياستها النقدية معطية البنك المركزي صلاحيات واسعة لتنفيذ ما يراه لصالح مواجهة هروب النقد

الأجنبي إلى الخارج، واستجلاب حصيلة الصادرات بالنقد الأجنبي إلى الداخل، وأصبحت عصا التهميش التي يرفعها الصندوق والبنك الدوليان في وجه من يريد أن يخرج عن الدوائر المرسومة بلا فاعلية في مواجهة ماليزيا التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية.[1]

بينما أندونيسيا وتايلاندا مثلا مازالتا تعانيان أثر الأزمة من خلال تعاطيهما تعليمات أجندة الصندوق والبنك الدوليين.

تقييم العوامل التي ساعدت على نجاح التجربة الماليزية:

هناك مجموعة من العوامل ساعدت على نجاح تجربة ماليزيا في التنمية وهي كما يلي:

- المناخ السياسي السائد لدولة ماليزيا يمثل حالة خاصة بين جيرانها، بل بين الكثير من الدول النامية، حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للإسراع بالتنمية الاقتصادية، وذلك أن ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة.
- يتم اتخاذ القرارات دائما من خلال المفاوضات المستمرة بين الأحزاب السياسية القائمة على أسس عرقية، ما جعل سياسة ماليزيا توصف بأنها تتميز بأنها ديمقراطية في جميع الأحوال.
- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية، وقد أظهرت ذلك في معارضتها الشديدة لتجارب فرنسا النووية وحملتها التي أثمرت عن توقيع دول جنوب شرق آسيا العشر المشتركة في (تجمع الأسيان) في عام 1995 على وثيقة إعلان منطقة جنوب آسيا منطقة خالية من السلاح النووي وقد ساعد هذا الأمر على توجيه التمويل المتاح للتنمية بشكل أساس بدلا من الانفاق على التسلح وأسلحة الدمار الشامل.
- رفض الحكومة الماليزية تخفيض النفقات المخصصة لمشروعات البنية الأساسية التي هي سبيل الاقتصاد الخمس الأولى في العالم في مجال قوة الاقتصاد المحلي.
- انتهجت ماليزيا استراتيجية تعتمد على الذات بدرجة كبيرة من خلال الاعتماد على سكان البلاد الأصليين الذين يمثلون الأغلبية المسلمة للسكان.[2]

[1]- بوديب خديجة، المرجع السابق، ص64.

[2]- بوديب خديجة، المرجع السابق، ص65.

- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الإسلامي من خلال تحسين الأحوال المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين، سواء كانوا من أهل البلاد الأصليين أو من المهاجرين إليها من المسلمين الذين ترحب السلطات بتوطينهم.

- اعتماد ماليزيا بدرجة كبيرة على الموارد الداخلية في توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل الاستثمارات، حيث ارتفع الادخار المحلي الإجمالي بنسبة 40% بين سنة 1970 وسنة 1993، كما زاد الاستثمار المحلي الإجمالي بنسبة 50% خلال الفترة عينها.

ويرى محمود عبد الفضيل أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة أنه في الوقت الذي تعاني فيه بلدان العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل، فإن ماليزيا كان لها ثالوث آخر دفع بها إلى التنمية مند مطلع الثمانينيات وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع، باعتبار هذه القضايا الثلاث أوليات اقتصادية وطنية، كما تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة أعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية، وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الاجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية أخرى، ويضيف عبد الفضيل أن هناك عوامل أخرى ساعدت على نجاح التجربة التنموية في ماليزيا منها:

- أنها تعاملت مع الاستثمار الأجنبي المباشر بحذر حتى منتصف الثمانينيات ثم سمحت له بالدخول، ولكن ضمن شروط تصب بشكل أساس في صالح الاقتصاد الوطني.

- ألا تنافس السلع التي ينتجها المستثمر الأجنبي الصناعات الوطنية التي تشبع حاجات السوق المحلية.

- أن تصدر الشركة 50% على الأقل من جملة ما تنتجه.

- الشركات الأجنبية التي يصل رأس مالها المدفوع نحو 2 مليون دولار يسمح لها باستقدام خمسة أجانب فقط لشغل بعض الوظائف في الشركة.

- امتلاك ماليزيا لرؤية مستقبلية للتنمية والنشاط الاقتصادي من خلال خطط خمسية متتابعة ومتكاملة مند الاستقلال وحتى الآن، بل استعداد ماليزيا المبكر للدخول في القرن الحالي –الحادي والعشرين- من خلال التخطيط لماليزيا 2020 العمل على تحقيق ما تم التخطيط له.

- وجود درجة عالية من التنوع في البنية الصناعية وتغطيتها لمعظم فروع النشاط الصناعي، (الصناعات الاستهلاكية، الوسيطة، الرأسمالية)، وقد كان هذا الأمر كمحصلة لنجاح سياسات التنمية بماليزيا، فيمكن اعتباره سببا ونتيجة في الوقت عينه.

المعوقات و الصعوبات التي واجهت التجربة الماليزية:

لا شك أن ماليزيا قد واجهت الكثير من الصعوبات والمعوقات وهي في سبيل تطبيق استراتيجيتها للنهضة التنموية، ومن أهم الصعوبات والمعوقات يمكن ذكر ما يلي:

1. كان معوق الانقسام المجتمعي من أصعب المعوقات التي واجهت التجربة الماليز ية، ولذا فقد كان من ا لضروري قيام أمة موحدة يحكمها الشعور بالمصير الواحد المشترك، وشعب متحد اجتماعيا وأمنيا، شعب قوي ومتطور شديد الثقة بنفسه وفخور ببلده.
2. كان من الضروري بناء مجتمع ناضج ديمقراطيا ينهض بفاعلية لتطوير بلده ويمتلك الأخلاق والقيم والاحترام المتبادل.

المطلب الثالث: رؤية مستقبلية للتنمية في ماليزيا (الاستراتيجية التنموية المستقبلية ماليزيا نظرة 2020)

في فبراير سنة 1991 قدم مهاتير "رؤية 2020" والتي تضمنت أربع ركائز جوهرية للرؤية الفكرية له، وهي القومية الماليزية والتطور الرأسمالي والدور التنموي للإسلام، والدور القومي للدولة، ويمكن القول أن رؤيته 2020 تتكامل مع رؤيته للعلم والتكنولوجيا والعولمة.[1]

وتلك السياسة من الممكن أن نطلق عليها "المهاتيرية" التي دمجت بين عدة توجهات وتصورات خاصة بالإسلام والغرب، والديمقراطية والتنمية، والنظام الاقتصادي العالمي والعولمة، بالإضافة إلى بعض المنطلقات والافتراضات الخاصة بالعلاقة بين الدين والدولة والإسلام والتنمية، والديمقراطية والتنمية، ووفق بعض التعريفات فإن المهاتيرية خليط من القومية والرأسمالية والإسلام والشعبية والسلطوية.

حدد مهاتير محمد في العديد من خطاباته تسع تحديات أو المشاكل التي يجب على ماليزيا تخطيها خلال سيرها على خطة عام 2020.:

1. إقام أمة ماليزية متحدة الأهداف والمصير المشترك وعلى هذا يجب أن تكون الأمة في سلام مع نفسها، متكاملة إقليميا وعرقاوي وأن تعيش في وئام وشراكة كاملة وعادلة، ومكونة من جنس ماليزي واحد تى وا ٍن تعدد الأعراق، مع الولاء السياسي والنقابي من أجل الأمة.

[1]-بوديب خديجة، المرجع السابق، ص181-182.

2. التحرير النفسي الآمن، وتطوير المجتمع الماليزي مع الإيمان والثقة في ذاته والفخر على ما هو عليه، وما أنجزه وجعله قويا بما يكفي لمواجهة المحن، ويجب أن يكون المجتمع الماليزي مميز ويسعى للتفوق، وأن يكون على علم تام بجميع إمكانياته، غير تابع لأحد أو متأثر بأحد، محترما من قبل الشعوب الأخرى.

3. تعزيز وتطوير مجتمع ديمقراطي يمارس شكلا من أشكال النضج السياسي وأن تكون ماليزيا مثالا يتحدى به لدى البلدان النامية الأخرى.

4. تقوية صورة المجتمع ورفع الروح المعنوية والمحافظة على الأخلاق الدينية.

5. تعزيز مفهوم اللبرالية في المجتمع الماليزي ونشر التسامح بين الماليزيين باختلاف أعراقهم وأديانهم، وضمان تمكنهم من ممارسة الشعائر الدينية وعاداتهم وثقافاتهم بكل حرية، مع التأكيد على أنهم ينتمون لوطن وأمة واحدة.

6. إقامة مجتمع متقدم علميا واجتماعيا، وأن يكون مجتمعا مبتكرا متطلعا للأمام وليس مجرد مجتمع مستهلك للتكنولوجيا، بل مساهما أيضا في الأوساط العلمية والتكنولوجية والتطوير الحضاري.

7. إقامة مجتمع متكامل ورعاية الثقافة والنظام الاجتماعي في المجتمع وتقديم المجتمع على الذات بما فيه مصلحة الشعب التي لا تدور حول دولة أو فرد ولكن نحو مجتمع ونظام الأسرة قوي ومرن.

8. ضمان مجتمع عادل اقتصاديا، والذي يقوم على التوزيع العادل والمنصف لثروة الأمة والتي توجد فيها شراكة كاملة نحو التقدم الاقتصادي مثل هذا المجتمع لا يمكن أن يكون له وجود ما دام هناك تحديد في سباق مع الوظيفة الاجتماعية، وتحديد التخلف الاقتصادي مع العرق.

9. إقامة مجتمع مزدهر ينافس الدول الاقتصادية بديناميكية قوية ومرنة من خلال تطوير الزراعة وازدهارها

مع نهاية المخطط الخامس الممتد لفترة 1986-1990 والذي مثل اكتمال البرنامج الاقتصادي "السياسة الاقتصادية الجديدة" الذي تبنته ماليزيا سنة 1970 وكذلك نهاية البرنامج الثاني "سياسة التنمية الوطنية" الممتد بين 1990-2000 والذي استكملت فيه ماليزيا توفير الهياكل الأساسية وتوفير الجو الملائم لاستقبال المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قامت الحكومة بإعداد برنامج اقتصادي شامل يحدد الاستراتيجية التنموية للعشرين سنة المقبلة، والهادف إلى جعل ماليزيا دولة متطورة، ويجب أن تشمل التنمية ليس الجوانب المادية فقط بل المجالات السياسية، الاجتماعية، الروحية والثقافية أيضا.

وقد صرح في أكثر من مرة قائد ماليزيا السابق "مهاتير محمد" أن المجتمع الحر الذي تسعى ماليزيا لبنائه لا يتطابق بالضرورة مع المفهوم الغربي، فلكل بلد ثقافته وخصوصياته وأن التنمية المنشودة هي التي تحقق فيها العدالة في التوزيع، واحترام كل الأعراق والإثنيات دون تمييز بين أبناء الوطن الواحد، ومنأجل تحقيق هذا المجتمع الديمقراطي المنفتح والمتقدم اقتصاديا، تم إنجاز العديد من المنشآت مثل إقامة المناطق الصناعية الحرة، إقامة حدائق متخصصة في الصناعات ذات التقنية العالية، إنشاء مراكز البحث والتطوير، بالإضافة إلى إنشاء مشروع رواق تكنولوجيا المعلومات متعدد الخدمات، وهو منطقة حرة تتوفر فيها كل التسهيلات المادية والجبائية، مصمم لاستقبال 2400.000 شخص، ويتضمن العاصمة الإدارية الجديدة لماليزيا (بتراجيا) وتهدف السلطات إلى جلب المزيد من الشركات العالمية خاصة تلك المتخصصة في الإعلام الآلي وشبكات الاتصال الحديثة (الصناعة الرقمية) وقد خصص للمشروع أكثر من 7 مليارات ومدة إنجازه 10 سنوات.

تشير مراجعة الإطارالفكري لمهاتير محمد على محورية دور القيم في نسقه الفكري، وتستلزم القيم عنده وجود عاملين أساسيين:

الأول: وجود نظام للقيم بغض النظر عن كونها جيدة أم سيئة.

الثانية: أن يحظى نظام القيم بالقبول من جانب قطاع كبير من المجتمع لكي يبقى ويستمر.

وقد تكون الإطار القيمي لمهاتير من خلال تفاعل مجموعة من العناصر أبرزها عنصرين أساسيين هما: الإسلام والقيم الأسيوية.

الخلاصة:

مما سبق عرضه يمكن القول أن الوصول لتحقيق التنمية المستدامة الشاملة هو وليد التفاعل بين مجموعة أبعاد أساسية اقتصادية واجتماعية وبيئية وثقافية....، تنطلق من واقع المجتمع وتصل إلى أهداف الرؤية الإستراتيجية التي لا يمكن بنائها على فشل المجتمع، ولكن على طموحاته وآماله فالفرد هو المحقق للتنمية، ورفاهيته تشكل الهدف الأساسي من وراء التنمية، وماليزيا من بين الدول القليلة التي استوعبت فلسفة التنمية، وعملت على النهوض بالرأسمال الفكري من خلال الرقي بمستوى التعليم قبل العمل على إرساء دعائم الاقتصاد القوي، لذلك تعتبر اليوم في مصاف الدول المتقدمة ونموذج يحتذي به تقدمه لنا القارة الآسيوية بكل ما تحمله من فسيفساء عرقية ولغوية وحضارية متنوعة

الخاتمة

إن الحضارة المعاصرة بشقيها الرأسمالي والاشتراكي الجماعي في طريقها إلى الإفلاس ولهذا أخذ العلماء يتنبؤون بظهور نظام جديد يحل محل النظام القائم الذي في طريقه إلى الزوال كما نعلم أن أن الإسلام دين شامل جاء بكل شيء و من ذلك جاء بمجموعة من المبادئ والأصول التي تتناول بالتنظيم جوانب النشاط الاقتصادي في حياة الفرد والمجتمع فالمذهب الاقتصادي أصبح يلعب الدور الأساسي في تحديد الأهداف الاجتماعية الاقتصادية التي تسعى إليها المجتمعات ،والمذهب الاقتصادي بهذه الصورة يكون وثيق الصلة باتجاهات الدول السياسية وهو لهذا السبب يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الدول السياسية وهو لهذا السبب يختلف من دولة إلى أخرى تبعا لاختلاف الدول في هذه المفاهيم

فلا ينبغي أن ندرس الاقتصاد الإسلامي مستقلا عن عقيدة الإسلام وشريعته لان الاقتصاد الوضعي بسبب ظروف نشأته قد انفصل تماما عن الدين واه ما يميز الاقتصاد الإسلامي هو ارتباطه التام بدين الإسلام وعقيدته وشريعته وارتباط الاقتصاد الإسلامي بالعقيدة يبدو في نظرة الإسلام إلى كون باعتباره مسخرا للإنسان ولخدمته ،ويبدو –أيضا- في عنصر الرقابة الذي يحسه المسلم من عالم الغيب، كما يرتكز النشاط الاقتصاد الإسلامي في النظام الإسلامي على مبادئ إنسانية وأسس أخلاقية وضوابط شرعية ،تغرس في نفوس أتباعه الحرص على مزاولته وا ٍتقانه في الإطار الذي يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعي ويكفل تصحيح المخالفات لجميع أنواع التصرفات الضرورية والجماعية ،جامعا لكلّ من الجانبين المادي والروحي في وقت واحد باعتبار أن الاهتمام بجانب دون الآخر يؤدي إلى خلل واضطراب في حياة الفرد والمجتمع .حيث أصبح تحقيق تنمية مستدامة مطلبا عالميا ينادي به الجميع بعدما شهد العالم في الآونة العديد من الاختلالات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والتي أصبحت لا تهدد فقط استمرارية وتقدم العالم ورفاهته فقط ،بل أيضا وجده وحياته على هذا الكوكب ،فالكثير من رجال الاقتصاد والسياسة والفكر يعتقدون الآن أن التنمية المستدامة هي الأداة الناجعة لعلاج هذه الاختلالات ولتجنيب العالم الانعكاسات السلبية لتطبيق النموذج التنموي التقليدي خلال العقود الماضية ويرون انه من الواجب على كل الدول والمؤسسات ومختلف الجهات القيام بدور فاعل في تحقيق التنمية المستدامة ،وبالتالي فلا بد من الوقوف على الأسباب التي تعيق الاقتصاد الإسلامي في سبيل تحقيق التنمية المستدامة من أجل تفعيل دوره في تحقيق التنمية المستدامة ولابد من عقد مؤتمرات عن دور الاقتصاد الإسلامي في تحقيق التنمية المستدامة والوقوف على أهم التحديات التي تواجهه على المستويين القريب والبعيد

وخير دليل هو التجربة الماليزية الجديرة بالاهتمام حيث يمكن للدول أن النامية أن عامة والدول العربية خاصة أن تستفيد هذه التجربة كي تنهض من التخلف والجمود والتبعية فقد عملت ماليزيا على إيجاد قواسم مشتركة بين مختلف الأجناس والأعراق من خلال تركيزها على إنسانية الإنسان لا غير، وبذلك أصبح النهوض بالتنمية واجب الجميع ومسؤولية جماعية تعزز فكرة الانتماء المشحون بالولاء المستمر.

التركيز بالدرجة الأولى على تنمية عقل الإنسان وتطوير قدراته وتنويع مصادر ثقافته من خلال التعليم والتدريب والاحتكاك بالتجارب الناجحة ، ومن ثم توفير البيئة المحفزة لتفجير طاقاته الكامنة وجعله ضمن فريق التغيير وا ٍشعاره بأنه جزء من هذه التنمية الشاملة، وأن مستقبله مرتبط بنهضة ورقي بلاده.

التركيز على التنمية البشرية كونها عماد التطور الاقتصادي والضامن لرفاهية الفرد.

وجود إرادة سياسية فعلية تعمل على تحقيق رؤية متكاملة تخدم جميع الأطراف على حد سواء، ومن ثمة الانتقال من فكرة صناعة التنمية إلى هندسة التنمية كما سعت إلى النهوض بمستوى التدريب في كافة المجالات على المستوى المحلي وا ٍعداد مدربين وتأهيلهم بما يواكب المستجدات العلمية المتطورة ،كما ركزت على مبادئ التكافل الاجتماعي ودعم المؤسسات غير الحكومية وتحفيز إسهاماتها في التنمية المستدامة

كذلك وضع سياسات اقتصادية وبيئية تأخذ بعين الاعتبار المحافظة على مصادر الطاقة غير المتجددة وتطويرها وترشيد استغلالها والحد من أثارها السلبية على الإنسان والبيئة وتشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة على أسس بيئية واقتصادية سليمة تحقيق الموائمة بين معدلات النمو السكاني والموارد الطبيعية المتاحة

البحث في كيفية الاستفادة من توظيف دخل النفط وتوظيفه في مشاريع إنتاجية تنموية ذات استمرارية متجددة كالزراعة المياه والبحث في مشاريع تحلية المياه مستقبلا.

الصناعة التي تستطيع المنافسة ، السياحة ،الى غير من المشاريع إثراء البحث العلمي في مجال الدراسات المتخصصة بمكافحة الجريمة والوقاية منها وتطوير النظم والدراسات والأبحاث التي تخدم الامن بمفهومه الشامل

تخصيص حصص للشباب في مشاريع الإصلاح الزراعي والمجتمعات العمرانية الجديدة والتجمعات الحرفية المستحدثة وتشجيع الاقتراض المسير بالقدر الذي يشجع الشباب على بدا مشاريعهم دون أن يؤدي ذلك إلى تخصيص الموارد

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

1. أبو بكر مصطفى محمود، الإدارة العامة رؤية استراتيجية لحماية الجهاز الإداري من التخلف و الفساد. مصر: الدار الجامعية الإسكندرية، 2005.
2. الأشوح زينب صالح ، الاقتصاد الوصفي والاقتصاد الإسلامي، نظرة تاريخية مقارنة، مصر: القاهرة.
3. باتر ورد محمد علي ، العالم ليس للبيع: مخاطر العولمة على التنمية المستدامة الأهلية للنشر والتوزيع.
4. بدران أحمد جابر " التنمية الإقتصادية والتنمية المستدامة ط1، مصر، دار 7 شوال متفرغ من شارع وزارة الزراعة .
5. البراك عبد الحليم ، للأبعاد القيمة و تأثيرها على الإدارة الماليزية ،2003.
6. بيومي نوال ، التجربة الماليزية وفق مبادئ التمويل و الاقتصاد الإسلامي.ط1، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2011 .
7. التهامي عبد الإله ، "جماعات الضغط مدبر فعلي للشأن العام المحلي و الوطني".
8. جابر سعيد عوض،السياسة الخارجية الماليزية، برنامج الدراسات الماليزية، مصر:2007.
9. الجوبري عادل ، النمر الأسيوي مهاتير محمد من شاب متمردا إلى بطل إسلامي.
10. حسين مريم ، أبعاد التنمية المستدامة وعلاقتها بالتنمية المحلية دار حالة بلدية الجديدة " جامعة ورقلة :مرباح كلية الحقوق والعلوم السياسة سنة 2014.
11. الخزرجي تامر ، العلاقات السياسية الدولية و استراتيجية إدارة الأزمات ط1 الأردن: دار مجدلاوي 2009 .
12. دكار عبد الكريم ، بين التحدي ومواجهة: مدخل التنمية المتكاملة رواية إسلامية، ط 1 دمشق: دار القلم 1999.
13. دوايدر محمد ، مبادئ الاقتصاد السياسي الاقتصاد السياسي في علم الاجتماع، تاريخ علم الاقتصاد السياسي، مصر :الإسكندرية، 1993.
14. دوجلاس موسشيت ،مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شامين، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
15. ذبيجي عقيلة ، جامعة قسنطينة: كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التسيير سنة 2009.
16. السالوس على أحمد ، الاقتصاد الإسلامي و القصايا الفقهية المعاصرة .ج1 .دار الثقافة الدوحة1998م
17. السالوس علي أحمد،الاقتصاد الإسلامي والقضايا الفقهية المعاصرة .ج1 .قطر :دار الثقافة الدوحة ،1418-1989م.
18. السلمي علي ، إدارةالموارد البشرية، مصر، دار غريب للطباعة، 2004.

19. شميت حسن نفين ، التنافسية الدولية وتأثيرها مع التجارة العربية والعالمية، مصر، دار التعليم الجامعي.
20. صالح الشيخ محمد ، الآثار الإقتصادية والمالية لتلوث البيئة ووسائل الحماية منها ، مكتب ومطبعة الإسكندرية، 2002 .
21. صالح محمد ، قراءة في خلفيات و معالم التطور الاقتصادي، مركز الزيتونة للدراسات، جريدة عمان 2010 .
22. الصاوي عبد الحافظ ، تجربة ماليزيا، مجلة الوعي الإسلامي، العدد 451، 2012.
23. طبيبمولود ، علم الاجتماع السياسي. ط1. ليبيا: دار الكتب الوطنية، 2007.
24. الطريقي عبد الله بن عبد المحسن ، الاقتصاد الإسلامي: أسس وتمبادئ وأهداف، ط1، سعودية، رياض: مؤسسة الجريسي للتوزيع والإعلان، 1430 هـ - 2009.
25. عبد الخالق عبد الله، التنمية المستدامة والعلاقة بين البيئة والاقتصاد، مجلة المستقبل العربي: 167، يناير.
26. عطيات أبو العينين، رائد النهضة الماليزية مهاتير محمد، مصر، دار الفاروق للاستشارات الثقافية، 2012.
27. فضلي نادية. التنمية التنموية في ماليزيا. (2000-2010).
28. الفنجري محمد شوقي ،مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ،مصر :الإسكندرية دار الثقافة، 1982.
29. محسن صالح، النهوض الماليزي قراءة في الخلفيات و معالم التطور الاقتصادي. ط1. الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الاستراتيجية، 2008.
30. مصطفى قاسم خالد ، إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة ، دار الجامعية، مصر 2007
31. مصطفى نادية و آخرون، القيم في الظاهرة الاجتماعية، مصر: دار النشر للثقافة و العلوم 2010.
32. مهاتير محمد ، العجزة الأسيوية، أسطورة أم حقيقة، موسوعة محمد مهاتير، الكتاب الخامس، مصر، دار الكتاب العربي، 1996 .
33. مهاتير محمد ، رؤية لعام 2020، الاقتصاد والتنمية والوصفة الماليزية، مصر، مكتبة الشروق الدولية.
34. هدى ميتكس وآخرون، العلاقة بين التنمية والديمقراطية في ماليزيا، النموذج الماليزي للتنمية، مصر، برنامج الدراسات الماليزية، 2005.
35. ولد قابلة إدريس ، مدخل الدراسة المنظومة الاقتصادية الإسلامية، ناشري، 2003.

الرسائل والمذكرات:

1. بركو مزوز، "القيم عند أطفال الشوارع من خلال عنف لغة الخطاب،رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر: 2013 .
2. بوجعدار خالد ، مساهمة في قياس تكاليف أضرار وتكاليف معالجة التلوث الصناعي، دراسة خالة المصنع للإسمنت الجامعة بوزيانه- رسالة ماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة .
3. تركي عبد الرؤوف ، مكانة الطاقة المتحددة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة جالة الجزائر، رسالة ماجيستر، جامعة جزائر، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير2014/2013
4. تريكي عبد الرزق "مكانة المتجددة ودور ها في تحقيق التنمية عند دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجيستر ، جامعة الجزائر ، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سنة 2016.
5. التميميسعد ، "السياسات العامة في ماليزيا، برنامج الدراسات الماليزية، رسالة ماجيستير، جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد و العلوم السياسي، 2008.
6. حولزي ياسين " التمويل الإسلامي المصغر في تحقيق التنمية دراسة المقارنة "رسالة ماجيستر جامعة سطيف فرحان عباس ، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير سنة 2016.
7. دبنجي عقيلة، الطاقة في ظل التنمية المستدامة دراسة حالة الطاقة المستدامة في الجزائر ، رسالة ماجيستر ، جامعة منشوري قسنطينة كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008.
8. موسى مبارك خالد، صيغ التمويل الإسلامي كبديل للتمويل التقليدي في ظل الأزمة المالية العالمية، رسالة ماجستير، جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، 2012.
9. نايف بن إبراهيم الرسني، تقييم استراتيجي للتجربة الماليزية ومدى الاستفادة منها في الاستراتيجيات العربية، رسالة ماجستير جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، 2014.

المجلات والملتقيات:

1. فرحات غول ، وظائف الدولة الاقتصادية في ظل الاقتصاد الإسلامي، ورقة مقدمة في الملتقى الدولي الأول: الاقصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، المنظم من قبل: معهد العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي لغرداية، 23-24 فيفري 2011.
2. بوديب خديجة ، النموذج التنموي الماليزي، المنطلقات، الواقع والتحديات المستقبلية، ورقة مقدمة في متلقى دولي، مقومات تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاد الإسلامي المنظم من قبل جامعة قالمة، يومي 03 و04 ديسمبر 2005.
3. الحراف مهدي إسماعيل ، تجارب دولية في الخصخصة، دروس من تجربة ماليزيا و نيوزيلاند و المكسيك، مجلة علوم اجتماعية، المجلد 2، 1996 .
4. رحماني سناء ، مبادئ الاقتصاد الإسلامي وخصائصه، ورقة مقدمة في الملتقى الوطني: مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي، منظم من قبل: جامعة محمد بوضياف، مسيلة.
5. حنانيا مي ، السياسة التربوية و التعليم في الأداء التنموي لسنغاقورة ز ماليزيا، مجلة المستقبل، العدد 388، حيزران 2011.
6. فادي أحمد رمضان، البعد السياسي للحكم الرشيد في ماليزيا و إمكانية الاستفادة الفلسطينية، رسالة ماجستير، جامعة الأقصى غزة ، أكاديمية الإدارة و السياسة للدراسات العليا 2003
7. العايب عبد الرحمن "التحكم في الإدارة الشامل الديوانية في الجزائر رسالة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير سنة 2012.

المواقع الالكترونية:

1. .ata.albankaldawli.org./country/mala.
2. http://data.albankaldawali.org/indicator/se.XPD.totl.gb.zs.
3. http:// www.aswaqpress.com/articles.
4. http/www.alegt.com/2014/03/17 article.
5. www.menara.ma/ar.
6. http://www.alarabiya.net/ar/aswaq/special-interviews.

الملخص :

تناولت هذه الدراسة موضوع الاقتصاد الإسلامي في تكريس التنمية المستدامة في ماليزيا.

تمثلت في الإجابة عن على الإشكالية التالية : ماهو دور الاقتصاد الإسلامي في دعم التنمية المستدامة في ماليزيا ؟

تهدف الدراسة إلى توضيح المفاهيم المتعلقة بكل من الاقتصاد الإسلامي والتنمية المستدامة وكذا الدور الفعال الذي يلعبه الاقتصاد الإسلامي من أجل تحقيق تنمية مستدامة التي تهدف إلى تلبية حاجات الأفراد مع الحفاظ على تلبية احتياجات أجيال المستقبل وخلص البحث إلا أنه بإمكان الاقتصاد الإسلامي أن يقدم الكثير للتنمية المستدامة لو التزم بتوجيهاته وتنفيذ أوامره وهو نفسه ما حققته ماليزيا، باعتبارها إحدى الدول التي قامت بتطبيق النموذج الإسلامي في الاقتصاد لتضع هدفاً نصب أعينها أن تصبح من الدول الرائدة صناعياً بحلول العام 2020م، وهو الهدف الذي تتحرك صوبه بكل ثبات يوماً تلو الآخر. فهي تجربة جديرة بالتأمل نظرا لكونها تتميز بالكثير من الدروس التي يمكن استخلاصها في مجال تحقيق انطلاق اقتصادي رائد، فقد استطاع هذا البلد رغم صغر مساحته وطبيعة تضاريسه، وتنوع أعراقه وأجناسه أن يتبوأ مكانة بين الدول الصناعية الكبرى، بفضل استثماره في الفرد والتركيز على المنظومة التعليمية والدمج بين القيم المجتمعية والأداء الاقتصادي بغية تحقيق التنمية المستدامة الشاملة لجميع القطاعات

الكلمات المفتاحية :الاقتصاد الإسلامي –التنمية المستدامة –ماليزيا

Résumé :
Cette étude traite du thème de l'économie islamique dans la mise en place du développement durable en Malaisie.
La réponse au problème était: quel est le rôle de l'économie islamique dans le soutien du développement durable en Malaisie?
L'étude vise à clarifier les concepts liés à l'économie islamique et au développement durable ainsi que le rôle effectif joué par l'économie islamique dans la réalisation du développement durable qui vise à répondre aux besoins des individus tout en maintenant les besoins des générations futures. S'engage à respecter les directives et la mise en œuvre de ses arrêtés, ce qui est le même que ce que la Malaisie a réalisé, en tant que l'un des pays ayant appliqué le modèle islamique dans l'économie pour atteindre l'objectif de devenir un leader industriel d'ici 2020, C'est le but avec lequel jour al'autre bouge régulièrement. Malgré sa petite taille et sa nature, sa diversité et sa diversité de races et d'ethnies ont permis de se situer parmi les grands pays industriels en investissant dans l'individu et en se concentrant sur le système éducatif et l'intégration. Entre les valeurs communautaires et la performance économique afin d'atteindre un développement durable et global de tous les secteurs
Mots-clés: Economie islamique - Développement durable - Malaisie